وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي -تبسة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات في دول الجوار -دراسة حالة ليبيا-

مذكـرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

- تخصص دراسات إستراتيجية -

إعداد الطالبين:

- نعيمة شواف
- عبد الحفيظ قواسمية

إشراف الأستاذ:

عبد المجيد سعدي

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

لجنة المناقشة:

الاسـم واللقب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــة
أميرعباد	أستاذ مساعد (أ)	رئيســـــــا
عبد المجيد سعدي	أستاذ مساعد (أ)	مشرفـا ومقـررا
رقية بلقاسمي	أستاذ مساعد (أ)	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

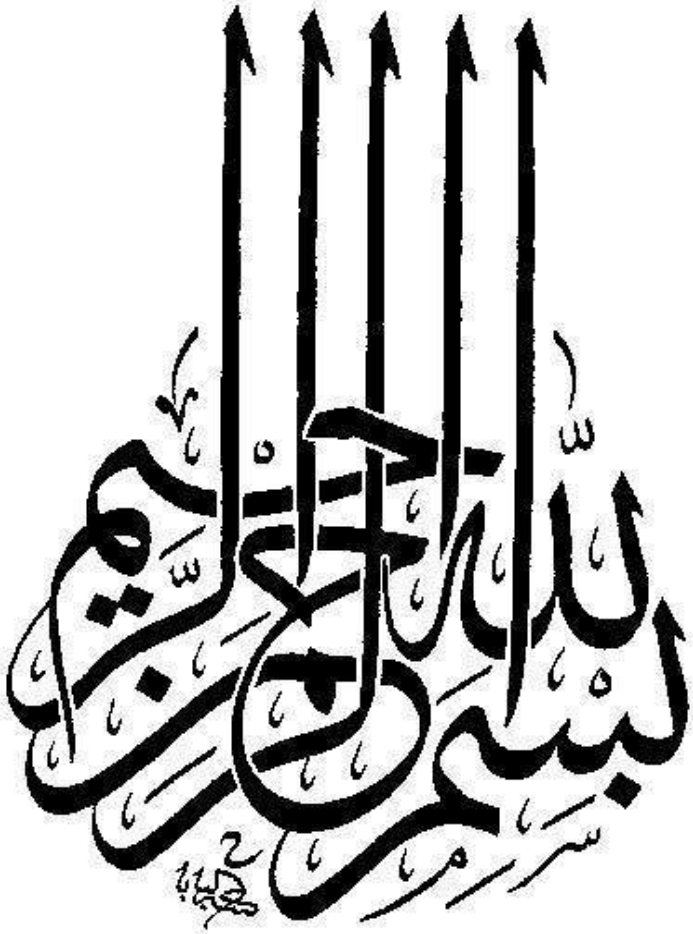
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أول الشكر وآخره لله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين القائل في محكم التنزيل: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ سورة يوسف الآية -76-

نتقدم بخالص الشكر والتقدير وعظيم الامتنان إلى أستاذنا الفاضل "**سعدي عبد المجيد**" الذي تفضل بإشرافه على هذا البحث ولما أبداه من حسن رعاية ورحابة صدر وروح علمية قيمة ومستمرة، له منا كل التقدير والاحترام، وجزاه الله كل خير.

كما نخص بجزيل الشكر والعرفان كل أساتذة قسم العلوم السياسية الذين أشعلوا شمعة في دروب عملنا ووقفوا على المنابر وأعطوا من حصيلة فكرهم لينيروا دربنا فأظهروا بسماحتهم تواضع العلماء وبرحابتهم سماحة العارفين.

وأخيرا نتقدم بجزيل شكرنا لكل من مدوا لنا يد العون والمساعدة وشدوا من أزرنا وكل من ساندونا في عملنا هذا حتى ولو كان ذلك بكلمة تشجيع أو بنصيحة منهم، وممن فاتنا ذكر أسمائهم جزاهم الله خير الجزاء.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة دور الدبلوماسية الجزائرية في تحقيق الأمن والاستقرار في الفضاء العربي والإفريقي، خاصة مع تنامي النزاعات والأزمات وما أفرزته من تهديدات أمنية لا تقتصر تداعياتها فقط على الدولة محل النزاع وإنما يصل تأثيرها أيضا إلى دول الجوار خاصة الجزائر، وأخذت دولة ليبيا كدراسة حالة لإبراز جهود الدبلوماسية الجزائرية في إنهاء حالة الفرقة والانقسام الذي تعيشه هذه الدولة، من خلال تسوية النزاع فيها عبر الحوار بين مختلف الفرقاء الليبيين، وبذلك تحافظ الجزائر على أمنها واستقرارها.

وقد تم التوصل إلى نتائج أهمها:

– للدبلوماسية الجزائرية دور فعال في تسوية النزاعات وحلها خاصة منها تلك التي تشهدها معظم دول الجوار وذلك من خلال اعتمادها على مبادئ سياستها الخارجية الثابتة، وخبرتها في مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان وغيرها.

– التزام الجزائر بطابع الحياد ووقوفها على مسافة واحدة من جميع الأطراف الليبية جعل منها وسيط نزيه ومقبول

Summary

This study aims at addressing the role of Algerian Diplomacy in achieving security and stability in the Arab and African Soil, especially with the growing conflicts and crises and the security threats that are not limited to the disputed state, but also to neighboring countries including Algeria, the state of Libya was taken as a case study to highlight the efforts of the Algerian diplomacy to end the situation of the division that the country is living in through settling the dispute by engaging all the various Libyan parties into a conversations, thus perverting Algeria's security and stability.

And the most important results have been achieved are:

- Algerian diplomacy has an effective role in settling and resolving disputes, especially those witnessed by most neighboring countries, through its reliance on the principles of its foreign policy and its rights and the fight against terrorism.

- Algeria's commitment to neutrality and its standing at the same distance from all the Libyan parties made it a fair and acceptable broker to the later.

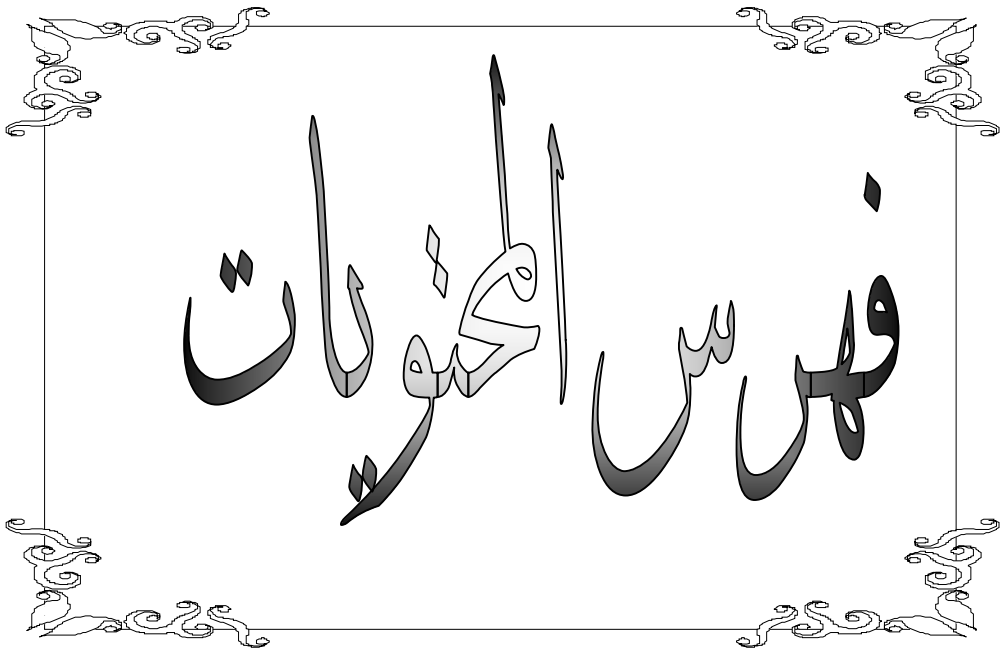
فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	-
الفهرس العام	I
مقدمة	6-1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	
المبحث الأول: ماهية الدبلوماسية	08
المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية لغة	08
المطلب الثاني: تعريف الدبلوماسية اصطلاحا	08
المطلب الثالث: الدبلوماسية والمفاهيم ذات الصلة	11
المبحث الثاني: أنواع الدبلوماسية	14
المطلب الأول: الدبلوماسية السرية والعلنية	14
المطلب الثاني: الدبلوماسية الثنائية والجماعية	14
المطلب الثالث: الدبلوماسية الرسمية والشعبية	15
المطلب الرابع: دبلوماسية المنظمات والمؤتمرات الدولية ودبلوماسية الهيمنة	16
المبحث الثالث: ماهية إدارة النزاعات الدولية	19
المطلب الأول: مفهوم إدارة النزاعات الدولية	19
المطلب الثاني: إدارة النزاعات والمفاهيم المتقاربة	21
المطلب الثالث: إستراتيجيات إدارة النزاعات الدولية	22
خلاصة الفصل الأول	25
الفصل الثاني: مضامين الدبلوماسية الجزائرية	
المبحث الأول: المسار التاريخي للدبلوماسية الجزائرية	27
المطلب الأول: ميلاد الدبلوماسية الجزائرية مع الروّاد الأوائل للمقاومة	27
المطلب الثاني: إحياء الدبلوماسية الجزائرية مع زعماء الحركة الوطنية	29
المبحث الثاني: سمات ومبادئ الدبلوماسية الجزائرية	32
المطلب الأول: سمات الدبلوماسية الجزائرية	32
المطلب الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية	35
المبحث الثالث: محددات الدبلوماسية الجزائرية	40
المطلب الأول: المحددات الجغرافية	40
المطلب الثاني: محددات اقتصادية وتكنولوجية	42

المطلب الثالث: المحددات السياسية والاجتماعية	44
خلاصة الفصل الثاني	47
الفصل الثالث : دور الوساطة الجزائرية في النزاع في ليبيا	
المبحث الأول : خلفيات النزاع الليبي	49
المطلب الأول : تطور النزاع الليبي	49
المطلب الثاني: مظاهر الانفلات الأمني في ليبيا بعد سقوط القذافي	54
المطلب الثالث: خارطة النزاع في ليبيا بعد سقوط القذافي	57
المبحث الثاني: الوساطة الجزائرية في ليبيا بين المواقف والأهداف	61
المطلب الأول: دوافع الدبلوماسية الجزائرية لحل النزاع الليبي	61
المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية والنزاع الليبي من 2011- 2015	64
المطلب الثالث: الدبلوماسية الجزائرية والنزاع الليبي من 2015 إلى 2018	66
المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للنزاع الليبي	70
المطلب الأول: تصعيد النزاع الليبي وتحوله إلى حرب أهلية	70
المطلب الثاني: التدخل العسكري لحل النزاع	71
المطلب الثالث: التسوية السلمية للنزاع الليبي	73
خلاصة الفصل الثالث	76
الخاتمة	77
قائمة المصادر والمراجع	79
الملاحق	86

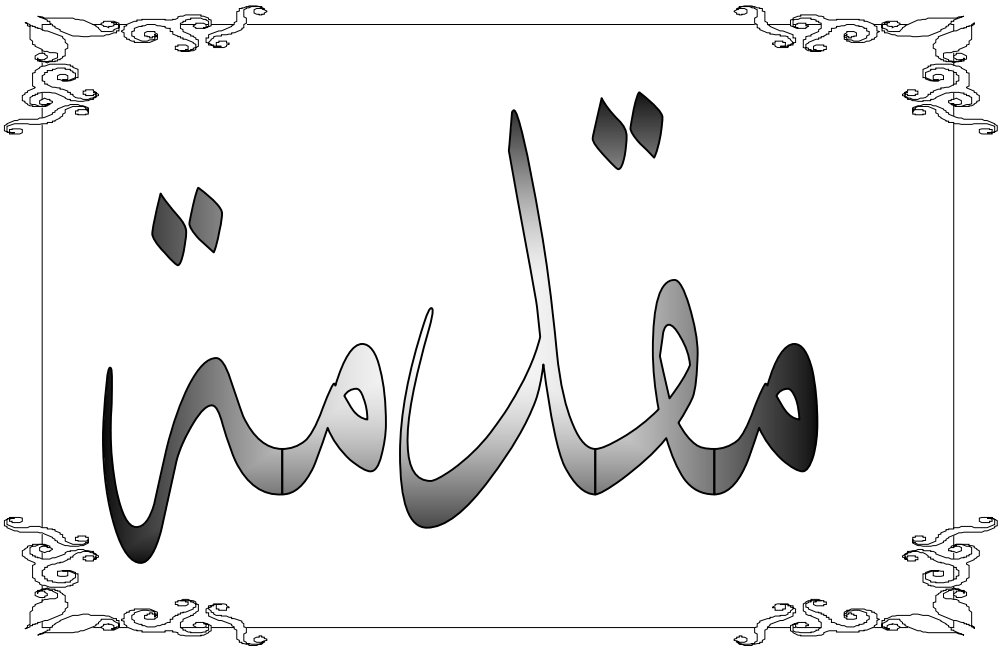
مقدمة

تميزت العلاقات بين الدول غالبا بنشوب خلافات ونزاعات تجعل من الدول والمنظمات الدولية تسعى جاهدة إلى إيجاد حلول مناسبة لإدارتها ومنع تفاقمها وتفادي حدوثها أو تكرارها مستقبلا، محاولة في ذلك البحث في شتى الطرق والبدائل السلمية تفاديا للجوء إلى القوة التي خلفت الدمار بعد حربين عالميتين عانت من خلالهما البشرية الويلات، فكانت الدبلوماسية في مقدمة تلك البدائل إذ باتت تقدم البديل للحروب وهي من مقومات السلام واستمراره، حيث تساهم العلاقات الدبلوماسية في خلق روابط من التواصل والتعاون الفعال بين الوحدات السياسية الدولية وخلق جو من التفاهم وفرص اللقاء وفقا لما يسمى بمبدأ التفاوض.

لذلك سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى تبني مجموعة من المبادئ التي تحدد تعاملها مع العالم الخارجي وقد عملت جاهدة على محاولة حل النزاعات التي تنشب في الدول المحيطة بها معتمدة في ذلك على مجموعة أسس ومبادئ تتمثل أهمها في الحياد وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية واعتماد الحلول السياسية لحل هذه الأزمات والحث على التعاون بين دول الجوار، وكذا دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتخليصها من سيطرة الاستعمار والذي كان من أولويات الدبلوماسية الجزائرية وبحكم موقع الجزائر الجيوإستراتيجي كونها بوابة القارة الإفريقية وقلب المغرب العربي كان لزاما عليها بذل جهود مضاعفة وتأكيد حضورها الفعال في إدارة وفض النزاعات والأزمات خاصة في دول الجوار.

وفيما يتصل بالنزاع الليبي، فقد كان هذا الأخير من بين أهم وأبرز النزاعات التي عرفتها المنطقة العربية، ومنذ إندلاع شرارة الثورة الليبية ضد نظام معمر القذافي في فيفري 2011، حتى بداية تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في جويلة 2014، شكل هذا الوضع الأمني المتدهور فضاءا جغرافيا حفز التنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة وحركات التطرف على زيادة أنشطتها وتنفيذ مخططاتها الإجرامية في المنطقة ونظرا لتوسع مفهوم الأمن وتعدد أبعاده حيث أصبحت حدوده غير محصورة بحدود الدولة، أدى النزاع في ليبيا إلى المساس باستقرارها الداخلي، بل وامتدت تبعات غياب الأمن والاستقرار فيها إلى الفضاء الخارجي، خاصة جوارها الجغرافي، لاسيما الجزائر التي شكل هذا النزاع تهديدا حقيقيا لأمنها الوطني واستقرارها الداخلي، الأمر الذي جعلها تحرك من آلياتها الدبلوماسية وتكثف نشاطاتها وذلك انطلاقا من مبادئ سياستها الخارجية وخبرتها في حل النزاعات والأزمات، ومواجهة الجماعات الإرهابية، وقامت بجهود معتبرة في هذا الإطار بدءا باستضافة العديد من اللقاءات والاجتماعات التي ضمت مختلف الأطراف الليبية، والتي اقتنعت بصحة المقاربة الجزائرية، كما تلعب الجزائر دورا مهما على مستوى اجتماعات دول الجوار، وبعض القوى الكبرى التي شكل الملف الليبي محور اهتمامها، مستفيدة في ذلك من دعم جهود الأمم المتحدة، التي ترى في الجزائر هي الأقدر على قيادة هذا الملف، لذلك عملت جاهدة من منطلق المحافظة على وحدة ليبيا والوقوف على مسافة واحدة من

كل الأطراف المعنية، والتأكيد على أهمية الحل السياسي وتشكيل حكومة توافق وطني، ويرتبط دور الجزائر الدبلوماسي في ليبيا بمحددات عدة أهمها البحث عن تفعيل الدور عربيا وإفريقيا في ظل التطورات الراهنة.

01- أهمية الموضوع

تنبع أهمية البحث في الموضوع المتناول بالدراسة والتحليل من خلال ما شهده مفهوم الأمن من توسع وتغير في طبيعة ومصادر تهديده، ومدى ارتباط الأمن الداخلي بالأمن الخارجي، وما تفرزه حالة اللاأمن واللااستقرار الداخلي من تداعيات سلبية على المحيط الخارجي، كما وتبرز أهمية هذا الموضوع كون دراسته مواكبة لفترة تشهد فيها معظم الدول العربية حراكا ونزاعا واسعا ومستمرا تعددت واختلفت توصيفاته ومظاهره والدور الفعال الذي تلعبه الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع هذه النزاعات وغيرها لحماية لوطن من تداعياتها السلبية رغم كونها إحدى الدول حديثة الاستقلال وأكثرها معاناة من الكفاح للتخلص من الاستعمار، وهو ما مكنها من احتلال مركز حيوي من خلال دورها الدبلوماسي على مستوى دول القارة الإفريقية ودول الجوار، لاسيما ليبيا التي عرفت حضورا فعالا للمقاربة الجزائرية فيها ومحاولتها إدارة وفض النزاع فيها، وهو الأمر الذي يستدعي الاهتمام والمتابعة.

02- أسباب اختيار الموضوع

يمكن إرجاع سبب البحث في هذا الموضوع إلى شقين من الأسباب:

✓ الأسباب الذاتية

- تمثلت المبررات الذاتية بالدرجة الأولى في كون الموضوع محل الدراسة يتعلق ببلد الانتماء الجزائر.
- من جهة أخرى الوقوف على الدور الدبلوماسي للجزائر والذي عرف نشاطا مكثفا في الفترة الراهنة، ومدى اهتمامها بإعادة بعث الأمن والاستقرار في الدول المجاورة لها.
- كما اخترنا هذا الموضوع رغبة منا في إثراء المكتبة الجامعية بمواضيع وبحوث جديدة.

✓ الأسباب الموضوعية

- من بين الدوافع الموضوعية لاختيار هذا البحث هو تصدر مواضيع الأمن والقضاء على مصادر تهديده في الآونة الأخيرة محاور السياسات الخارجية للدول ونشاطاتها الدبلوماسية.
- كذلك فالبحث في هذا الجانب تعوزه ندرة ملحوظة في البحوث والدراسات الأكاديمية التي تهتم بتحليل تداعيات النزاع الليبي على دول الجوار، وما يسببه من تهديد ملحوظ لأمنها واستقرارها.

– من جهة أخرى وكون الدبلوماسية الجزائرية أنجح الدبلوماسيات على مستوى القارة الإفريقية والمستوى العربي نظرا لدورها الفعال في وساطات إقليمية لإدارة النزاعات التي تشهدها دول الجوار، شكّل ذلك دافعا ومحفزا لنا للبحث في الموضوع.

03– أهداف الموضوع

نسعى من خلال بحثنا هذا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

– معرفة السياسات التي تنتهجها الجزائر دبلومسيا في التعامل مع نزاعات دول الجوار.

– إبراز دور الدبلوماسية الجزائرية ومدى نجاحها في تحقيق الوحدة الليبية.

– الوقوف على مدى فاعلية الدبلوماسية الجزائرية في لعب دور محوري في النزاع الليبي.

04– إشكالية الموضوع

تتركز إشكالية الموضوع في بحث مسار الدبلوماسية الجزائرية ودورها في التعامل مع النزاعات المقعدة التي تعرفها المناطق المجاورة لها، والتي تعود إلى جملة مركبة من الأسباب الداخلية والأبعاد الإقليمية والدولية، وذلك من خلال التركيز على دورها في إعادة بعث الأمن والاستقرار في ليبيا، والمحافظة على وحدة الدولة، انطلاقا من كون الجزائر معنية بحل النزاع في ليبيا أكثر من أي طرف آخر في المنطقة، لما لهذا النزاع من تأثير مباشر على أمنها اوستقرارها، خاصة وأنها حظيت مؤخرا بمصداقية واحترام كافة الأطراف الليبية للعب دور الوسيط النزيه في حل هذا النزاع، لأنها ظلت على مسافة واحدة مع جميع الأطراف الليبية المتصارعة و لم تغلّب طرف على حساب طرف آخر، ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الإشكالية الآتية:

–إلى أي مدى ساهمت المقاربة الجزائرية بفضل وساطتها الدبلوماسية في تقريب وجهات النظر والرؤى بين أطراف النزاع في ليبيا؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

- ✓ كيف برزت الدبلوماسية الجزائرية الحديثة؟
- ✓ ما هي إنجازات الدبلوماسية الجزئرية في التعامل مع نزاعات دول الجوار؟
- ✓ ما هي أسباب وعوامل نشوب النزاع في ليبيا؟
- ✓ ما الجهود التي بذلتها الجزائر في ظل التنافس الإقليمي في جمع الأطراف الليبية للحوار؟

05- فرضيات الدراسة

✓ تعتبر محددات السياسة الخارجية الجزائرية التي ترتكز على مبادئ وأسس ثابتة، تمثلت في العقيدة الأمنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، هي التي توجه نشاطها الدبلوماسي للعب دور محوري في النزاعات التي تشهدها دور الجوار.

✓ جهود الدبلوماسية الجزائرية في محاولة جمع الأطراف الليبية للحوار، والمحافظة على الوحدة الليبية، جعلها تتمتع بقبول ومصداقية أطراف النزاع، كما جعلها من أنجح الدبلوماسيات على مستوى القارة الإفريقية.

✓ كلما تصاعد النزاع الليبي كلما صعب التعامل معه وزادت صعوبة التكهن لمستقبله.

06- الإطار المنهجي للدراسة

يستند البحث العلمي في تحليله وتفسيره للظواهر إلى مناهج وأساليب معينة، يتم اختيارها حسب طبيعة الموضوع المتناول بالدراسة، وتبعا لأهداف درستنا هذه والرامية إلى الوقوف على دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات في دول الجوار على ضوء الحالة الليبية وجب علينا الاعتماد على المناهج الآتية:

✓ المنهج التاريخي

هذا المنهج عبارة عن استرجاع للماضي من خلال جمع الأحداث والأدلة وتقويمها، إذ لا يمكن فهم الحاضر واستشراف المستقبل دون الرجوع إلى الماضي وتحليله، إذ يمكن هذا المنهج من إزالة الغموض عن مختلف الأحداث والظواهر محل الدراسة، وقد اعتمدنا هذا المنهج في دراستنا من خلال تتبع التطور التاريخي للدبلوماسية الجزائرية ومراحلها، كما وأفادنا استخدام هذا المنهج أيضا في تتبع مسار النزاع الليبي وحيثياته منذ اندلاعه وفهم حقيقته.

✓ المنهج الوصفي التحليلي

يتم اعتماد هذا المنهج قصد جمع المعلومات وعرضها بدقة وتحليلها، وفهم حيثياتها، إذ يهتم هذا المنهج بتوضيح الواقع الذي تدور فيه الأحداث والمواقف، وإزالة الغموض عنها، وقد عمدنا إلى استخدام هذا المنهج بغية وصف أهم السمات والمبادئ المحددة للدبلوماسية الجزائرية والتي تسهم في توجيه نشاطها الدبلوماسي كما يظهر استخدام هذا المنهج في تحليل النزاع في ليبيا وفهم أسبابه وعوامله.

✓ منهج دراسة الحالة

يقوم هذا المنهج بفحص واختيار مجموعة العوامل التي تتصل بظاهرة معينة، وذلك لغرض الكشف على العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة، وقد استخدمنا هذا المنهج لما أخذنا النزاع في ليبيا كدراسة حالة على

غرار نزاعات دول الجوار الأخرى، كأحد دوائر اهتمام الدبلوماسية الجزائرية من خلال محاولتها احتواء هذا النزاع وإدارته.

07- حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الحدود الزمانية والمكانية، والتي يمكن من خلالها حصر موضوع البحث في مجال معين وهي:

- **الحدود المكانية:** محصورة في منطقة شمال إفريقيا
- **الحدود الزمانية:** محصورة في الفترة الممتدة ما بين 2011 و2018.

08- الدراسات السابقة

كل موضوع بحث تسبقه محاولات أخرى، لذلك يجب على الباحث أن يكون على دراية واطلاع بهذه المحاولات، وأن عمله هذا عبارة عن حلقة متصلة بجهود أخرى متمثلة في الأدبيات والدراسات السابقة، وفيما يتصل بموضوعنا هذا نذكر بعض المحاولات التي سبقته بالبحث والدراسة والتي من بينها:

- مذكرة "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي"، للباحث سليم العايب، حاول هذا الأخير من خلالها إبراز مسار تطور الدبلوماسية الجزائرية، وأهم مبادئها ومحدداتها المتحكمة في توجيه نشاطها الخارجي، ودورها في معالجة قضايا ونزاعات دول الجوار، والعمل على إدارتها واحتواءها، وحماية أمنها واستقرارها الداخلي من تداعياتها السلبية، موضحا في ذلك المنحى الذي خاضته الدبلوماسية الجزائرية خلال مراحل تطورها من عصرها الذهبي ومرحلة تقهقرها، والجهود المبذولة في سبيل إحيائها وإعادتها إلى السكة.

- كتاب "الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الإريتيرية" لمحمد بوعشة، تناول في دراسته هذه نشاط الدبلوماسية الجزائرية التي تحركت لإنهاء النزاع القائم في منطقة القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإريتيريا، كما أشار إلى بعض العراقيل التي اعترضت جهودها الدبلوماسية في المنطقة.

- مقال بعنوان: "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة" لعلي مصباح محمد الوحيشي، تناول فيه الباحث مجموعة من المحاور تضمنت محددات الدبلوماسية الجزائرية، ودورها ودوافعها لحل النزاع الليبي من خلال تأكيدها على رفض التدخل العسكري الخارجي واعتمادها على دعم جهود الأمم المتحدة لإدارة النزاع كما تعرض لأهم التحديات والصعوبات التي تواجه الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع الليبي.

09- تقسيم الدراسة

انطلاقا من طبيعة موضوعنا والعناصر المشكلة له تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: كإطار مفاهيمي ونظري للدراسة تضمن عرض لمفهوم الدبلوماسية وإدارة النزاعات الدولية وبعض المفاهيم ذات الصلة بهما، وأهم أنواع الدبلوماسية وإستراتيجيات إدارة النزاعات الدولية.

الفصل الثاني: تضمن عرض لمسار الدبلوماسية الجزائرية التاريخي، وأهم السمات التي اتسمت بها والمبادئ التي تسير وفقها، إضافة إلى أهم المحددات المتحكمة في السياسة الخارجية الجزائرية.

الفصل الثالث: تطرقنا في هذا الفصل إلى النزاع الليبي وموقف الجزائر منه، من خلال الوقوف على كرونولوجيا النزاع وتطور الأحداث في ليبيا ودور الجزائر الدبلوماسي في حل هذا النزاع، وأخيرا عرض لأهم سيناريوهات مستقبل النزاع في ليبيا.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

شهد العالم بعد نهاية الحرب الباردة تحولات كبيرة أثرت على أمن واستقرار الكثير من الدول وذلك نتيجة لبروز تهديدات أمنية جديدة تختلف عن تلك التهديدات التماثلية التي مصدرها القوة العسكرية، وتعددت بتعدد مصادرها ولعل أبرز هذه التحولات التحول في طبيعة النزاعات الدولية التي أصبحت داخلية أكثر منها نزاعات بين الدول، فاستوجبت هذه الأخطار الأمنية الجديدة مراجعة وسائل وأساليب عمل الدبلوماسية من أجل التخفيف من حدة النزاع وإدارته نحو ما يحقق السلم والأمن الدوليين، لذلك فالبحث والتفكير في أدبيات الدبلوماسية وإدارة النزاعات الدولية يعبر عن الرغبة في فهم طبيعة كل من هذين المتغيرين، وهذا ما جعل العديد من المفكرين يختلفون في إعطاء مفهوم محددا لكل منهما، وهو ما سنحاول الوقوف عليه من خلال هذا الفصل الموسوم بعنوان الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة والمقسم إلى ثلاث مباحث، حيث تضمن المبحث الأول تعريف الدبلوماسية وعلاقتها ببعض المفاهيم المشابهة، والتعرف على أهم أنواع الدبلوماسية من خلال المبحث الثاني، وتناولنا في المبحث الثالث مفهوم إدارة النزاعات الدولية.

المبحث الأول: ماهية الدبلوماسية

يعد مصطلح الدبلوماسية أحد أكثر المصطلحات والمفاهيم التي يشيع استخدامها في السياسة والعلاقات الدولية كونها أحد الأدوات الأساسية المكونة لسياسة الدولة، بل أصبحت من أهم الوسائل لحماية المصالح الدولية وأهدافها باعتبارها وسيلة الحلفاء للتعاون ووسيلة الخصوم لحل النزاعات بدل اللجوء إلى القوة، حيث تتواصل الدول فيما بينها وتحل خلافاتها بواسطة الدبلوماسية.

المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية لغة

الدبلوماسية (Diplomatie-Diplomacy) لفظة مشتقة من الكلمة اليونانية "دبلوما" (Diploma) ومعناها الوثيقة أو الشهادة التي تطوى على نفسها والتي كانت تصدر عن الشخص الذي بيده السلطة العليا في البلاد، وتخوّل حاملها امتيازات خاصة.[1]

استخدمت منذ عهود الإمبراطورية الرومانية، وكانت تعنى بحفظ الوثائق التي تتضمن الاتفاقات الخارجية.[2]

ومع مرور الزمن اتسع معنى كلمة دبلوما بحيث أصبحت تشمل الوثائق الرسمية والأوراق والمعاهدات، وبتجدد هذه الوثائق أصبح من الضروري استخدام موظفين للعمل في تبويب هذه الوثائق وحل رموزها وحفظها، وظل اصطلاح كلمة دبلوماسية لفترة طويلة يقتصر على دراسة المحفوظات والمعاهدات والإلمام بتاريخ العلاقات بين الدول، وهكذا لم يستعمل لفظ دبلوماسية لكي يشير إلى العمل الذي يشمل توجيه العلاقات الدولية إلا في أواخر القرن الخامس عشر.[3]

المطلب الثاني: تعريف الدبلوماسية اصطلاحا

اختلف الباحثين والدارسين وفقهاء القانون الدولي العام خاصة أولئك الذين اهتموا بدراسة العلاقات الدبلوماسية في وضع تعريف محدد لهذه الأخيرة، حيث ذهبوا في ذلك مذاهب مختلفة، لذلك سنحاول فيمايلي عرض بعض التعريفات المقدمة من طرف هؤلاء للدبلوماسية:

---

[1]- فؤاد شباط، **الدبلوماسية**، (سوريا: منشورات جامعة حلب، 1996)، ص 09.

[2]- **معجم المصطلحات الدبلوماسية والاتيكيت الدبلوماسي**، صلاح الخياط، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع،2009)، ص 190.

[3]- غازي حسن صباريني، **الدبلوماسية المعاصرة – دراسة قانونية–**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009)، ص 11.

– عرف الهنود الدبلوماسية منذ ثلاثة آلاف سنة بقولهم: "إنها القدرة على إثارة الحرب وتأكيد السلام بين الدول".

– تعريف معاوية بن أبي سفيان: "لو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت، إذا أرخوها شددتها وإن شدُّوها أرخيتها".

– تعريف "أرنست ساتو": "إن الدبلوماسية هي استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة".[1]

– تعريف "شارل دي مارتينس" "Charles de Marteas": "الدبلوماسية هي علم العلاقات الخارجية للدول وفن التوفيق بين مصالحها، وبمعنى أدق هي علم وفن إجراء المفاوضات".

– وعرفها "ريفييه Révier" بأنها: "علم وفن تمثيل الدول وإجراء المفاوضات".

– ويذهب "كالفو Calvo" في تعريفه للدبلوماسية بقوله أن: "الدبلوماسية هي علم العلاقات القائمة بين الدول التي تجمعها مصالح متبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي وأحكام الاتفاقات".

– ويعرف معجم إكسفورد الدبلوماسية باعتبارها "علم رعاية العلاقات الدولية بواسطة المفاوضات والطريقة التي يتبعها السفراء والممثلون الدبلوماسيون في تحقيق هذه الرعاية".

– ويقترب "هارولد نيكلسون Harold Nicolson" في تعريفه للدبلوماسية مما جاء بصدده قاموس أكسفورد بأنها: "علم إدارة ورعاية العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، أو معالجة وإدارة هذه العلاقات بواسطة السفراء والممثلين الدبلوماسيين، فهي عمل وفن الدبلوماسيّ".[2]

– تعريف الدكتور "سموحي فوق العادة" في كتابه "الدبلوماسية الحديثة": الدبلوماسية هي مجموعة القواعد والأعراف والمبادئ الدولية، التي تنظم العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الدولية، والأصول الواجب إتباعها في تطبيق أحكام القانون الدولي، والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة، وفن إجراء المفاوضات وعقد الاتفاقيات والمعاهدات".[3]

---

[1]– ثامر كامل محمد، **الدبلوماسية المعاصرة وإستراتيجية إدارة المفاوضات**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2000)، ص 20.

[2]– **المرجع نفسه**، ص ص 20–21.

[3]– غازي حسن صباريني، **مرجع سابق**، ص 12.

— كما يعرف الدكتور "عدنان البكري" في كتابه "العلاقات الدبلوماسية والقنصلية" :الدبلوماسية باعتبارها عملية سياسية تنفذ في إطارها سياسة الدولة الخارجية وإدارة علاقاتها الرسمية مع الدول الأخرى ضمن النظام الدولي".

— في حين يذهب الدكتور "علي حسين الشامي" في كتابه "الدبلوماسية" حيث يعرفها بقوله: "هي علم وفن إدارة العلاقات بين الدول وهي الوظيفة التي يمارسها الدبلوماسيون في إطار العلاقات الخارجية للدول والأمم والشعوب".[1]

واستنادا لما تقدم من التعريفات يمكن القول أن الدبلوماسية في معناها الشامل هي العملية الكاملة التي تقيم عبرها الدول علاقاتها الخارجية[2]، بما فيها مجموعة القواعد والأعراف الدولية والإجراءات والمراسم والشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي والممثلين الدبلوماسيين، وبيان حقوقهم وواجباتهم وامتيازاتهم، وشروط ممارستهم لمهامهم الرسمية والأصول التي يترتب عليهم إتباعها لتطبيق أحكام القانون الدولي ومبادئه، وهي فضلا عن ذلك علم وفن تنظيم وإدارة العلاقات الدولية، وتمثيل الحكومة وحماية مصالح الدولة الوطنية لدى حكومة بلد أجنبي، والتي يمارسها المبعوثون الدبلوماسيون من خلال المفاوضات.[3]

من خلال هذه التعريفات المقدمة من طرف الكُتّاب والباحثين للدبلوماسية، سواء منهم الغربيّون أو العرب، وعشرات التعريفات الأخرى الواردة في المؤلفات الخاصة بالدبلوماسية و القانون الدولي العام، نجد أن معظمها يشير إلى أن الدبلوماسية كعلم وكفن، ويفسّرون ذلك باعتبار أن الممارسة الدبلوماسية لا قيمة للعلم فيها ما لم يتوفر في الدبلوماسي الفن والمواهب والإبداع، والقلة فقط من هؤلاء الباحثين ينفون صفة العلم عن الدبلوماسية ويؤكدون على أنها فن فقط، وما يمكن ملاحظته أيضا من خلال هذه التعريفات المختلفة عنصرين أساسيين: أولهما أن الدبلوماسية تتولى رعاية العلاقات بين الدول ومعرفة مصالحها المتبادلة وتحقيق الانسجام بينها، والعنصر الثاني لتعريف الدبلوماسية هو فن المفاوضة، هذه الأخيرة التي تعتبر الوظيفة الأساسية للدبلوماسية في تسيير علاقات الدول الخارجية مع الدول الأخرى.

[1]– محمود خلف، **الدبلوماسية النظرية والممارسة**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010)، ص 75.

[2]– مارتن غريفيش، وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2002)، ص 203.

[3]– ثامر كامل محمد، **مرجع سابق**، ص 21.

المطلب الثالث: الدبلوماسية والمفاهيم ذات الصلة

يتداخل مفهوم الدبلوماسية مع العديد من المفاهيم الأخرى، التي يتم تناولها في ميدان العلاقات الدولية وهو ما سنحاول التعرف عليه من خلال هذا المطلب.

01- الدبلوماسية والتفاوض

كثيرا ما يخلط بين الدبلوماسية والمفاوضات في تعريف الدبلوماسية، والحقيقة أنه إن جاز ذلك في عصور تطور الدبلوماسية بسبب الاتصال الوثيق بينهما وترادف معناهما فإن ذلك لم يعد مقبولا في الوقت الحاضر، في ظل تطور الدبلوماسية بوصفها علم وفن، فقد يكون المفاوض الناجح تعوزه بعض صفات الممثل الدبلوماسي ومهامه الأخرى، وقد يكون في مقابل ذلك دبلوماسي مؤهل لإعداد التقارير أو رعاية المصالح وصياغة المعاهدات الدولية، لكنه لا يجيد فن المفاوضات، وتظهر العلاقة بين الدبلوماسية والتفاوض كون هذا الأخير وسيلة من وسائل الدبلوماسية، ومقوّم من مقوّمات نجاحها واستمرارها.

02- الدبلوماسية والحرب

إذا كان مفهوم الدبلوماسية يتداخل مع مفهوم المفاوضات فذلك لا يعني أن الدبلوماسية لا تطبق إلا في حالات السلم، بل قد تطبق أيضا في حالة الحرب، وذلك باعتبار الدبلوماسية إحدى الوسائل المنظمة للحرب من خلال عقد الاتفاقيات المتعلقة بإدارة الحرب، وما هو محرّم من الأسلحة وما هو جائز، وتحديد المناطق المأمونة والمناطق المدنية، وتسليم الأسرى ووقف القتال والهدنة والصلح، فالدبلوماسية وسيلة تستخدم في النزاعات المسلحة والحروب كما تستخدم في وقت السلم.[1]

[1]- سهيل حسين الفتلاوي، **الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009)، ص 94.

03- الدبلوماسية والسياسة الخارجية

يشير مفهوم السياسة الخارجية إلى كل سلوك للدولة خارج حدودها الجغرافية، تحدد من خلاله أهدافها ومصالحها الوطنية المستوحاة من نشاطاتها في المحيط الدولي، وعلاقاتها مع وحدات النظام الدولي.[1]

والمعروف عن السياسة الخارجية لأية دولة هو أنها تتكون من مجموعة القرارات والتصرفات المرتبطة بعلاقة الدولة بغيرها من الدول على الساحة الدولية.[2]

كما تعرف السياسة الخارجية أيضا بأنها: "برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي، الذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والتي تعكس مصالحها الوطنية، فضلا عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف".[3]

وهناك ثمّة اختلاف بين مفهومي السياسة الخارجية والدبلوماسية وذلك باعتبار أن السلوك السياسي الخارجي لأي وحدة دولية هو ذلك الحدث أو الفعل الملموس الذي تقوم به بصورة مقصودة وهادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية، وتحدد من خلاله النقاط الرئيسية للخطط التي تقرر الدولة إتباعها على المدى القريب والبعيد في علاقاتها مع الدول الأخرى وفقا لمصالحها المشتركة، في حين أن الدبلوماسية هي وسيلة لديها مساعي مختلفة، وتبادل مذكرات واتصالات وإجراء مباحثات ومفاوضات وغيرها من الوسائل الدبلوماسية المعروفة.[4]

ومن مظاهر اختلاف السياسة الخارجية عن الدبلوماسية أيضا، أن الأولى لا يمكن أن تكون سرية على اعتبار أن الرأي العام المحلي لا يمكن أن يرتبط بمعاهدة أو اتفاقية، ما لم تكن معروفة عندهم، أو يوافقون عليها سلفا، أما الثانية فهي تتصف بالسرية، ورغم استخدامها الرعاية للتأثير على الرأي العام إلا أنها بقيت في سريتها بغية الوصول إلى تحقيق أهدافها، فالسياسة الخارجية للدولة تعد جوهرا لعلاقاتها الخارجية في حين أن الدبلوماسية هي المكان المناسب للعمليات التي تنفذ في إطارها هذه السياسة، وعلى

[1]- عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث – دراسة حالة المملكة العربية السعودية**، (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2007)، ص 91.

[2]- محمد نعمان جلال، **الإستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول بين الإسلام والمجتمع الحديث**، (الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2004)، ص 199.

[3]- هشام صاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، د.س)، ص 25.

[4]- عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية**، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص 19.

هذا الأساس فالسياسة الخارجية يتم اتخاذ القرار فيها بواسطة أشخاص وهيئات في أعلى المستويات، أما الدبلوماسية تزود جهاز اتخاذ القرار بالمعلومات اللازمة.[1]

ويقول "نيكولسون" في الدراسة التي قدمها إلى مؤتمر فيينا: "أنه ومن الناحية التاريخية تنتهي الدبلوماسية حيث تبدأ السياسة الخارجية، وأن كليهما يتعلقان بتوافق القومية مع المصالح الدولية، حيث تستند السياسة الخارجية على المفهوم العام للمتطلبات القومية، في حين أن الدبلوماسية تبحث باستخدام الأسلوب التوفيقي وتبادل المصالح لمنع نشوب الصراعات الكبيرة بين الدول ذات السيادة، وهي هيئة تبحث عن طريقها السياسة الخارجية لتحقيق أغراضها من خلال الاتفاق بدل اللجوء إلى الحرب، فعندما يكون الاتفاق متعذرا عن طريق الدبلوماسية التي تعدّ أداة السلم، تصبح السياسة الخارجية هنا هي الرادع الأخير إذ أنها تستخدم الحرب التي تعدّ وحدها أداة فعالة تتمكن من خلالها الدولة الوصول إلى أهدافها المرجوّة".[2]

وما يمكن استخلاصه من خلال ما تقدم هو أنه وعلى الرغم من التداخل بين مفهومي السياسة الخارجية والدبلوماسية والتعاضد في الأهداف والأداء وبعض الأدوار، إلا أن ذلك لا ينفي وجود اختلاف بينهما، إذ أن لكل منهما نطاقه وتحديداته ومفرداتها ومشتملاته، والدبلوماسية امتداد للسياسة الخارجية وهي إحدى أدوات تنفيذها وانعكاس لها، فكثيرا ما تستخدم الدبلوماسية بمعنى واسع يتضمن صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، وذلك انطلاقا من أن الدبلوماسي هو عماد ورجل السياسة في تنفيذ المنهج الذي يخططه لتسير الدولة بمقتضاه في علاقاتها السلمية وبما يؤمن أهدافها ويحمي مصالحها، فالدبلوماسية أضحت ترتبط بالسياسة الخارجية على نحو جعل منهما وجهين لعملة واحدة، إلا أن السياسة الخارجية أشمل من الدبلوماسية.[3]

---

[1]– أحمد نور النعيمي، **السياسة الخارجية**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011)، ص 44.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 45.

[3]– ثامر كامل محمد، **مرجع سابق**، ص 77.

المبحث الثاني: أنواع الدبلوماسية

سبق وأن أشرنا إلى أن الدبلوماسية تعد أحد الأدوات الأساسية المكونة لسياسة الدولة وذلك من خلال سعيها إلى تحقيق التواصل والتعاون بين مختلف الوحدات السياسية سواء في حالات السلم أو الحرب، وما زاد من أهمية الدبلوماسية كأداة صنع وتنفيذ السياسة الخارجية تنوع أنماطها وتعدد صورها وأشكالها، إذ لم تعد الدبلوماسية تعرف بذلك النمط التقليدي المتمثل في السفير أو نشاط البعثة الدبلوماسية، وإنما توسعت وتجاوزت هذا النمط، وأخذت صورا وأشكالا مختلفة، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الدبلوماسية السرية والعلنية

ساد هذا النوع من الدبلوماسية في الوقت الذي كان فيه المجتمع الدولي لا يعرف إلا العلاقات بين رؤساء الدول، حيث كانت السياسة الدولية تحدد بينهم، وليس لشعوبهم أو الدول الأخرى حق الإطلاع عليها، فكانت المعاهدات السرية هي الأساس بين الدول التي كانت تتستر على علاقاتها الدبلوماسية، وبالتالي سمي هذا النمط من العلاقات الدبلوماسية بالدبلوماسية السرية "Diplomatie secrète" وكان من نتائج هذه الأخيرة أن سادت العلاقات الدولية الغموض والريبة والشك، الأمر الذي أصبح يهدد مبدأ حسن النية في العلاقات الدولية.

ونتيجة لتطور وسائل الإعلام وثورة الاتصالات المتنوعة بين الدول ووعي الشعوب وظهور المنظمات المتخصصة في مختلف المجالات، ورغبة الدول بالحد من الأحلاف السرية، فأصبحت الضرورة ملحة بالابتعاد عن الدبلوماسية السرية واعتماد الدبلوماسية العلنية أو ما اصطلح على تسميتها بالدبلوماسية المفتوحة "Diplomatie ouverte "، وتم اعتماد هذا النوع من الدبلوماسية من أجل القضاء على المعاهدات السرية، حيث نص عهد عصبة الأمم المتحدة على ضرورة تسجيل المعاهدات المعقودة بين الدول في أمانة الهيئة ونشرها بأسرع ما يمكن.[1]

المطلب الثاني: الدبلوماسية الثنائية والجماعية

سادت الدبلوماسية الثنائية في العلاقات الدولية لفترة طويلة من الزمن حيث كانت الدول تتواصل مع بعضها البعض مباشرة عبر اللقاءات الثنائية في إطار المعاهدات الثنائية والتحالفات العسكرية وغيرها.

---

[1]– سهيل حسين الفتلاوي، **مرجع سابق**، ص 95.

واتسع مجال الدبلوماسية الثنائية جرّاء انقسام العالم إلى مناطق نفوذ بين الدول الأوروبية التي أصبحت تسيطر على الدول المستعمرة وتتولى تمثيلها في علاقاتها الدولية، إلا أن هناك بعض المشاكل التي تخص الدول لا يمكن تسويتها بين دولتين إلا عن طريق اللقاءات بين الدول المعنية، فمثلا مسألة تنظيم الملاحة في الأنهار الدولية ومشكلة تنظيم استقلال البحر والجو والفضاء لا يمكن حلها بالعلاقات الثنائية إلا من قبل الدول المعنية، ونظرا لتطور العلاقات الدولية خاصة في المجالات العلمية، والرغبة في وضع قواعد عامة تطبق على جميع الدول صاحبة المشكلة، أصبحت الضرورة ملحة لبروز مهمة الدبلوماسية الجماعية أو ما يمكن تسميتها أيضا بالدبلوماسية البرلمانية "Diplomatie Parlementaire"، وتكوّنت جرّاء ذلك منظمات خاصة لحل المشاكل الناجمة عن الموضوعات والقضايا المشتركة بين الدول، فتم إنشاء منظمات إقليمية تخص الدول المعنية، كما اعمدت الدول إلى إنشاء منظمات عالمية عامة وذلك نتيجة للحروب العالمية واتساع تدميرها، كما أنشئت منظمات متخصصة في الشؤون والموضوعات التي تهم الدول جميعا، كمنظمات حقوق الإنسان وغيرها، ومن أهم ما يميز الدبلوماسية الجماعية كونها تضع حلولا عامة لجميع الدول فهي تحد من إرادة الدول لمصلحة المجموع، وهي بذلك تقدم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة[1]، لأن القرارات التي يصدرها هذا النوع من الدبلوماسية تكون بالأغلبية وبالتالي فهي تسري على جميع الدول الأعضاء .

المطلب الثالث: الدبلوماسية الرسمية والشعبية

يقصد بالدبلوماسية الرسمية تلك الدبلوماسية التي يمارسها أشخاص القانون الدولي كالدول والمنظمات الدولية الرسمية، وذلك من خلال المؤسسات الدبلوماسية المعروفة، في حين تعد الدبلوماسية الشعبية نمط جديدا من الدبلوماسية ساد خاصة في الوقت الحاضر ويمارس على صعيد العلاقات الدولية نتيجة لتطور المفاهيم الدبلوماسية، وهذا النوع من الدبلوماسية على عكس الدبلوماسية الرسمية إذ تمارس من قبل منظمات غير حكومية لا علاقة لها بالدول، لكنها تمارس أعمالها إلى جانب هذه الدول، وأصبحت تشكل جزءا كبيرا من العلاقات الدبلوماسية في الوقت الحاضر وتنشأ هذه المنظمات بموجب اتفاقيات خاصة تعقد بين أفراد يمثلون دولهم، وتقوم بعقد المؤتمرات الدولية الرسمية التي تعقدها الدول بحسب طبيعة عملها.

[1]- **المرجع نفسه**، ص 96.

وقد أخذت المنظمات الدولية غير الحكومية أشكالا عدة كما تعددت الأهداف والغايات التي أنشئت لأجلها ومنها:

أ- المنظمات غير الحكومية ذات الطابع الفني: تتولى هذه المنظمات حماية مصالح بعض الأفراد في دول تخص المنظمة، وتنشأ هذه المنظمات بموجب اتفاقيات بين مجموعة من الأفراد من عدة دول ذات علاقة في الموضوع.

ب- منظمات غير حكومية عامة: وتتألف هذه المنظمات من أفراد من عدة دول وتتولى القيام بأعمال في خدمة جميع شعوب تلك الدول أو غيرها.

ج- منظمات ثنائية غير حكومية: وهي المنظمات التي تضم أفرادا من دولتين لتنظيم الروابط بين شعبيهما.

د- منظمات غير حكومية خاصة ذات نفع عام: تضم هذه المنظمات أفراد شعب دولة واحدة إلا أن عملها يشمل جميع شعوب العالم.

ه- منظمات غير حكومية خاصة ذات نفع خاص: وتنشأ هذه المنظمات من شعب الدولة المعنية، ويقتصر عملها على خدمة شعب تلك الدولة.[1]

المطلب الرابع: دبلوماسية المنظمات والمؤتمرات الدولية ودبلوماسية الهيمنة

تمتاز غالبا دبلوماسية المنظمات الدولية بطابع الديمومة والاستمرارية، وتخضع لقواعد ثابتة مستمدة من القانون الأساسي للمنظمة واللوائح الداخلية لهيأتها العامة وتقاليد العمل فيها، وتمارس داخل إطار ثابت في مقر المنظمة الدولية، وأحيانا تكون ذات طابع مؤقت عبر دعوة إحدى المنظمات الدولية لمؤتمر لبحث قضايا دولية محددة، ويمتاز هذا النوع من الدبلوماسية أيضا بالعلاقات الواسعة مع أشخاص دوليين آخرين مثل علاقاتها ببعضها أو علاقاتها مع دول أعضاء وغير أعضاء فيها، وكذلك مع حركات تحرير وطنية أو منظمات دولية خاصة.

ويمكننا الإشارة هنا إلى اتفاقية فيينا لعام 1975 الخاصة بالعلاقات ما بين الدول والمنظمات الدولية ذات الصفة العالمية، الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة التابعة لها، والقصد منها تنظيم هذا الشكل من الممارسة الدبلوماسية.

[1]- سهيل حسين الفتلاوي، **مرجع سابق**، ص 97.

ومن الظواهر المعروفة في دبلوماسية المنظمات الدولية ظاهرة التصويت الكتلي (وهي تقابل التصويت الحزبي في البرلمانات الوطنية)، وأساس دبلوماسية المنظمات الدولية قائم على أن الدولة ليس لها مصالح عالمية توكل الدولة الكبرى التي لها مصالح عالمية مباشرة في مقابل امتيازات ومساعدات تحصل عليها من الدولة الكبرى.

أما دبلوماسية المؤتمرات الدولية تم اعتمادها خاصة في ظل تعدد وكثرة المؤتمرات، وتمتاز هذه الدبلوماسية بكونها مؤقتة ودائمة في الوقت نفسه، لأنها تتم عبر وفود لدول وأشخاص دولية أخرى، كما أنها تعقد في زمان ومكان محددين لبحث قضية معينة من القضايا الدولية المختلفة، وكمثال على ذلك افتتاح الجمعية العمومية للأمم المتحدة أو مؤتمرات القمة أو مؤتمرات دولية عامة...الخ، ويخضع العمل في هذه المؤتمرات لأسلوب يختلف جذريا عن الدبلوماسية الثنائية التقليدية، التي تجري الاتصالات فيما بين الأعضاء في سرية أحيانا، فكثيرا من المناورات الدبلوماسية تجري علانية لإشراك الرأي العام فيها، والتأثير عليه رغبة في الاستفادة من ذلك في توجيه سياسات الدول.[1]

أما دبلوماسية الهيمنة فتقوم على أساس المساواة بين الدول بغض النظر عن كبرها أو صغرها أو ما تتمتع به من إمكانيات مادية وبشرية وعسكرية واقتصادية، حيث تتساوى الدول في ممارسة حقوقها وإقامة علاقات دولية متوازنة، بما فيها العلاقات الدبلوماسية فيما بينها، وليس لدولة أن تفرض إرادتها على دولة أخرى بحجة تفوقها على غيرها، فجميع الدول تنطبق عليها ذات القواعد الدبلوماسية إلا أن الأوضاع تغيرت بسبب هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية لما تمتلكه من قدرة عسكرية واقتصادية تميزها عن الدول الأخرى وهو ما جعلها تفرض سيطرتها على الدول بما يخدم مصالحها ويسمح لها بتنفيذ خططها وبرامجها، فالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن بحجة مكافحة الإرهاب والتي يتم بموجبها حجز أموال المنظمات الإسلامية والعربية وتقييد حرية التنقل وحجز الأشخاص وتقييد حقوق الإنسان، ورغم علم جميع الدول بأن هذا الأمر مخالف لقواعد القانون الدولي إلا أنها تجد نفسها مجبرة على القبول بهذا الوضع.[2]

---

[1]– سعيد أبو عباه، **الدبلوماسية تاريخها، مؤسساتها، أنواعها، قوانينها،** (فلسطين: دار الشيماء للنشر والتوزيع، 2009)، ص ص 39-41.

[2]– سهيل حسين الفتلاوي، **مرجع سابق،** ص 100.

هذه الأشكال المختلفة للدبلوماسية جعلت من هذه الأخيرة تشهد تطورا ملحوظا إذ تعددت وظائفها وتنوعت أغراضها بتنوع مصالح الدول والأطراف الدولية، حيث برزت ولأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية ظاهرة مهمة وهي الوصول إلى إقرار نظام دبلوماسي دولي موحد القواعد ومتنوع الاتجاهات والأشكال والوظائف، وأصبحت أشكال العلاقات الدبلوماسية مقنّنة، وقواعدها منظمة ومعتمدة وملزمة للدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة والتي وقّعت وصادقت على الاتفاقيات التي تنظم هذه القواعد الدبلوماسية.[1]

[1]- علي حسين الشامي، **الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009)، ص 129.

المبحث الثالث: ماهية إدارة النزاعات الدولية

يعد موضوع النزاعات الدولية من بين أهم الدراسات المحورية التي تدخل ضمن نطاق الاهتمامات الأكاديمية في حقل العلاقات الدولية، نظرا لما تخلفه من آثار وأضرار جسيمة على أمن واستقرار الدول والمجتمعات، وكانعكاس للتطور الحاصل في وسائل وأساليب القتال أضحت مسألة فهم أسباب هذه النزاعات بالغة الأهمية الأمر الذي يستدعي ضرورة البحث للوصول إلى أفضل الوسائل والسبل للحيلولة دون وقوع هذه النزاعات أصلا أو إدارتها والتخفيف من حدتها ومنع تفاقمها، لذلك فقد حظي موضوع إدارة النزاعات الدولية بأهمية بالغة خاصة في ظل استحالة القضاء على النزاعات نهائيا، فاتجه العمل إلى التقليل منها بما يحقق الاستقرار النسبي الذي لابد منه، نظرا إلى أن الإبقاء على بعض النزاعات واستمرارها فيه خدمة لمصالح وأهداف بعض الدول.

المطلب الأول: مفهوم إدارة النزاعات الدولية

قبل التطرق إلى مفهوم إدارة النزاعات الدولية يمكننا الإشارة إلى مفهوم النزاع الدولي، ويقصد به ذلك النزاع الذي ينشأ بين دوليتين أو أكثر، أو شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي، ويتضمن وجود مطالبة أو إدعاءات من قبل أحد الأطراف الدولية بخصوص مسألة أو موضوع محدد، وأن تقابل هذه المطالب أو تلك الإدعاءات بالرفض من جانب الطرف الآخر.

كما يقصد بالنزاعات الدولية معظم الحروب الكبيرة التي اندلعت في القرن التاسع عشر والقرن العشرين بين الدول حول مشاكل حدودية للدول المجاورة، ومشاكل سياسية، وتقسم المنازعات الدولية بصفة عامة إلى منازعات ذات طبيعة قانونية ومنازعات ذات طبيعة سياسية.[1]

أما إدارة النزاع (Conflict management) تطابق إلى حد ما مصطلح (Conflict regulation)، ويستخدم كمصطلح نوعي يغطي بصفة شاملة المنظور الإيجابي للتعامل مع النزاع من حيث احتوائه[2] ورغم تعدد وتناقض المفاهيم التي تتناول إدارة النزاعات في أدبيات العلاقات الدولية إلا أنها تختلف في حقيقة الأمر عن المعنى العام الذي يعطي لإدارة شؤون دولة ما أو شؤون شركة أو مؤسسة اقتصادية أو ثقافية أو سياسية ومن التعاريف الخاصة بإدارة النزاعات الدولية، يمكن ذكر:

[1]– فاطمة الزهراء حشاني، **النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة**، مذكرة غير منشورة، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007–2008)، ص 16.

[2]– عبد الحق بن جديد، "الاتصال وإدارة النزاعات الدولية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع11، (ماي 2007)، ص 83.

01- يقصد بإدارة النزاعات الاستعمال الأفضل للإمكانيات والوسائل المتاحة، سواء كان رؤوس الأموال، أملاك موظفين، أشخاص، دول، منظمات حكومية وغير حكومية، قوى خفية...إلخ،وذلك لتحقيق الأهداف المسطرة في هذا النزاع أو ذاك،سواء من خلال المساهمة في حله أو في تعقيده أو القضاء عليه، وهي كذلك تلك المناهج التي تعتمدها الدول لخلق إطار ملائم لتحقيق مصالح ما في نزاعات محددة.

02- كما يرى "ألكسندر جورج" أن إدارة النزاعات تعد عنده تلك العوائق التي تقف حائلا أمام استعمال وسائل الإكراه لإخضاع المنافس أو الخصم، لعلها تمنع التحول إلى الحرب، وهذا لا يعني أن الإدارة تقتضي فقط استعمال الوسائل السلمية وعدم تحويل النزاعات غير العنفية إلى نزاعات تعتمد الوسيلة القتالية، إذ أن هناك بعض الدول توظف وسائل القمع والقهر في إدارة النزاعات.

03- كما لا يختلف "ويليامز" كثيرا عن التعريف السابق كون الإدارة عبارة عن مجموعة من الخطوات والقدرات التي تستهدف تطويق الأزمة ومنع تفاقمها وتحولها إلى نزاع مسلح، بغية الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وأهدافها.[1]

04- وهناك من يرى أن إدارة النزاع هي تلك الإجراءات التي تهدف إلى تجنب الحرب باعتباره ذروة ما يصل إليه النزاع.

05- وهناك تعريف آخر يرى أن الإدارة تعني: اتخاذ كافة التدابير اللازمة التي تضمنت سيادة إرادة الدولة وصيانة مصالحها.

ومن المفاهيم السائدة أيضا لإدارة النزاعات الدولية كونها تعني التلاعب بعناصر النزاع والعوامل المتحكمة فيه، ومواقف الأطراف المعنية بذلك النزاع.

وقد تفرعت عن هذه التعاريف المقدمة لعملية إدارة النزاعات الدولية عدة اتجاهات ومدارس يمكن حصرها في مدرستين:

- الأولى تربط عملية الإدارة بضرورة إيجاد حلول سلمية للنزاعات رغبة في منع تصعيدها وتفاقمها، ومن ثم الاتجاه إلى التعاون لحلها من خلال التأكيد على المصالح المشتركة والبحث في أسباب نشوب هذه والعمل على التحكم في العوامل التي أدت إلى تفجيرها، وحماية الأمن القومي والمصالح العليا للدولة من انعكاسات آثارها السلبية.

---

[1]- محمد بوعشة، **مدخل إلى إدارة النزاعات الدولية**، (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2008)، ص ص 50-52.

– أما الثانية فترى أن إدارة النزاعات من ناحية الهدف، كون النزاع عبارة عن مباراة تتم من أجل إلحاق الهزيمة بالآخر وتعظيم المكاسب أي أن الهدف وراء التخطيط والتلاعب بعوامل النزاع للأطراف المتنازعة أثناء إدارتها النزاع، هو الانتصار على الخصم وإضعافه وإلحاق أكبر هزيمة ممكنة به، وبالتالي تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب، وبالتالي ينعكس ذلك إيجابيا على الدول التي تعرف كيف تدير شؤونها النزاعية والعامة، ويعزّز مكانتها وموقعها في النظام الدولي.[1]

المطلب الثاني: إدارة النزاعات والمفاهيم المتقاربة

يتقارب مفهوم إدارة النزاعات الدولية مع العديد من المفاهيم التي توظف في هذا الإطار والتي من شأنها التخفيف من حدة النزاعات أو القضاء عليها نهائيا، ومن بينها مفهوم حل النزاعات الدولية وتسوية النزاعات الدولية.

01– مفهوم تسوية النزاعات الدولية

تعرّف تسوية النزاعات الدولية على أنها النزاع عن طريق اتفاق متبادل بين الأطراف المتنازعة، من خلال تراجع هؤلاء عن بعض أهدافهم الأولية ومطالبهم، وهذا لا يعني بالضرورة أن يكون التراجع بنفس الحجم لكل الأطراف، وتهدف عملية التسوية السلمية للنزاعات الدولية إلى إنهاء حالة النزاع المسلح من خلال وقف كل الأعمال العسكرية ومن ثم إجراء تسوية بالطرق السياسية والدبلوماسية.

02– مفهوم حل النزاعات الدولية

يقصد بعبارة حل النزاع الدراسات والمحاولات الخاصة بتحديد وتوضيح مصادر النزاعات وجذورها، وأهداف ومصالح الدول الأطراف في النزاع والاحتمالات الخاصة بكل حالة، كما أن مفهوم "حل النزاع" يعني أيضا العملية التي يتم بمقتضاها إيجاد الحلول والمقترحات التي ترضي أطراف النزاع، والعمل على الوصول إلى إيجاد أرضية مشتركة تمكن من التوصل إلى حل النزاع، وتمكن هذه العملية من ظهور احتمالات جديدة لم تكن واردة عند اندلاع النزاع، لذلك فهي ترتكز على إمكانية تحويل النزاعات التي اعتبرت في بدايتها كحالات "ربح–خسارة" إلى نزاعات تكون نتائجها إيجابية لكل الأطراف.[2]

[1]– **المرجع نفسه**، ص ص 52–54.

[2]– حسين بوقارة، **تحليل النزاعات الدولية (مقاربة نظرية)**، (الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2008)، ص ص 55–57.

المطلب الثالث: إستراتيجيات إدارة النزاعات الدولية

هناك عدة إستراتيجيات متبعة في إدارة النزاعات الدولية تختلف باختلاف تعامل الأطراف المعنية مع الأزمات التي يفرزها النزاع القائم، وتنقسم غالبا هذه الإستراتيجيات إلى إستراتيجيات هجومية وأخرى دفاعية.

01- الإستراتيجيات الهجومية

تهدف الأطراف المتنازعة من خلال تبنيها لهذا النوع من الإستراتيجيات إلى تغيير الوضع القائم، بما يخالف تقديرات وتوقعات الخصم، وهناك خمس صور للإستراتيجيات الهجومية:

أ- إستراتيجية الابتزاز التهديدي: تتلخص هذه الإستراتيجية في وجود مطالب للطرف المهدد، وعلى الخصم أن يرضخ لها وإلا كان جزاؤه العقاب بمعنى استخدام أحد الأطراف الابتزاز التهديدي ضد الطرف الآخر وذلك من أجل خلق أزمة يهدف من ورائها إلى الحصول على منافع، وكمثال على هذه الإستراتيجية ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على الاتحاد السوفياتي لسحب صورايخه من كوبا في عهد الرئيس كينيدي.

ب- إستراتيجية جس النبض المحدودة: تعني هذه الإستراتيجية تعامل أحد أطراف النزاع مع الأزمة المطروحة بعملية جس النبض، وذلك بمحاولة إحداث تغيير مقبول في الوضع القائم مع تجنب التصعيد غير المرغوب فيه، وتتطلب هذه الإستراتيجية الوضوح في التحرك وكفاية التهديد لإرغام الخصم على الاستجابة، وكمثال على هذه الإستراتيجية ما يحصل من حين لآخر بين الدول الكبرى في تنافسها الاقتصادي بعد الحرب الباردة.[1]

ج- إستراتيجية الضغط المحكوم: مضمون هذه الإستراتيجية أن الطرف المهاجم يدرك أن الطرف المدافع تعهد بالدفاع عن الوضع القائم، ورغم ذلك فالمهاجم يبادر إلى تغيير هذا الوضع عبر اختيارات أقل مستوى من الإستراتيجية السابقة، ويمارس هذا الضغط بطرق عدة مثل: الحصار والتحذير، وهي إستراتيجية مفضلة عندما تكون محل اهتمام الطرفين المهاجم والمدافع.

[1]- حسين قادري، **دراسة وتحليل النزاعات الدولية**، (الجزائر: منشورات خير جليس، 2007)، ص ص 86-87.

د- إستراتيجية الأمر الواقع: تستخدم هذه الإستراتيجية عندما يكون الطرف المهاجم على ثقة تامة بأن منافسة غير مستعد للدفاع عن الوضع القائم، وفشل هذه الإستراتيجية أنها قد لا تلقى قبولا قوميا أو دوليا، وبالتالي فالمهاجم هنا يكون أمام خيارين:

- إما أن يترك هذه الإستراتيجية ويتبنى إستراتيجية أكثر حذرا.

- وإما أن يتخذ قرارا حاسما لتغيير الوضع القائم بسرعة فائقة، حيث لا يترك للمدافع أي فرصة لمقاومة هذه الإستراتيجية الهجومية.

هـــــ- إستراتيجية الاحتكاك البطيء: يلجأ إلى هذه الإستراتيجية غالبا الطرف القوي، لإرهاق الطرف الضعيف، وتأخذ عادة شكل حرب العصابات والأعمال الإرهابية والتخريبية الفدائية وذلك بتورط الطرف الضعيف في أعمال عسكرية تؤثر على المزايا التي يتمتع بها الطرف القوي.

02- الإستراتيجيات الدفاعية

وهي تلك الإستراتيجيات التي يتبناها الطرف المدافع لمقاومة جهود الطرف المهاجم لتغيير الوضع القائم وفق ما يخدم مصالحه، وبإمكانه إتباع إحدى الإستراتيجية الآتية:

أ- إستراتيجية دبلوماسية القهر: والتي تقوم على دفع الخصوم للتوقف عن السلوك العدواني من خلال تهديده باستخدام القوة ضده إذا لزم الأمر، وهي إستراتيجية تتضمن استخدام أنماط التهديد ونماذج الأعمال العسكرية التي يصاحبها اتصالات ملائمة بالخصم كالتحذير والتهديد والمساومة.[1]

ب- إستراتيجية التصعيد المحدود: تعني هذه الإستراتيجية أن المبادر أو المهاجم يلجأ إلى خلق وضع يكون عائقا أمام الطرف المدافع الذي يلجأ إلى محاولة تغيير تلك القواعد التي وضعها المهاجم من أجل كسب شروط أفضل لعملية المساومة، كما يعمل لاستقرار تلك القواعد من خلال ردع الطرف المهاجم من القيام بعملية تصعيد مضادة، والهدف هنا هو خلق وضع جديد يحمل قيودا أمام أي محاولة تصعيد أخرى مع استمرار الاتصال من خلال التساوم للوصول إلى مخرج مقبول.

ج- إستراتيجية الخطوة خطوة: تستخدم لمناقشة مطالب الخصم وفي حالة فشل هذه الإستراتيجية يلجأ صاحبها إلى إستراتيجيات أخرى أكثر قوة، ولقد شهدت فترة الحرب الباردة استخدام هذه الإستراتيجية في كثير من النازعات.

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص 88-91.

د- إستراتيجية اختبار القدرات: يلجأ الطرف المدافع إلى اختبار القدرات الحقيقية للخصم عندما يواجه بمستوى محدود من محاولات تغيير الوضع القائم، والعمل بهذه الإستراتيجية ينتظر منه النجاح في تغيير المخرجات المتوقعة للنزاع القائم، من خلال نجاح المدافع في منع الخصم من تصعيد الموقف.

ه- إستراتيجية رسم الخط: في بعض النزاعات التي تتخللها أزمات تكون الطريقة الملائمة للرد على التهديد هي رسم الخط، هذا الأخير الذي يحدد أعمال الخصم، ويتطلب بلوغها ردا قويا وحاسما، ويلجأ المدافع إلى هذه الطريقة لحماية مصالحه وتجنب تصعيد الأزمة ومن ثم تجنب خطر الحرب العفويّة.

و- إستراتيجية نقل التعهد والحزم: تشير هذه الإستراتيجية إلى أن الخصم قد يلجأ إلى المبادرة بتغيير الوضع القائم، وتكون لدى المدافع الفرصة المناسبة لمنعه من خلال تعهده بحماية الوضع القائم واتخاذ قرار لمواجهة أي آثار مستقبلية أو أي مواجهة وشيكة.

ي- إستراتيجية شراء الوقت: تعني هذه الإستراتيجية أن المدافع يلجأ إلى محاولة كسب الوقت أو شرائه قصد التوصل إلى تسوية تفاوضية مقبولة من الطرفين، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى حماية مصالح أحد الأطراف أو على الأقل تقليل الخسائر، دون الوصول إلى تصعيد غير مرغوب فيه.[1]

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص 93-96.

خلاصة الفصل الأول

ما يمكن استنتاجه في نهاية هذا الفصل أن الدبلوماسية عرفت تحولات كبيرة في ظل التغيرات التي مر بها النظام الدولي، حيث تعددت تعريف الدبلوماسية منذ بدايتها إلى الآن واختلف الباحثون في تحديد المقصود بهذا المصطلح إلا أن أغلبهم يؤكدون على أنها أداة الاتصال الخارجي بين الدول وهي بهذا المعنى علم وفن، وبسبب الارتباط الكبير بين الدبلوماسية والسياسية الخارجية أصبحت الدبلوماسية أداة ووسيلة لتنفيذ السياسة الخارجية، وزادت أهميتها بشكل كبير وتعددت وظائفها وتنوعت أغراضها بتعدد الصور والأشكال التي يأخذها النشاط الدبلوماسي.

كما تعددت وتناقضت المفاهيم التي تناولت إدارة النزاعات الدولية، إلا أنها لا تكاد تختلف في المعنى العام لهذه العملية كونها تعنى بالتخفيف من حدة النزاعات، ومنع تفاقمها من خلال إتخاذ التدابير اللازمة الكفيلة بحماية الدولة ومصالحها، وتتبع الدول في إدارتها لمختلف النزاعات إستراتيجيات مختلفة تهدف من خلالها إلى توجيه النزاع بما يخدم أهدافها ومصالحها ويضمن أمنها واستقرارها.

الفصل الثاني:

الدبلوماسية الجزائرية (التاريخ والمبادئ والمحددات)

لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا فعالا في محاولة إحلال السلم والأمن الدوليين والحيلولة دون نشوب النزاعات والصراعات، وبالنظر إلى المكانة الجيوإستراتيجية والإمكانات التي تتوفر عليها الجزائر، فرض ذلك على دبلوماسيتها بذل جهودا مضاعفة من أجل تأكيد الحضور الفعال والأداء الدبلوماسي المتميز، لذلك سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى تأكيد تواجدها وترسيخ دورها الريادي خاصة على مستوى القارة الإفريقية، ولعل أبرز ما يؤكد هذا الحضور وما يضفي مصداقية على دور الجزائر الدبلوماسي هو انتمائها للعديد من البناءات العضوية الجهوية كاتحاد المغرب العربي، جامعة الدول العربية، الاتحاد الإفريقي، وكذا دورها في إدارة العديد من النزاعات المعاصرة، خاصة تلك التي عصفت ببعض الدول الإفريقية أو دول الجوار، حيث عمدت الدبلوماسية الجزائرية إلى محاولة حل النزاعات التي تثور في الدول المحيطة بها أو على الأقل إدارتها وعدم تفاقمها، معتمدة في ذلك على مجموعة أسس ومبادئ تمثلت أهمها في الحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والحث على التعاون بين دول الجوار وحل النزاعات بالطرق السلمية، وهو ما أعطى للجزائر صورة الدولة المقبولة لدى الأطراف المتنازعة كطرف ثالث غير منحاز، ما أهّل الجزائر لتحقيق نجاحات دبلوماسية بارزة والاضطلاع بدور "الوسيط" في عدد من القضايا الجهوية والعالمية، ومنحها في الوقت ذاته دورا قياديا متميزا كقوة إقليمية في سياق الفضاء العربي الإفريقي.

وهوا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا الفصل والمقسم إلى ثلاث مباحث: يتضمن المبحث الأول المسار التاريخي للدبلوماسية الجزائرية، ويشتمل المبحث الثاني على أهم المبادئ التي تسير وفقها والسمات التي اتسمت بها، وجاء في المبحث الثالث أهم المحددات المتحكمة في الدبلوماسية الجزائرية.

المبحث الأول: المسار التاريخي للدبلوماسية الجزائرية

سجلت الدبلوماسية الجزائرية منذ القدم حضورا ذا خصوصية في معالجة المشاكل والقضايا التي تتصل بها وبدوائر انتمائها، حيث لعبت دورا أساسيا أثناء الثورة التحريرية استكمالا للكفاح المسلح في مواجهة الدبلوماسية الفرنسية والتعريف بالثورة وأهدافها خارجيا، من خلال قادة ورجال الدولة الأوائل للمقاومة، وعرفت بعدها تطورا ملحوظا مع مجيء زعماء الحركة الوطنية الذين أسسوا الجمعيات والأحزاب التي تنادي بالحقوق الضائعة للجزائريين، بدل اللجوء إلى العمل المسلح، ومن ثم كان إحياء الدبلوماسية الجزائرية مع هؤلاء.

المطلب الأول: ميلاد الدبلوماسية الجزائرية مع الروّاد الأوائل للمقاومة

01- المساعي الدبلوماسية لمؤسس الدولة الجزائرية الحديثة

لم تكن اهتمامات الأمير عبد القادر بالمجال الدبلوماسي وقدرته المميزة على ممارسة أساليبه، نابعة فقط من المحيط الدولي الذي عاش فيه والمشحون بالنشاط السياسي والمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف بل هناك ظروف طارئة عاشها جعلته يحتك منذ الطفولة بشخصيات وطنية وعربية وأجنبية مرموقة، ويساهم في مهام مصيرية تتعلق بقضايا سياسية واقتصادية وإنسانية جعلته يكتسب دروسا وخبرة مفيدة وتجربة ثرية ومكانة مرموقة اعترف له بها الجميع وانهالت عليه جرّاء النجاح الذي كلّلت به بعض مهامه الدبلوماسية رسائل العرفان من مواطنين عاديين من الجزائر وخارجها وقدمت له بفضلها العديد من رسائل التقدير والامتنان من طرف ملوك العالم وعظمائها.[1]

وقد أدرك الأمير عبد القادر أهمية إقامة علاقات دبلوماسية مع السلطان المغربي نظرا لما تكتسيه المملكة المغربية من أهمية ودور فعال في تمويل جيش الأمير المحاصر من طرف الفرنسيين من ناحية البحر، لذلك رغب في إقامة علاقات ودية مع السلطان المغربي، هذا الأخير الذي رد عليه برسالة أرفق معها 600 بندقية وهو ما زاد حماس الأمير عبد القادر لتسمية علاقته مع السلطان وبجنوح الجنرال ديمشال إلى السلم وتوقع المعاهدة التي عرفت باسمه مع الأمير عبد القادر يوم 28 فيفري 1834، أدى إلى فتور العلاقات المغربية الجزائرية حيث اعترفت فرنسا بدولة الأمير عبد القادر وهو ما سيمهد لاعتراف دول أجنبية أخرى بها حيث جاء اعتراف المغرب الأقصى بدولته بعد أن وطد الأمير عبد القادر علاقاته مع الفرنسيين، ورغم الانتصار الذي حققه على الجيش الفرنسي إلا أنه لم يستخدمه إلا في حدود التأثير الدبلوماسي ولذلك قبل دعوة الجنرال "بيجو" الذي استخلف "تريزيل" على قيادة وهران إلى عقد معاهدة جديدة، وبعد مفاوضات مباشرة بين بيجو وسي حماد السقال ممثلا عن الأمير يوم 24

---

[1]- صالح بن القبي، **الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم ومحاضرات أخرى**، (الجزائر، منشورات أوناب)، ص ص 40-41.

ماي تم تحرير معاهدة التافنة يوم 30 ماي 1937 والتي حقق من خلالها الأمير عبد القادر مكاسب عظيمة، من بينها تنظيم علاقاته مع العدو، وحصر مواقع الاحتلال في نقاط محددة على الشواطئ، وبالتالي ضمن فترة من السلام والهدوء للبلاد لتدعيم استقلاله السياسي والاقتصادي.

وبعد توقيع ملك فرنسا (لويس فيليب) على هذه المعاهدة أرسل هدايا إلى الأمير عبد القادر، وأخبره هذا الأخير بأنه ينوي هو الآخر إرسال هدية من قبله إلى ملك فرنسا عما قريب، إلا أن الاستقرار الذي طبع العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد هذه المعاهدة عاد إلى التوتر من جديد بعد أن تمكن الطرف الفرنسي من احتلال قسنطينة وبدأ يتطلع للحصول على وصلة أرضية تربط الجزائر بقسنيطنة.[1]

وقد أخذت الحكومة الفرنسية كل احتياطاتها لخوض غمار الحرب إلا أنها لم تكن قادرة على تحمل نفقاتها في ذلك الوقت فأرادت أن تحافظ على السلم مدة أطول لم تكن تريد الدخول في مفاوضات مع الطرف الجزائري وبعدما تيقن الأمير عبد القادر أن علاقات السلم لن تدوم مع الفرنسيين بعدما جرب عليهم كل أساليب الغدر والخداع فأراد أن يعزز علاقاته أكثر فأكثر مع المغرب، ويطمح لربط علاقات دبلوماسية مع كل من بريطانيا والإمبراطورية العثمانية، فأرسل إلى رئيس الوزراء البريطاني يعرض عليه عقد علاقات تجارية بين البلدين إلا أن بريطانيا تحفظت على هذا العرض واكتفت بتقديم الشكر للأمير عليه.

أما فيما يخص ربط علاقات مع الإمبراطورية العثمانية فقد أراد الأمير منها الحصول على المساعدات التي تمكنه من مواصلة القتال لنصرة القضية الوطنية كونه لم يعد يقدر على مواجهة العدو بسبب تفوق جيشه من حيث العدد والعدة، ورد السلطان العثماني على رسالة الأمير ووعده بتنفيذ كل ما يراه لائقا.

لذلك لم يبقى للأمير عبد القادر سوى علاقاته الممتازة مع المغرب الذي يتخذ من أراضيه ملجأ عندما تقتضي الضرورة ذلك، لكن بعد قصف الأسطول الفرنسي في 23 جوان كل من مدينة طنجة والصويرة، وبسبب الضغوط البريطانية على المغرب للاستجابة للمطالب الفرنسية خوفا من قيام فرنسا باحتلال المغرب، أدت إلى إملاء الطرف الفرنسي شروطه على المغرب من خلال عقد معاهدة طنجة التي كان من أهم بنودها عدم تقديم المغرب أي مساعدة حربية لأعداء فرنسا، وبذلك لم يكن الزمن لصالح الأمير لأن القوات المغربية تطارده في كل مكان، جراء تقاسم الأدوار بين القوات الفرنسية والمغربية في محاصرته، وبعد أن وجد نفسه محاصرا من كل الجهات أدرك استحالة مواصلة الكفاح، وكان ذلك نهاية النضال العسكري والدبلوماسي للأمير الذي دام خمسة عشر سنة.[2]

[1]- سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، مذكرة غير منشورة، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، 2010-2011)، ص ص 42-44.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص 45-49.

02- المساعي الدبلوماسية لحمدان خوجة وأحمد باي:

كان حمدان خوجة مستشار الداي حسين قبل الاحتلال وتم تعيينه غداة الاحتلال من طرف الجنرال دي بورمون عضوا في المجلس البلدي، واحتفظ بهذا المنصب وكان يدافع عن حقوق شعبه ضد الاستعمار الفرنسي الذي كان يندد بنهب ممتلكات المواطنين والاعتداء على حرمة المساجد وتحويلها إلى كنائس، وكانت هذه المواقف الوطنية قد جلبت له عداء اليهود والمعمرين والسلطات الفرنسية في الجزائر.

وبالنسبة لأحمد باي فقد استمد شرعيته من الديوان الذي يتكون من رؤساء القبائل والعلماء وكذلك من تبعيته للباب العالي منذ اللحظة الأولى في الدفاع عن مدينة الجزائر، حيث قام بتنظيم المقاومة في قسنطينة، ورخص كل مقترحات الصلح منع الفرنسيين وقد ألم أحمد باي بكل جوانب القضية الجزائرية انتقل بعدها إلى باريس للدفاع عنها هناك، إضافة إلى ذلك وجد حمدان خوجة تأييدا من الوسط الفرنسي المعارض لاحتلال الجزائر، وبذل العديد من الجهود في سبيل تحسين أوضاع الجزائريين، والتصدي للمخططات التي تسعى الحكومة الفرنسية إلى تطبيقها في الجزائر، وقد أثمرت هذه الجهود التي قام بها بتكوين لجنة لمعاينة الوضع في الجزائر، ورغم حجم هذه الجهود إلا أنها لم تحقق شيئا لحمدان والجزائريين سوى أنها أثرت على السياسة الفرنسية في الجزائر، وظل أحمد باي يراسل الباب العالي عن طريق حمدان خوجة الذي لم يجد بُدًّا من الدفاع عنه وعن الجزائر.

ورغم هذه الجهود الدبلوماسية لحمدان خوجة إلا أن مرحلة الضعف التي تمر بها الدولة لم تسمح له بالدخول في مناورات مع فرنسا خوفا من إثارتها وتهورها باحتلال كامل الشمال الإفريقي وبقي يناضل في القسطنطينية من أجل الجزائر.[1]

المطلب الثاني: إحياء الدبلوماسية الجزائرية مع زعماء الحركة الوطنية

تميزت الدبلوماسية الجزائرية في هذه المرحلة بتأسيس الجمعيات والأحزاب المنوطة بالدفاع عن حقوق الشعب المهضومة في مختلف المجالات، ومن ثم كان إحياء الدبلوماسية الجزائرية في إطار هذه الجمعيات والأحزاب والتي من بينها حركة الشباب الجزائريين والتي يعود نشاطها إلى النخبة التي تعلمت في المدارس الفرنسية، وانتهجت هذه الحركة أسلوب الاتصال بالمسؤولين في الحكومة الفرنسية، والضغط عليها وحملها على الاستجابة لمطالبهم، إلا أن هذه الحركة فشلت في مشروعها بعد إصلاحات 1919 وإبعاد الأمير خالد من الجزائر.

[1]- العربي منوّر، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر**، (الجزائر: دار المعرفة، 2006)، ص ص 235-236.

إلا أن هذه النشاطات الخارجية التي أحيت الدبلوماسية الجزائرية تجددت مع زعماء الأحزاب السياسية[1]، هذه الأخيرة التي كان لها الدور الفعال في عملية صناعة القرار بطريقة غير مباشرة وتجددت النشاطات الخارجية التي أحيت الدبلوماسية الجزائرية آنذاك مع زعماء هذه الأحزاب السياسية.[2]

فظهرت آنذاك ثلاثة تيارات سياسية على الساحة الجزائرية: التيار الديني، والتيار الاندماجي والتيار التحرري، كانت تارة متحالفة وتارة متنافسة وقامت بالعديد من النشاطات على المستوى الخارجي لأجل الضغط على الحكومة الفرنسية ودفعها للاستجابة لمطالبها.[3]

وفيما بعد تميزت الدبلوماسية الجزائرية على الدوام بالاحترافية والاستمرارية في كنف المبادئ والقيم التي ترتكز عليها، سواء خلال الثورة التحريرية أو حقبة البناء والتشييد بعد الاستقلال.[4]

حيث مثلت ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 مرحلة جديدة مختلفة فرضت على فرنسا معطيات جديدة على الأرض، من خلال العمل المسلح الممتد والمتزامن عبر الوطن، و لم تكتف الثورة بهذا بل انطلقت في نسج علاقات مع الخارج، وبدأت في نشاط دبلوماسي حثيث لدعم الثورة التحريرية، حيث شهدت الثورة تحركات دبلوماسية بعد ثلاث سنوات من انطلاق الكفاح المسلح، ركزت بالخصوص على:

- عزل العدو في الميدان الدبلوماسي.
- ربح أصدقاء في الداخل والخارج.
- الحصول على مساعدات مادية ومعنوية.
- تدعيم مؤسسات الدولة الجزائرية قصد الاعتراف بالنظام السياسي لها.
- الضغط المتواصل ومداهمة الاستعمال الفرنسي باستعمال الإنهاك الإعلامي.

وقد بيّن بيان الفاتح من نوفمبر 1954 بطاقة هوية للثورة التحريرية المجيدة، حيث مثلت مبادئه خارطة الطريق بالنسبة للثوار وأكد على ملامح الدبلوماسية الثورية للجزائر من خلال نصه على:

- تدويل القضية الجزائرية.
- تحقيق الوحدة الإفريقية في إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.

---

[1]– سليم العايب، **مرجع سابق،** ص ص 54–56.

[2]– عبد الناصر جابي، "**الحالة الجزائرية**"، **في نيفين مسعد، كيف يصنع القرار في الأنظمة الحربية،** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 143.

[3]– سليم العايب، **مرجع سابق،** ص 56.

[4]– جريدة المشوار السياسي،" الدبلوماسية الجزائرية"، في: **http://www.politics-dz.com**، (02 مارس 2018).

- تأكيد عطفها الفعال اتجاه جميع الأمم التي تساند القضية التحريرية

ومن ثم كانت هذه البنود مقومات ومحددات السياسة الخارجية للثوار، وعلى أساسها نشطت دبلوماسية الثورة في المحافل الدولية، ومع النظم المغاربية والعربية من أجل دعم الكفاح المسلح وقد فرضت الثورة نفسها من خلال انتصارات جيش التحرير الوطني، وكذلك من خلال النشاط الدبلوماسي لقادة الجبهة في الخارج مما جعل القضية الجزائرية تطرح دوليا باعتبارها قضية تحررية.[1]

وقد نجحت الدبلوماسية الجزائرية في تكريس مكانتها من خلال سلسلة الإنجازات التي حققتها في سياق التحولات الدولية التي عرفها العالم، حيث انعكست المساعي التي تكللت بتحقيق الاستقلال والحرية على مرحلة التشييد والبناء التي خاضتها البلاد في سياق إعلاء صوت الجزائر عبر المنابر الدولية، ولعب دور فاعل في حل العديد من الأزمات والنزاعات، ومن بين الأبعاد التي عززت المسار الدبلوماسي للجزائر من خلال دبلوماسية الثورة التي قادت البلاد إلى الاستقلال، مشاركتها في مؤتمر باندرنغ 1955 مكنها من التوجه نحو الكتلة الآفرو-آسيوية، والإعلان عن تأييد كامل لاستقلال دول شمال إفريقيا ومن ثم تدويل القضية الجزائرية.

وقد تكرّس الدور الدبلوماسي الفعال للجزائر على المستوى العالمي بعد انضمامها إلى المنظمات الإقليمية والدولية، كما هو الشأن لهيئة الأمم المتحدة في 08 أكتوبر 1962، ودورها في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية في 25 ماي 1963، ثم الاتحاد الإفريقي في 09 ماي 2002 بجنوب إفريقيا، إضافة إلى عضويتها الدائمة في حركة عدم الانحياز وانضمامها إلى الجامعة العربية في 16 أوت 1962 إلى جانب أنها عضو مؤسس لمنظمة التعاون الإسلامي بقمة الرباط في 25 سبتمبر 1969، ومبادرتها في تفعيل مشروع المغرب العربي، كما تعزز دورها الإقليمي من خلال احتضانها لأهم الاجتماعات التاريخية التي كانت بمثابة دفع جديد للعمل المشترك، كما هو الشأن لاجتماع القمة العربية السادسة في 26 نوفمبر1973 التي دعمت المقاومة الفلسطينية، إلى جانب تعهد عربي بإعادة إعمار ما دمرته الحرب، فالدبلوماسية الجزائرية عملت على توطيد التعاون العربي- العربي.[2]

---

[1]– عصام بن الشيخ، "**محددات السياسة الخارجية الجزائرية النشأة والتطور- الفرص والقيود**"، محاضرة في مقياس سياسة الجزائر الإقليمية والدولية، (جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، قسم العلوم السياسية، 2015-2016)، ص 10.

[2]– مليكة خلاف، "المسار الدبلوماسي قبل وبعد الاستقلال إنجازات كرست مكانة الجزائر"، في: **https://www.Vitaminedz.og/Articles-18300-2291266-0-1.html**، (02 مارس 2018).

المبحث الثاني: سمات ومبادئ الدبلوماسية الجزائرية

تميزت الدبلوماسية لجزائرية طيلة مسارها بالعديد من السمات منها ما كان موروثا عن العمل الثوري، ومنها ما كان مستمدا من مسار الدبلوماسية بعد الاستقلال، كما قامت على العديد من المبادئ التي اعتبرت معظمها متبناة في المنظمات الإقليمية والدولية، كالأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وهي مبادئ تقوم عليها علاقات حسن الجوار، ويعود تبني الجزائر لمثل هذه المبادئ إلى التقاليد الثورية وتجارب سياستها الداخلية، خلال الستينات والسبعينات وتعود أيضا إلى تجاربها في التعامل مع المحيط الخارجي.

المطلب الأول: سمات الدبلوماسية الجزائرية

من بين أهم السمات التي ميزت الدبلوماسية الجزائرية السيطرة على العوامل الشخصية لصانع القرار، والطابع الأزموي في السياسة الخارجية، ثم الحياد في مواقفها اتجاه النزاعات.

01- العوامل الشخصية في الدبلوماسية الجزائرية

تؤثر العوامل الشخصية في السياسة الخارجية وذلك من خلال معرفة وفهم طبيعة الخصائص الشخصية للأفراد، فحينما نرى أن للقادة أهمية كبيرة في توجيه أو قيادة السلوك الخارجي للدولة، فإن ذلك يوضح أن حرية العمل والنشاط التي يتمتع بها القادة تحددها خصائصهم أو ميزاتهم الشخصية، وليس العوامل الخارجية، وفي هذا الصدد تؤكد الفرضيات التي وضعت في هذا المجال بأن الشخصية التسلطية والتي من سماتها النزعة إلى السيطرة على المرؤوسين، عادة ما تميل إلى تفضيل الاختيارات الواضحة المحددة، كما تميل إلى استعمال القوة العسكرية، أما الشخصية التي تتسم بصفة الانفتاح وعدم الانطواء فإنها تميل إلى تفضيل سياسات التعاون التي تشمل الاعتراف بالدول الأخرى، والتجارة ومؤتمرات القمة والمفاوضات لحل النزاعات.[1]

وفي هذا الإطار اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية أساسا بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما، ويعود ذلك إلى تجربتها في الممارسة بعد الاستقلال، حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا، جراء منح الدساتير سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، وهو ما طرح مشكل الاستمرار والتغير في الدبلوماسية الجزائرية بتغير الرؤساء، ذلك أن تغير

[1]- محمد الطاهر عديلة، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999**، مذكرة غير منشورة، (جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، 2004-2005)، ص ص 33-34.

صناع القرار من المحتمل أن يؤدي إلى نوع من التغير في السياسة الخارجية الجزائرية وهو ما يجعل سلوكها الخارجي يتقدم أحيانا ويتراجع أحيانا أخرى، وذلك حسب اهتمامات رؤسائها.[1]

وتختلف درجة الاهتمام هذه باختلاف صناع القرار وكذا اختلاف الحاجة أو الداعي إلى ذلك حيث الاهتمام المتزايد لصانع القرار بمسائل الشؤون الدبلوماسية الخارجية يعمل على تعظيم دوره فيها، ويجعله يضطلع بجميع المهام في هذا المجال وبالتالي يقلل التفويض.[2]

وقد جاء في دستور 1963 في مادة 58 منح رئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها، وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، واستمر ذلك في دستور 1996 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، أما دستور 1989 فنصت المادة 74 منه: "أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها، وبذلك فهو يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، ويستلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم"، أما فيما يخص دستور1996 ومن خلال ما عبرت عنه المادة 77 فإنه إذا كانت سيطرة الرئاسة على صناعة القرار في الدبلوماسية الجزائرية من الناحية الدستورية، فإنها تسيطر عليها كذلك من الناحية الفعلية.

02- الطابع الأزموي في الدبلوماسية الجزائرية

اتسمت الدبلوماسية الجزائرية منذ البداية بهذه السمة، وكان نشاطها يتكثف في ظل الأزمات بينما يصيبها الجمود عندما تكون البلاد في مرحلة استقرار، حيث انطلقت فعاليات النشاط الخارجي للدبلوماسية الجزائرية في ظل أزمة الاستعمار التي عاشها المجتمع الجزائري، ومن ثم تكثف النشاط الدبلوماسي الجزائري أثناء الثورة التحريرية للتخلص من الأزمة الاستعمارية، واستمر هذا النشاط إلى غاية انقلاب 19 جوان 1965، هذا الأخير الذي فرض على الجزائر الدخول في عزلة، لأن الرئيس أحمد بن بلة آنذاك كان يمثل رمز نجاح ورواج الثورة الجزائرية – في نظر الكثير من المجتمعات والقادة–، وبالتالي كانت آنذاك تمثل صحوة تحررية ثورية لدول العالم الثالث، لذلك عارضت العديد من هذه الدول الانقلاب، ومع مؤتمر مجموعة الـــ77 عام 1967، ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية تمكنت الجزائر من استرجاع مكانتها على مستوى العالم الثالث، وكسبت سمعة في الداخل والخارج.

---

[1]– رؤوف بوسعدية، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، ع9، (جوان 2016)، ص ص 156-157.

[2]– سليم العايب، **مرجع سابق**،ص ص 36-37.

وما أعاد الوضع في الجزائر إلى نقطة الصفر هو موقفها من تفجر النزاع في الصحراء الغربية، ما أدى بها إلى العودة إلى عزلة شديدة من جديد حيث تم استغلال الأزمة لمحاصرة الجزائر، لتعود وتكثف نشاطها الدبلوماسي من أجل جلب الدعم للقضية الصحراوية باعتبارها قضية تقرير المصير، وعزل المغرب عن العمق الإفريقي، واستطاعت من خلال نشاطها الدبلوماسي المكثف هذا تغيير العديد من المواقف لبعض الدول المحافظة مثل تونس، موريتانيا، مصر ونيجيريا، التي لعبت دورا فاصلا في انضمام الجمهورية العربية الصحراوية لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1982 وانسحاب المغرب منها محتجا على ذلك، لتواصل الجزائر فرض عزلة إفريقية عليه.[1]

03- طابع الحياد في الدبلوماسية الجزائرية

التزمت جبهة التحرير الوطني الثورية طابع الحياد الذي اتسمت به العلاقات الخارجية للحركة الوطنية، حيث لزم معظم رواد الحركة الوطنية الحياد من أحداث الحرب العالمية الثانية و لم تتدخل، كما التزمت الحياد حيال ما كان يجري على الساحة المغاربية والعربية، حيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية و لم تخض في خلافاتها كما التزمت الحذر من سياسة التحالفات التي أقامتها الدول العربية مع القوى الأجنبية مما أكسبها التقدير والاحترام في الأوساط العربية.

وبقيت الجزائر تحافظ على نشاطها الدبلوماسي الخارجي على طابع الحياد حيال كل النزاعات والأزمات الدولية، وهو ما أكسبها هيبة وسمعة طيبة في العالم، حيث عرضت وساطتها لحل النزاعات والخلافات العربية بين كل من تونس وليبيا، وبين مصر وليبيا وإذا كانت النزاعات التي تظهر بين الدول العربية ودول الجزائر الأخرى تؤدي إلى وقوف معظم الدول العربية وراء الطرف العربي ضد الطرف الآخر، فإن الجزائر يتسم نشاطها الدبلوماسي الخارجي بالحياد حتى وإن تعلق الأمر بالنزاعات التي يكون أحد أطرافها عربيا وهو ما جعل وساطتها مقبولة حتى عند الدول غير العربية، ففي نزاع إيران والعراق مثلا وقفت معظم الدول العربية وراء العراق، ودعمته ضد إيران بتقديم مساعدات له من مال وسلاح وغيرها، في المقابل ظلت الجزائر على حياد وتعرض وساطتها لحل النزاع، ونجحت في تسويته بينهما كما وقفت إلى جانب إثيوبيا ضد الصومال، وقد مكنت هذه السمة الدبلوماسية الجزائرية من قبول وساطتها في النزاع بين إثيوبيا وإريتيريا، لذلك ظلت صفة الحياد هذه لصيقة بالدبلوماسية الجزائرية قبل وبعد الاستقلال.[2]

---

[1]- محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية-الإريترية**، (بيروت: دار الجيل للنشر والتوزيع، 2004)، ص ص 31-37.

[2]- سليم العايب، **مرجع سابق**، ص ص 39-40.

المطلب الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية

تستند الدبلوماسية الجزائرية إلى مجموعة من المبادئ التي تحكم سياستها الخارجية، والتي تقدم من خلالها تجاربها في إدارة النزاعات والأزمات، أهمها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون بين الدول المجاورة وحل النزاعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة، بالإضافة إلى مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها.

01- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

وهو مبدأ معترف به في القانون الدولي يقضي بعدم شرعية التدخل في شؤون الدول الداخلية سواء بالإكراه أو ممارسة الضغط السياسي والاقتصادي من قبل الدول الكبرى على الدول الصغرى بما يتنافى مع حق السيادة والاستقلال، ولقد نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والجزائر هي إحدى الدول الملتزمة بمبادئ الأمم المتحدة، ويقتضي هذا المبدأ الاحترام المتبادل في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها، وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار.[1]

وقد حرصت السياسة الخارجية الجزائرية على احترام سيادة الدول الأخرى وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، إذ أنه ومنذ تأسيس الدولة الجزائرية كان هذا المبدأ أساسيا ومحوريا بالنسبة لسياستها الخارجية، انطلاقا من اعتقاد مفاده أن السيادة الجزائرية مقدسة وأن تطبيق هذا المبدأ يجب أن يبدأ باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وهو أمر مؤسس لعلاقات حسن الجوار الضرورية لحفظ السلم وخلق الاستقرار الدائم[2]، إلا أن محاولة تفسير حرص الدبلوماسية الجزائرية المتواصل على تطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في ضوء الالتزامات القانونية الناشئة عن العضوية في المنظمات الدولية والإقليمية لا يمكن إلا أن يؤدي إلى فهم سطحي للمبدأ في الحالة الجزائرية، وبدلا من ذلك تزودنا عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية بتفسير أكثر عمقا للمبدأ، وانطلاقا من النسق العقيدي الوطني وخبرة المجتمع الجزائري في التعامل مع الاستعمار، ثم امتلاك ثقافة سياسية تحمل تصورا سلبيا للتدخل الخارجي، بوصفه يحمل الاضطراب والفوضى للمجتمع الذي يكون عرضة للتدخل، ومن ثم نشأت السياسة الخارجية الجزائرية على مبدأ سياسي ثابت تأسس على رفض التدخل في النزاعات الداخلية قصد مساعدة المجتمعات المشتتة على تجاوز أزمتها واستعادة وحدتها.

---

[1]- وهيبة خبيزي، "النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي"، **مجلة الدراسات القانونية المقارنة**، ع1، (2016)، ص 282.

[2]- رابح زغوين، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي"، **مجلة سياسات عربية**، ع 23، (نوفمبر 2016)، ص 89.

وقد ترجم الدستور الجزائري هذه العقيدة إلى مواد دستورية رسمية، إذ تبنت الدساتير الجزائرية منذ الاستقلال مبادئ عدم التدخل وحسن الجوار التي تضمنتها المواثيق الدولية، إلا أن الجزائر كانت قد أعطتها مضمونا خاصا يتماشى وعقيدة سياستها الخارجية.[1]

02- مبدأ التعاون بين الدول المجاورة

يطلق على هذا المبدأ أيضا مبدأ حسن الجوار الإيجابي الذي يعني مجملا وفي آن واحد إنهاء النزاعات الإقليمية وإقامة تعاون جهوي عبر الحدود[2]، ويقوم هذا المبدأ على عدم الاكتفاء بمجرد التقيد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المتجاورة، بل يجب العمل على تنمية السلم بين دول الجوار من خلال فتح مجال للحوار والتشاور من أجل حل كل الخلافات، ويقتضي تطبيق هذا المبدأ الاستناد إلى مبادئ أخرى من أجل تحقيقه ومنها ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار، والعمل على توطيد العلاقات الاقتصادية بين الدول، أو في الميادين التجارية والمالية ومختلف المجالات الأخرى.[3]

ولقد أدرجت الدبلوماسية الجزائرية ضمن أولوياتها توطيد أسس السلم في العالم، وفي القارة الإفريقية ودول المغرب العربي خاصة، من خلال دفع عجلة التعاون وتعزيز سبله فيما يتعلق بالوقاية وفض النزاعات، إذ أنها لم تقتصر على التعاون بين دول الجوار بل تعدت ذلك إلى المناضلة من أجل تعزيز التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وحرصت دوما على ترقية التعاون القائم على مبدأ التشاور سعيا للحفاظ على السلم والأمن، وعلى تنمية أوجه التكامل بين الدول.[4]

وتطبيقا لهذا المبدأ وقعت الجزائر اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع الدول المجاورة ما عدا المغرب مع نهاية الستينات، وأبرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر وتونس، حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين مع إنجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية هذه المناطق، وكانت هذه المشاريع اقتداء بالمشاريع التكاملية للدول الأوروبية، وقد أثمرت جهود التعاون عبر الحدود بإنجازات هامة في إطار عمل اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية الكبرى.

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 89.

[2]- شاكر ظريف، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية "التحديات والرهانات**، مذكرة غير منشورة، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، 2008-2009)، ص 47.

[3]- وهيبة خبيزي، **مرجع سابق**، ص 283.

[4]- رؤوف بوسعدية، **مرجع سابق**، ص 159.

وهكذا فقد أعطى مبدأ التعاون بين الدول المجاورة مضمونا إيجابيا لعلاقات حسن الجوار وفق ما تتصوره الجزائر، وذلك نتيجة اهتمامها أكثر بهذا المبدأ وتطبيقه في تعاملها مع دول الجوار.[1]

03- مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة

تم النص على هذا المبدأ من ميثاق الأمم المتحدة وفحواه التزام الدول المتنازعة بالوسائل السلمية وعدم اللجوء إلى الحل العسكري في منازعاتها الدولية، والتعامل معها ومعالجتها سلميا من أجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.[2]

لذلك تفضل الجزائر التعامل وفق إستراتيجية محكمة للتعامل مع مثل هذه الأزمات والنزاعات وتسعى إلى إيجاد حل لها وتكثف نشاطها الدبلوماسي في هذا الإطار قد تجنب الدخول في عزلة، وتركز في ذلك على الحل السلمي الداخلي ورفض التدخل الأجنبي كونه يشكل تهديدا لأمنها واستقرارها، كما تركز على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، وهو ما يؤكد ضرورة الحل السلمي من المنظور الجزائري[3]، فالحل السلمي والحوار السياسي ورفض التدخل العسكري هو الخيار الذي لطالما تركز عليه الجزائر وتفضله في نشاطها الدبلوماسي.[4]

وقد تراجع النشاط الدبلوماسي للجزائر وسيطر عليه الجمود وذلك أثناء العشرية السوداء التي شهدتها، ومع بداية انفراج الأزمة ومجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بدأ يعود نشاط السياسة الخارجية من جديد، وبدأت الجزائر تعود إلى الساحة الدولية بفضله، إذ أعطى دفعا جديدا من خلال تركيز نشاطه نحو الخارج، وبالخصوص أفريقيا والمنطقة المغاربية التي تمثل المجال الجغرافي والطبيعي للجزائر بحل واحتواء العديد من الأزمات والنزاعات لاسيما النزاع في القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإريتيريا، وبعث مشروع الشراكة مع إفريقيا، وبذلك تكون الجزائر قد سجلت عودة قوية إلى الساحة الإفريقية والمغاربية لذلك أصبح الطابع الأزموي ميزة لصيقة بالدبلوماسية الجزائرية، بل وأصبح هذا الطابع عامل مهم في فهم وتفسير السياسة الخارجية الجزائرية ونشاطاتها الدبلوماسية في ظل تطور

---

[1]- سليم العايب، **مرجع سابق**، ص ص 30-31.

[2]- فيصل مقدم، **الدبلوماسية الجزائرية والنزاع الإثيوبي-الإريتري**، مذكرة غير منشورة، (جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، كلية الحقوق، 2007-2008)، ص 53.

[3]- محمد الأمين بن عائشة، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الاستمرار والتغير"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع48، (جانفي 2015)، ص ص 106-107.

[4]- حورية ساعو، محمد غربي، "موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي"، **المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، ع18، (جوان 2017)، ص 256.

الأزمات، إذ أنه ومن خلال هذا العامل يمكن فهم أوقات نشاط الدبلوماسية الجزائرية بشكل غير معتاد وأوقات جمودها.[1]

وفي هذا الإطار أولت الدبلوماسية الجزائرية أهمية للأمن والاستقرار الإقليمي من خلال محاولتها الدائمة على تسوية واحتواء النزاعات التي تحدث خاصة بين الدول الإفريقية، والتي هددت ولازالت تهدد أمن واستقرار القارة، وقد كان لها الدور الفعال في حل عدة نزاعات حلا سلميا إما عن طريق مساعيها الدبلوماسية أو وساطتها المباشرة وغير المباشرة[2] ويتم ذلك بالطرق السلمية في إطار التفاوض المباشر أو غير المباشر في إطار المنظمات الإقليمية، أو حتى اللجوء إلى القضاء أو التحكيم الدوليين.

ومبدأ حل النزاعات سلميا وعدم اللجوء إلى استخدام القوة ليس بالمبدأ الحديث ولكن تطبيقه هو ما يعد حديثا مقارنة بوقت ظهوره، ويعتمد على ليونة المعاملات بين المتنازعين، ومدى تقبلهم للحلول السلمية، وتطبيقا لهذا المبدأ في إطار الدبلوماسية الجزائرية يمكن الاستشهاد بمثال عن تطبيق هذا المبدأ مع المملكة المغربية، حيث أثيرت مشكلة حدودية غداة الاستقلال واتفقت الحكومة المؤقتة آنذاك ممثلة في فرحات عباس مع الزعيم المغربي الحسن الثاني على اللجوء للحوار والمفاوضات في إطار روح الإخاء والوحدة المغاربية، كما أنه وبعد الاستقلال ورغم مشاكل الحدود التي لا تزال قائمة، توجهت الجزائر لمنظمة الوحدة الإفريقية و لم تلجأ لاستعمال القوة مفضلة الحلول السلمية، ولطالما كانت الجزائر تحبذ التعامل مع النزاعات وحلها في الإطار الإفريقي قصد إقصاء الدول والقوى الخارجية من التدخل، ومنع اللجوء إلى القوة لتجنب إلحاق الضرر بمصالح الأطراف المتنازعة.[3]

ومن هنا يتبين لنا أن مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية ونبذ اللجوء إلى استعمال القوة يعد شرطا أساسيا لعلاقات حسن الجوار، ولطالما كانت الجزائر وحتى قبل أن تصبح دولة في ظل الثورة التحريرية تنبذ استعمال القوة وتدعو إلى التعاون.

04- مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير

يعني هذا المبدأ حق كل الشعوب في تقرير مصيرها بكل حرية، وتأكيد مستقبلها السياسي بعيدا عن أي وصاية خارجية، والهدف منه إقامة دولة مستقلة أو تحقيق الاستقلال الذاتي ضمن دولة متعددة القوميات، أو الانضمام إلى دولة أخرى.

[1]- محمد بوعشة، **مرجع سابق**، ص ص 38-39.

[2]- بلقاسم لحلوح، **دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة**، مذكرة غير منشورة، (جامعة سعد دحلب – البليدة–، كلية الحقوق، 2004)، ص 66.

[3]- رؤوف بوسعدية، **مرجع سابق**، ص 160.

وقد لعبت الجزائر دورا هاما في هذا المجال وجعلت هذا المبدأ مبدأ دستوري يحكمها، حيث اتخذت موقف البلد المتضامن المدعم لحركات التحرر وجعلته بعدا أساسيا في سياستها الخارجية[1]، إذ اعتبرت الوقوف إلى جانب حركات التحرر قصد تحقيق تقرير المصير لشعوبها عنصرا إضافيا وفق تصورها لعلاقات حسن الجوار بمضمون إيجابي.

ويستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبل وأثناء الثورة التحريرية، واعتبرت جبهة التحرير الوطني هذا المبدأ من المبادئ التي لا يجب التفريط فيها، وتقرر المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا الحق والتي جاء فيها: "أن الكفاح ضد الاستعمار والإمبريالية والتمييز العنصر محورا أساسيا للثورة"، وقد شكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا لنشاطها الدبلوماسي.

وقد مارست ذلك مع موريتانيا عندما أراد المغرب احتوائها، كما مارست مع تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها وهو ما تمارسه أيضا اليوم مع الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وكان لهذا المبدأ الذي يعتبر شرطا جزائريا لعلاقات حسن الجوار دوره في تحديد مسار العلاقات المغاربية، من خلال تأكيد الجزائر لموقفها المبدئي بضرورة احترام إرادة شعوب المغرب العربي المجاورة لها، وذلك لتصورها لحسن الجوار يتضمن مبدأ جديد يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.[2]

[1]– وهيبة خبيزي، **مرجع سابق**، ص 283.

[2]– سليم العايب، **مرجع سابق**، ص ص 31–32.

المبحث الثالث: محددات الدبلوماسية الجزائرية

يعالج هذا المبحث أهم المحددات المتحكمة في الدبلوماسية الجزائرية، والتي دفعت إلىى رسم سلوكها الخارجي على نحو معين دون آخر، وترتبط هذه المحددات بقدرات الدولة الاقتصادية والعسكرية ودرجة تقدمها وتطورها وثقافتها السياسية السائدة في المجتمع والنسق الدولي الذي تنسج فيه، ودراسة هذه المحددات تعني دراسة السياسة الخارجية الجزائرية ونشاطها الدبلوماسي أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية.

المطلب الأول: المحددات الجغرافية

تشمل المحددات الجغرافية مجموعة من العوامل الفرعية أهمها الموقع الجغرافي، والمساحة والتضاريس، وتؤثر هذه العناصر على السياسة الخارجية للدولة بشكل مباشر من خلال تأثيرها في نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة في مجال صياغة السياسة الخارجية، كما أنها تؤثر بشكل غير مباشر على السياسة الخارجية من خلال التأثير على عناصر قوة الدولة التي تؤثر بدورها على قدرة الدولة على تنفيذ سياساتها الخارجية وعلى مركزها الدولي.

01- الموقع الجغرافي

يؤثر الموقع الجغرافي للدولة على سياستها الخارجية من عدة نواحي، فهو يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما يحدد مختلف التهديدات الموجهة إلى أمنها، كما أن موقع الدولة في تلك المنطقة يؤثر على سياستها الخارجية من خلال تحديد هوية الدولة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة.[1]

وفي هذا السياق تشهد الدبلوماسية الجزائرية وخاصة في الآونة الأخيرة حركية دبلوماسية مكثفة نظرا إلى طبيعة وخطورة التحديات الأمنية المحدقة بجغرافيتها وكيانها.[2]

وعليه تحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية والإفريقية، حيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 9° غرب غرينتش و12° شرقا، وبين دائرتي عرض 19° جنوبا و37° شمالا، تطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا، تحدها تونس وليبيا شرقا ومن الجنوب مالي والنيجر ومن الغرب المغرب وموريتانيا من الجنوب الغربي، وتبلغ مساحتها 2.381.741 كيلومتر مربع، وهي بذلك أكبر بلد في إفريقيا من

[1]– محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط02، 1998)، ص 150.

[2]– عربي بومدين، فوزية قاسي، "المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية"، **مجلة المستقبل العربي**، ع456، (فيفري 2017)، ص 136.

حيث المساحة[1]، وهي بهذا الموقع المميز تنتمي إلى مجالات جغرافية عديدة باعتبارها مركز المغرب العربي وبوابة إفريقيا بالنسبة لأوروبا وتربط بين ضفتي المتوسط وهي جزء من العالم العربي في امتداده من الخليج إلى المحيط وتتقاسم جزء كبير من الصحراء مع دول الساحل الصحراوي.[2]

في هذا الإطار تشهد الدبلوماسية الجزائرية حركية مكثفة باتجاه الوسط الجغرافي المحيط بها واستنادا إلى العمق الإستراتيجي الذي يمنحها القوة والقدرة على التحرك في محيطها الجيوسياسي وبالنظر إلى البعد الجغرافي والبعدين التاريخي والحضاري وتمتعها بموقع الدولة المركزية في القارة الإفريقية أكسبتها هذه الميزة قوة للتحرك في المجالات الحيوية للقارة كدولة مركزية، وبالإضافة إلى أن الجزائر تعتبر ثاني قوة اقتصادية في إفريقيا كما أن إحدى أولوياتها ترتكز على الأمن بمفهومه الموسع[3]، هذا الأخير الذي تعد الجغرافيا بدورها عاملا محددا له، فبحكم موقعها الذي يمثل نقطة تقاطع إستراتيجية مهمة بتوسطها لعدة دول مغاربية، وكذلك توسطها لكيانين ضخمين، الأول في الشمال يمثله الاتحاد الأوروبي والثاني في الجنوب ويتمثل في العمق الإفريقي، هذا الموقع أو بعبارة أخرى هذه النقطة الإستراتيجية دبلوماسيا جعلت الأمن الجزائري ينكشف على عدة جهات.[4]

وبهذا أصبحت القارة الإفريقية بمثابة حقل لنشاط دبلوماسي مكثف للسياسة الخارجية الجزائرية بحيث سمحت لها بأن تلعب دورا بارزا على الساحة الدولية، وعليه كانت إفريقيا محورا من المحاور الأساسية للدبلوماسية الجزائرية بعد استرجاع السيادة والتي أكسبتها مكانة الريادة أو الزعامة على دول العالم الثالث.[5]

02– المساحة والتضاريس

يوفر اتساع المساحة الجغرافية للدولة عمقا إستراتيجيا للدفاع أمام الغزو الخارجي، وكون الجزائر تحتل المرتبة العاشرة بين دول العالم من حيث المساحة والثانية إفريقيا وعربيا بعد السودان (2.515.000 كلم^2) الذي

---

[1]– محمد الأمين بن عائشة، "قراءة في الدبلوماسية الجزائرية "مقارنة جيوإستراتيجية" (دراسة حالة مالي)"، **مركز دراسات وبحوث إستراتيجية**، (مارس 2015)، ص 28.

[2]- Aida Ammour, La coopération de sécurité au Maghreb et au Sahel: l'ambivalence de **l'**Algérie bulletin de la sécurité Africaine une publication, **centre d'études stratégiques de l'Afrique**, N° 18, (Février 2012), P 02.

[3]– خديجة بوريب، "الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي "الواقع والرهانات"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**ع 42، (أكتوبر 2014)، ص 34.

[4]– صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة المفكر**، ع 5، (مارس 2010)، ص 290.

[5]– منصف بكاي،" دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية"، **مجلة الدراسات التاريخية**ع 14، (2012)، ص 08.

يزيد عن مساحة الجزائر بـــ(133.259كلم)، وهي بذلك تمثل 12/1 من مساحة القارة الإفريقية التي تبلغ (30.000.244 كلم^2)، وهذا ما أعطى لها عمقا إستراتيجيا مميزا.

كما أن التضاريس الجغرافية للدولة تؤثر في مركزها الدولي وفي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها، فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها وتكثف نشاطها الدبلوماسي الخارجي على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة[1]، وفي هذا الصدد فقد كانت تضاريس فارس الوعرة أحد عناصر عدم قدرة الدولة العثمانية بسط سيطرتها على الدولة الصفوية الفارسية منذ أوائل القرن السادس عشر، رغم سيطرتها على معظم أنحاء العالم الإسلامي، وعلى العكس من ذلك فقد شكلت التضاريس الجغرافية السهلية لمصر والعراق أحد العوامل التي أغرت القوى الخارجية الآتية من الشرق على غزو الدولتين.[2]

وبالتالي فالعامل الجغرافي هو أحد العوامل المتدخلة في تحديد النشاط الدبلوماسي للسياسة الخارجية للدولة، نظرا لما يختزله الموقع الجغرافي من مساحة وتضاريس ومناخ وثروة، بل إنه يعتبر عاملا رئيسيا وحاسما في تحديد ملامح السياسة الخارجية للدولة واهتمامها بمجالها الحيوي وترتيب أولوياتها الجيو سياسية.[3]

المطلب الثاني: محددات اقتصادية وتكنولوجية

01- العوامل الاقتصادية

يقصد بالعوامل الاقتصادية الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وتشمل المواد الطبيعية مصادر الطاقة والمعادن الخام، والموارد الغذائية...الخ، والواقع أن توفر هذه الموارد للدولة يمنحها الأساس المادي للنمو الاقتصادي، ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية ونشاطات دبلوماسية مكثفة، كما يؤثر على قدرتها في دخول سباقات التسلح، وعلى اختيار نظم للتسليح أو الدخول في حروب دولية والاستمرار فيها، فمثل هذه المجالات تتأثر إلى حد بعيد بمدى امتلاك الدولة للموارد الاقتصادية الطبيعية، وعلى العكس من ذلك فإن افتقار الدولة لمثل هذه الموارد كان السبب وراء نشوب العديد من الحروب الدولية وفي هذا الصدد تعتبر حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الموارد البترولية من الشرق الأوسط أحد العوامل المؤثرة على سياستها إزاء المنطقة.[4]

---

[1]- سليم العايب، **مرجع سابق،** ص 25.

[2]- محمد السيد سليم، **مرجع سابق،** ص 154.

[3]- محمد الأمين بن عائشة، "قراءة في الدبلوماسية الجزائرية "مقارنة جيو-إستراتيجية (دراسة حالة مالي)"، **مرجع سابق،** ص 27.

[4]- محمد السيد سليم، **مرجع سابق،** ص ص 155-156.

لذلك فالامتياز الذي تتمتع به الجزائر في قطاع المحروقات (البترول والغاز) والذي يشكل المحرك الأساسي لاقتصادها، لا يوفر هامشا للحركة في السياسة الخارجية الجزائرية، حيث تحتل الجزائر المرتبة الثالثة من حيث إنتاج البترول في إفريقيا، والمرتبة الثانية عشر في العالم بحجم أولي يتمثل في 16 مليار متر مكعب، وقد أتاحت هذه الوفرة النفطية خلال السبعينات إمكانيات هائلة للجزائر في خدمة المشروعات وخطط التنمية المسطرة[1]، إلا أنها تبقى عاجزة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي، الأمر الذي قد يؤدي إلى انهيار اقتصادها، كما أن من شأن أي انخفاض في أسعار النفط وارتفاع في أسعار القمح أن يدخل الجزائر في أزمة اقتصادية، وبالتالي فعدم قدرة الجزائر على تحقيق اكتفاء ذاتي وعدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير، كل هذا من شأنه أن يحدد السلوك الخارجي للجزائر، إذن فالعوامل الاقتصادية عوامل محددة للسياسة الخارجية الجزائرية ونشاطها الدبلوماسي، ولا يمكنها القيام بأي مهمة في إفريقيا دون اللجوء إلى الإطار الجماعي ورغم امتلاكها مساحة جغرافية كبيرة والتي تعتبر إحدى عوامل قوة الدولة، إلا أنها لم تكن كذلك بالنسبة للجزائر.[2]

02- مستوى التحديث

يقصد به مستوى المهارات الفنية والتنظيمية المرتبطة بقدرة المجتمع على تحويل موارده إلى أشكال وأنماط جديدة، فامتلاك الدولة للموارد لا يعني بالضرورة قدرتها على استعمالها أو تحويلها، كما أن الدول التي تفتقر إلى الموارد قد تستطيع تعويض هذا النقص عن طريق تطوير المهارات الفنية والتنظيمية حتى تستطيع استخدام الموارد المتاحة لديها استخداما رشيدا، وهو ما يؤدي إلى إحداث تغير كبير في نظامها الاقتصادي ونشاطها الدبلوماسي، وسياستها الخارجية، وهذا ما يحدث في الدول المتقدمة التي تتبع سياسات خارجية نشطة وفعالة نتيجة امتلاكها للخبرة والمهارة الفنية في توظيف مواردها واستغلالها على عكس الدول المتخلفة وذلك بحكم ندرة المهارات الفنية لديها.[3]

وبالنسبة للجزائر فهي تعتبر من الدول متوسطة التطور حيث تملك قطاعا صناعيا قوامه تصنيع بعض المواد الغذائية والملابس وبعض معدات النقل، وهذا مؤشر من مؤشرات التقدم الاقتصادي، إلا أن هذا المستوى من التحديث لا يفتح أمامها هامشا أكبر للنشاط والفعالية في سياستها الخارجية، سواء على الساحة الإفريقية أو على

---

[1]- محمد الأمين بن عائشة، "قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقاربة جيو إستراتيجية "دراسة حالة مالي"، **مرجع سابق**، ص ص 20-23.

[2]- سليم العايب، **مرجع سابق**، ص ص 15-16.

[3]- محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص ص 157-158.

مستوى العالم العربي، حيث لا يمكن لها أن تؤدي أي دور لإعانة الأفارقة في تحديد اقتصادياتهم لتتمكن من تحويل مواردها الأولية، ما عدا في مجال المحروقات والتعليم العالي وبعض المجالات الأخرى التي تسجل فيها الجزائر بعض التقدم بالنسبة لبعض الدول الإفريقية، وهذا ما ظلت تقدم خدماتها فيه إلى الأفارقة، لذلك تحبذ الدول المتوسطة التقدم والتحديث لاسيما الجزائر العمل في إطار المنظمات من أجل تجاوز ضعف مستواها التقني، من خلال تبادل الخبرات والحصول على المعدات التكنولوجية المتطورة، والتصدي لظاهرة أو قضية بشكل جماعي من خلال تجميع عدة لهدف واحد.[1]

المطلب الثالث: المحددات السياسية والاجتماعية

01- الثقافة السياسية

تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين محددات سياساتها الخارجية، إذ تمثل البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية، كما تلعب دورا في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة والتوجه العام للسياسة الخارجية، وتقوم الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال على ثقافة سياسية تركز على دور السلطة التنفيذية، والرئيس كمؤسسة دستورية تتمتع بكامل الصلاحيات فيما يخص صنع السياسة الخارجية وتحديد المعالم الموجهة لها في ظل تغيب للسلطة التشريعية في صناعة فلسفة الدور الخارجي للدولة.[2]

وتتكون الثقافة السياسية السائدة في المجتمع من نسق من العقائد السياسية التي تتضمن تصور المجتمع في التعامل الخارجي، وفي هذا الصدد كان تصور المجتمع الجزائري للتدخل الخارجي على أنه يحمل العذاب والهموم للمجتمع الذي يكون عرضة للتدخل، وهو تصور سلبي مستمد من تجربة صراع مرير مع الجيش الاستعماري الفرنسي، لذلك نشأت لديه حساسية حول مسألة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى لو تعلق الأمر بعمليات حفظ وبناء السلام، أو التدخل في النزاعات الداخلية قصد استعادة الوحدة المجتمعية، إذ يعني ذلك في تصور المجتمع الجزائري تدخلا في شؤون الغير، إلا أنه عندما يتعلق الأمر بدعم حركة تحررية فإن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري تدفع نحو تدخل الجيش الجزائري لنصرة هذه الحركات التحررية في قضاياها العادلة، ويتضح ذلك من خلال إرسالها لفرقة من الجيش للوقوف إلى جانب القوات العربية ضد المحتل الإسرائيلي، وموقفها في دعم الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بكل الوسائل.

---

[1]- سليم العايب، **مرجع سابق**، ص ص 17-18.

[2]- محمد الأمين بن عائشة، "قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقاربة جيو إستراتيجية "دراسة حالة مالي"، **مرجع سابق**، ص 19.

وبالتالي فالثقافة السياسية للمجتمع الجزائري والتي تعتبر وعاء لتجربته التاريخية المريرة هي عامل محدد للسياسة الخارجية الجزائرية لاسيما نشاطاتها الدبلوماسية، إذ تقيد إلى حد ما حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي، وتؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجية.[1]

02- التجانس الاجتماعي

تعتبر السياسة الخارجية بمثابة عملية اجتماعية تتأتى نتاجا لتفاعل العناصر الرئيسية في المجتمع، ذلك أن المجتمع ليس وحدة متجانسة إلا أنه ينقسم إلى فئات ومجموعات متباينة الأهداف فيما يتعلق بتحديد معالم السياسة الخارجية ويؤدي تفاعل هذه الفئات والمجموعات في سعيها إلى تحقيق أهدافها إلى آثار معينة على عملية السياسة الخارجية، فالتجانس المجتمعي هو أحد عوامل قوة الدولة ولاسيما تماسكها الداخلي، وهو ما يساعد على تقوية سلوكها الخارجي ويزيد من صمود الجبهة الداخلية، أثناء الحروب، وعلى العكس من ذلك فالمجتمع الغير متجانس والذي توجد فيه أقليات يكون في بعض الأحيان عرضة للصراعات الداخلية، كما قد ينعكس ذلك على ضعف سلوك الدولة الخارجي ويعطي فرصا للتغلغل فيها عن طريق اتصال قوى خارجية بالأقليات الموجودة داخليا.[2]

وقد مثلت التشكيلات الاجتماعية التقليدية القائمة على منطق القبلية والعشيرة أحد الروابط المشتركة ما بين الشعب الجزائري وباقي الشعوب الإفريقية[3]، إذ تتمتع الجزائر بتجانس اجتماعي متميز جعل مجتمعها يتمتع بوحدة لغوية تمثلت في اللغة العربية، ووحدة الدين الإسلامي والثقافة المتمثلة في الثنائية السنية المالكية، وهو ما جعل التقاليد الاجتماعية للمجتمع الجزائري تتشابه إلى حد بعيد لأنها تنبع من مرجعية واحدة، مما كان سببا في صمود الشعب الجزائري أمام كل محاولات فرنسا لتوظيف الاختلاف بين بعض اللهجات المحلية لجعل منها بذرة الصراع.[4]

03- النسق الدولي

يعتبر النسق الدولي من أهم محددات السياسة الخارجية للدول، فنمط توزيع القوى ضمن نسق دولي يتسم باستقطاب حاد يصعب على دولة ما تبني سياسة العزلة ،فإذا كان النظام الدولي يقوم على أساس تكتلات ومحاور سياسية وعسكرية، فإن ذلك يدفع واضعي السياسة في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض التحالفات ضمانا

---

[1]- سليم العايب، **مرجع سابق،** ص ص 20-21.

[2]- محمد السيد سليم، **مرجع سابق،** ص 160

[3]- نور الدين دخان، عيدون الحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**ع 14، (جانفي 2016)، ص 176.

[4]- سليم العايب، **مرجع سابق،** ص 21.

لأمنهم القومي بغض النظر عما قد ينطوي عليه من تعارض مع توجهاتهم السياسية العامة، أو الخروج عن بعض المبادئ العامة في السياسات التقليدية لهذه الدول، كما أن هذه التكتلات تساعد الدول الكبرى المنشأة لها في تنفيذ سياساتها الخارجية ونشاطاتها الدبلوماسية وفرضها على أرض الواقع، وإرغام الدول الأخرى على تقبلها.[1]

فالنسق الدولي يؤثر على السياسات الخارجية لكل الدول الكائنة في النسق، ويختلف تأثيره على السلوك الخارجي للدولة باختلاف حجم الدول، كبيرة كانت أم صغيرة أم متوسطة، كما يختلف تأثيره باختلاف قدرات الدولة الاقتصادية والتكنولوجية والبشرية، حيث تتأثر الدول المتوسطة والصغيرة بالنسق الخارجي أكثر من الدول الكبرى التي تملك قدرات اقتصادية وتكنولوجية وبشرية هائلة.

وكون الجزائر من بين الدول متوسطة الحجم والإمكانيات بصفة عامة فإن نسيان النسق الدولي يترك آثاره على السياسة الخارجية الجزائرية بشكل متفاوت، وذلك حسب طبيعة هذا النسق، فإذا كان النسق على الثنائية القطبية فهو يعطي هامشا أكبر للحركة والمناورة في حين يتقلص هذا الهامش إذا كان النسق الدولي مبنيا على الأحادية القطبية، وهذا ما يفسر قدرة الجزائر في ظل نظام الثنائية الوطنية القطبية على الحركة والمناورة في دعم حركات التحرر ماديا ودبلوماسيا، ووصلت إلى حد الرواج في العالم الثالث سواء من خلال الوقوف إلى جانب حركات التحرر أو الدفاع عن المصالح الاقتصادية لهذه الدول.

إلا أنه وبتراجع قدرات الاتحاد السوفياتي وإعادة صياغة النسق الدولي في إطار الأحادية القطبية، تقلص هامش الحركة والمناورة الذي كانت تتمتع به الجزائر، وذلك كون القطب المهيمن لا يترك هامشا أكبر للدول المتوسطة والصغيرة للحركة والمناورة، لذلك فالنسق الدول هو محدد هام من محددات الدبلوماسية الجزائرية وإن كان يوفر لها هامش محدود للحركة والمناورة.[2]

---

[1]- محمد عربي لادمي، "السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات"، **المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية** ع 25، (ديسمبر 2016)، ص 14.

[2]- سليم العايب، **مرجع سابق**، ص ص 22-23.

خلاصة الفصل الثاني

نستنتج من خلال ما سبق أن الجزائر عرفت نشاطا دبلوماسيا مكثفا في سياستها الخارجية، لاسيما أثناء الثورة التحريرية من خلال سعيها إلى التعريف بالثورة وأهدافها، سواء مع قادة ورجال الدولة الأوائل للمقاومة أو مع مجيء زعماء الحركة الوطنية، حيث نجحت الدبلوماسية الجزائرية من خلال نشاطها هذا في تكريس مكانتها الدولية قبل وبعد الاستقلال.

وقد تميزت طيلة مسارها بعدة سمات أهمها سيطرة العوامل الشخصية لصانع القرار، وتكثيف نشاطها الدبلوماسي في ظل الأزمات، والتزمت بطابع الحياد وحافظت عليه في نشاطها الدبلوماسي الخارجي خاصة حيال ما كان يجري على الساحة المغاربية والعربية، معتمدة في ذلك على عدة أسس ومبادئ من بينها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والحث على التعاون بين دول الجوار خصوصا وحل النزاعات بالطرق السلمية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها وتخليصها من سيطرة الاستعمار.

إضافة إلى ذلك لعبت المحددات المتحكمة في الدبلوماسية الجزائرية دورا فعالا في دفعها إلى رسم سلوكها الخارجي ونشاطها الدبلوماسي أمام متغيرات عدة تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية.

الفصل الثالث:

موقف الجزائر من النزاع الليبي

يعتبر التزاع في ليبيا أحد أبرز التزاعات التي شهدها المنطقة العربية، وذلك نظرا لأهميته وتداعياته المختلفة على الأمن والاستقرار الإقليمي، وقد أثار هذا التزاع ردود أفعال متباينة للقوى الدولية على المستويين الإقليمي والدولي، وكان موقف كل طرف مشتق من طبيعة المصالح التي تربطه بليبيا.

ونظرا لما يشكله التزاع في ليبيا من تهديد حقيقي للأمن الوطني الجزائري، تجد الجزائر نفسها أمام فوضى وتعقيدات أمنية يصعب التعامل معها وتوقع مساراتها المستقبلية، لذلك فهي تعتمد على موقف دفاعي في التعامل مع التزاع لضمان أمنها الوطني، فمن جهة تعتمد على أولوية تأمين الحدود الجزائرية – الليبية، ومن جهة أخرى تسعى الجزائر إلى لعب دور الوسيط بين الفرقاء الليبيين لدعم الحوار الليبي، رغبة منها في غلق الباب أمام التدخلات الخارجية التي تسعى إلى ضمان مصالحها من خلال إطالة التزاع الليبي على حساب أمن واستقرار ووحدة ليبيا.

لذلك عملت الجزائر جاهدة في إطار التنافس الإقليمي والدولي على أن تكثف نشاطها الدبلوماسي اتجاه إعادة الأمن والاستقرار في ليبيا، وحركت آلياتها الدبلوماسية لجمع الأطراف الليبية المتصارعة حول حوار يهدف إلى وقف الاقتتال الداخلي والخروج بمعادلة سياسية جديدة في ليبيا قائمة على أساس أمني إستراتيجي، خاصة وأن المقاربة الدبلوماسية الجزائرية تحظى بنوع من الإجماع لدى كل الفرقاء الليبيين ودول الجوار، وقد شكلت الدبلوماسية الحذرة واعتبارات الأمن الإقليمي الإطار العام للموقف الجزائري منذ الأيام الأولى لنشوب التزاع في ليبيا، لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل الإطلاع على الدور الذي لعبته الجزائر في إدارة التزاع في ليبيا من خلال ثلاث مباحث: يتضمن المبحث الأول خلفيات التزاع في ليبيا، والمبحث الثاني دور الوساطة الجزائرية في حل التزاع، أما المبحث الثالث تضمن سيناريوهات مستقبل التزاع في ليبيا.

المبحث الأول : خلفيات النزاع الليبي

ظلت ليبيا تعيش حالة من السلم والاستقرار لعدة عقود وفي رفاه وثراء وسط جميع شرائح المجتمع لكن في ظل استمرارية نفس النظام وتشدده حال دون استمرار الأوضاع على ما هي عليه حتى بانت بوادر تحول نعمة الأمن والاستقرار إلى حالة من الفوضى والعنف ولاحت في الأفق بوادر النزاع الليبي وسنعالج في هذا المبحث أهم المحطات التاريخية والبارزة التي شهدها النزاع منذ بدايته وتفاقمه وما خلف من تدمير للبنية التحتية وفساد في كافة المجالات.

المطلب الأول : تطور النزاع الليبي

شهد النزاع الليبي منذ بدايته حالة تصعيد كبيرة وخطيرة صعب على صانعي القرار في الساحة الليبية التحكم في الأوضاع الأمنية والسيطرة عليها حتى تفاقمت وامتدت إلى كافة الأراضي الليبية وسنتطرق في هذا المطلب إلى تطور النزاع في ليبيا وكيف تعامل معه النظام السياسي ، وكذا رصد لأهم التفاعلات التي حصلت بين النظام والمطالب الشعبية والآليات التي اختارها للتجاوب مع هذا النزاع وكيف اشتدت حدته وانحسار دور النظام وفقده السيطرة على الوضع .

1- تصاعد عنف النظام وبروز الانتفاضة الشعبية

بدأت الإرهاصات الأولى للنزاع الليبي في منتصف جانفي من عام 2011 تأثرا بالأحداث في الجارة تونس بعد أحداث الربيع العربي، وكبديل لاحتواء بوادر الانتفاضة الشعبية منع القذافي التجمعات، وسعى إلى تخفيض أسعار المواد الغذائية ، لكن دون جدوى إذ حدثت تظاهرة كبرى في بنغازي يوم 15 فيفري 2011[1] وتدخلت على إثرها الشرطة وجرح أكثر من 38 ليبيا وخاصة الشباب الذين نزلوا إلى الشارع للتعبير عن احتجاجهم، وتواصلت الاحتجاجات دون سلاح، وفي السابع عشر من نفس الشهر واجهت الشرطة المتظاهرين بالنار وبرمي الرصاص على ركب المتظاهرين، فسقط العديد من القتلى وقد قدرت منظمات إنسانية انه في بضعة أيام سقط على الأقل حوالي 300 قتيل.

تسببت بداية الاحتجاجات في شرق البلاد، وفشل أجهزة القذافي في قمع المقاومة بذعر هذا الأخير فحاولت دعاية النظام إعطاء الحركة صبغة الانفصالية مستغلة بذلك الانقسام التقليدي في ليبيا بين الشرق والغرب ومحاولة حشد الغرب ضد الشرق، مع ذلك اضعف انضمام سكان المدينة الجبلية الغربية "الزنتان" والمدن الساحلية مثل مصراته والزاوية إلى الاحتجاجات، الأساس المنطقي لإدعاءات النظام.

---

[1]- حسن صبرا، **نهاية جماهيرية الرعب** ، (لبنان: الدار العربية للنشر والتوزيع،ط3، 2012)، ص ص 14، 16.

كان حجم المشاركة الشعبية في الانتفاضة كبير إلى درجة عجزت أجهزة الأمن الليبية عن مواجهتها رغم كثافتها في بنغازي، ففتح معمر القذافي سجون المنطقة كلها واخرج مجرميها وأصحاب السوابق ووزع عليهم السلاح، ومنح كل واحد مبلغ : 5000 دينار كي يقتل ما استطاع من المتظاهرين، ويمنع تقدمهم نحو أي مؤسسة للنظام، كما تحرك أحد رجال القذافي لجمع فعاليات السلطة وطلب من كل مسؤول مؤتمر شعبي 50 عنصرا ليدنسوا بين المتظاهرين ووزعهم على سيارات لتدوي الناس وتسعى لتفريقهم.[1]

من جهة أخرى توالت الاحتجاجات وزادت حدتها بين صفوف المتظاهرين، وأمام عنف النظام ضدهم قابلوا العنف بالعنف فأحرق المتظاهرون الغاضبون من رد فعل قوات الأمن العنيف والخسائر التي تكبدوها مراكز الشرطة ورددوا هتافات تطالب برحيل النظام وإقامة نظام ديمقراطي.

وفي خلال ثلاث إلى أربعة أيام كانت جميع المدن الرئيسية من بنغازي إلى الحدود المصرية شرقا قد سقطت بأيدي المنتفضين وخرجت مظاهرات في طرابلس وتاجوراء والزاوية والزنتان ونالوت، ونتيجة للصدام بين كتائب النظام والمنتفضين تحولت المظاهرات والاحتجاجات إلى نزاع مسلح في الشرق والغرب.[2]

02 – خطوة مأسسة الانتفاضة

قاد هذا الوضع المرعب عددا من المسؤولين، بمن فيهم السياسيين والدبلوماسيين في الداخل والخارج إدانة النظام وتعهدوا بدعمهم للمتظاهرين، وهذا ما يسر للانتفاضة في ذلك الوقت الاستفادة من خدمات العديد من الخبراء الذين كانوا مؤهلين للتعامل مع الأزمة والذين يفهمون سبل ووسائل الحصول على دعم ثوري عالمي، في الحين نفسه بدأ المنتفضون في إنشاء مؤسسات من شانها التعبير عن مصالحهم وتنفيذها وقام عدد من الشخصيات التي تمثل قطاعا عريضا من الطيف السياسي الليبي بتأسيس المجلس الوطني الانتقالي "NTC"[3] الهيئة الرسمية التي نشأت عن الانتفاضة وتهدف إلى الإشراف على المرحلة الانتقالية التي تفضي إلى ديمقراطية ليبيرالية، تكون أصلا من 31 عضوا يمثلون مناطقهم المختلفة وتم اختيارهم من مجالس محلية تم إنشاؤها بعد الانتفاضة، ويقود المجلس الوطني والمكتب التنفيذي مجموعة تضم عددا من التكنوقراط وعددا من الشخصيات السياسية من الجنة الشعبية العامة الذين انشقوا والتحقوا بالثورة خلال مراحلها الأولى وينظر إلى المجموعة على أنها براغماتية نسبيا ومنفتحة

---

[1]– يوسف محمد الصواني، **انتفاضة 17 فبراير في ليبيا: إسقاط النظام وقضايا بناء الدولة في الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة**، (لبنان: منتدى المعارف، 2013)، ص 119.

[2]– يسرى أوشريف، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، مذكرة غير منشورة، (جامعة محمد خيضر– بسكرة–، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015–2016)، ص 126.

[3]– يوسف محمد الصواني، **مرجع سابق**، ص 123.

وغير ملطخة بالفساد ويترأس المجلس مصطفى محمد عبد الجليل، أما الرئيس والمسؤول عن الشؤون الدولية في مكتبها التنفيذي فهو محمود جبريل .

وفي محاولة للتواصل مع المجتمع الدولي، قام المجلس أيضا بتعيين عدد من الممثلين في الخارج إضافة الى لجنة لدى المجلس تكلف بالعلاقات الخارجية وشركة نفط وطنية خاصة به، كانت تعمل تحت نظام القذافي وأصبحت تعمل لصالح المجلس، و تسعى لتصدير النفط من المنطقة الشرقية[1]، كما شكل المجلس لجنة عسكرية مكونة من 15 عضوا، كان يرأسها في البداية عمر الحريري وأوكل منصب القائد العسكري على الأرض في البداية للأمين العام الأسبق عبد الفتاح يونس العبيدي وبعد أن عانى الثوار من عدد من الانتكاسات ولم تحصل عمليات الانشقاقات التي كانوا يأملون بها، تم تعيين العقيد خليفة حفتر بدلا منه وبعد ارتكاب عدد من الأخطاء تحت قيادة حفتر أعاد المجلس تعيين عبد الفتاح يونس العبيدي في هذا المنصب.

وفي أول مواقفه قال المجلس الوطني الانتقالي انه يرفض مبدأ المفاوضات مع القذافي على ضوء ما تم تداوله من أنباء حول مبادرة ترعاها فنزويلا لحل النزاع الليبي.

وفي أول رد أمريكي على تشكيل المجلس قالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أن بلادها مستعدة لتقديم كل شكل من أشكال المساعدة إلى معارضي نظام القذافي.

– **مهام المجلس**: يهدف المجلس للاضطلاع بالمهام التالية :

- ضمان سلامة التراب الوطني والمواطنين
- تنسيق الجهود الوطنية لتحرير بقية ربوع الوطن
- تنسيق جهود المجالس المحلية للعمل على عودة الحياة المدنية
- الإشراف على المجلس العسكري بما يضمن تحقيق العقيدة للجيش الليبي في الدفاع عن الشعب وحماية حدود ليبيا .
- الإشراف على انتخابات جمعية تأسيسية لوضع دستور للبلاد يطرح للاستفتاء الشعبي .
- تشكيل حكومة انتقالية تمهد لإجراء انتخابات حرة

[1]– يسرى أوشريف، **مرجع سابق**، ص 127.

- تسيير وتوجيه السياسة الخارجية وتنظيم العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية وتمثيل الشعب الليبي أمامها.[1]

وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على منح المجلس مقعدا بالمنظمة الأممية في تصويت شهد تأييد 144 عضوا ومعارضة 17 وامتناع 15 عضوا عن التصويت، كما اعترفت نحو 90 دولة بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي ممثلا لشعب ليبيا، لكن الاتحاد الإفريقي رفض الاعتراف بالمجلس وعرب بالتزامه بخارطة الطريق التي وضعتها ليبيا والتي تدعو إلى تشكيل حكومة شاملة في البلاد، كما رفع مجلس الأمن الدولي العقوبات المفروضة على الأصول الليبية وكذا حظر بيع الأسلحة، كما أعلن عن تشكيل بعثة أممية لمساعدة الدولة الواقعة بشمال إفريقيا على استعادة الأمن والنهوض الاقتصادي

ونص قرار المجلس على رفع التجميد المفروض على الأصول الليبية والإجراءات التي اتخذت ضد المؤسسة الوطنية للنفط وشركة النفط زويتينا في ليبيا، وتخفيف العقوبات ضد مصرف ليبيا المركزي والمصرف العربي الليبي الخارجي وهيئة الاستثمار الليبية ومحفظة ليبيا للاستثمارات الإفريقية.[2]

وبناءا على هذه الحلول المبتكرة، أعطت الانتفاضة الليبية نموذجا تنظيميا غير عادي عوض عن غياب قيادة سياسية موحدة في بداية الانتفاضة، حيث بدا هذا التطور بالعمل على إضفاء الطابع المؤسسي على الثورة وتشكيل حكومة انتقالية قبل سقوط النظام.

03- نهاية نظام القذافي

استمر الأمر بين مد وجزر وتدخل حلف الناتو إلى جانب المنتفضين لمدة ستة أشهر، وبعدها سقطت طرابلس في 22/20 اوت 2011 وفر القذافي وأبناؤه والمقربين منه، وفي 20 أكتوبر من نفس السنة القي القبض على القذافي وابنه المعتصم في سرت من قبل جماعات المقاتلين المصراتيين، وقتل ابنه في مصراته[3] بعد أسره، وكانت سرت تعرضت خلال الأسبوع 20/13 أكتوبر إلى تدمير كبير من قبل الثوار وقصف حلف الناتو شابه تدمير مصراته من قبل قوات النظام في الأشهر السابقة لشهر أوت 20/19 وألقت جماعات مسلحة من الزنتان

---

[1]- تقرير الجزيرة حول: المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا،في:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/4/%D8%A7%D9%84% ، ، D9%85%D8%(15أفريل2018).

[2]- تقرير إخباري: المجلس الوطني الانتقالي الليبي يحظى بدعم أوسع نطاقا، في:
http://arabic.people.com.cn/31662/7598158.html. (15 أفريل 2018).،

[3]- يسرى أوشريف، **مرجع سابق**، ص 129.

القبض على سيف الإسلام في موقع قريب من اوباري في الجنوب الغربي من ليبيا وبذلك طويت صفحة الجماهيرية العظمى .

إن الانتفاضة أو كما تتفق بعض الأدبيات على تسميتها بالثورة التي أطاحت بنظام القذافي المتسلط لم تجد أمام لحظة الانتصار أي تمثلات للدولة ومؤسساتها المدنية والعسكرية، إذ قام القذافي واستقر عقودا طويلة بالسلطة والحكم مستندا لا إلى نمط من المؤسسات بل إلى ترتيبات غير رسمية تمحورت حول شخصه وهو ما خلف تركة ثقيلة أثرت على مستقبل ليبيا بعد النزاع والتي انتهت بسقوط النظام وهو ما أدى ببعض التشكيلات السياسية إلى استغلال الرأي العام بشان القذافي لخدمة توجهاتها مما عمق النزاع وأعطاه أبعاد أكثر خطورة.

ففي المجال الأمني وبعد نهاية النظام السابق شهدت الساحة السياسية الليبية تجاذبات خطيرة بين مختلف الفعاليات السياسية أثرت على الأمن في الدولة، خاصة مع غياب سلطة إكراه مادي تضبط العنف داخل المجتمع، وهو جوهر القوة العاملة للدولة في هذا الاحتكار للقوة المادية من قوى مسلحة وقوى بوليسية والتي بدونها لا تكون الدولة إلا شكلا فارغا من مضمونه، وفي الواقع الليبي منذ نهاية القذافي وحتى بعد ثلاث سنوات من هذا الحدث لا توجد سلطة واحدة تحتكر العنف، كما أنه ليس هناك إجماع حول من هو المخول بتشكيل سلطة عسكرية مركزية؟، كل هذه الاعتبارات ساهمت في إخفاق محاولة هيكلة جيش ليبي جديد[1]، وهو ما كرس مظاهر أمنية جديدة على الساحة الليبية وعمقت حالة اللاأمن وصبغ الأزمة بطابع أمني معقد.

4- تحول الانتفاضة إلى نزاع مسلح:

حتى 20 مارس 2011 تراوحت التقديرات حول الوفيات نتيجة النزاع في ليبيا بين 20.000 و8.000 بارتفاع إلى حوالي 30.000 في 08 سبتمبر، وعلى ضوء ذلك تبين من تطور النزاع حتى سقوط طرابلس في أوت 2011 أن هذا النزاع يقترب من كونه حربا أهلية، فالجانب الأول في الحرب: الثوار/المنتفضين، كان أغلبهم في البداية من شرق ليبيا، غير أن الاحتجاجات في طرابلس والانتفاضات في مصراتة والزاوية والجبل الغربي والزنتان عطت أجزاء مهمة من ليبيا، أما الجانب الثاني في هذه الحرب فهي الدولة.

غير أن الأمور تطورت بشكل جوهري نحو هزيمة النظام ومسانديه وكان ذلك نتيجة لعاملين، الأول: هو الصمود الجاد لانتفاضة مصراتة وانتفاضات الغرب الليبي بما فيها المناطق الأمازيغية، والثاني: تدخل حلف الناتو في تدمير الآلة العسكرية للنظام، وبمرور الوقت إنحاز أغلبية السكان للثوار ولكن بعد معارك عنيفة بينت أن الإسناد

[1]- Libya Working Group, **MENA Programme Libya: challenge after liberation**, (London: chatham house,2011), P 08.

الكلي للانتفاضة لم يكن متوفرا وأن هناك جزء مهم من السكان يساندون النظام، أما القبائل فإن التوزيع الشرقي /الغربي لون انحيازها بين المنتفضين والدولة، بحيث بدا دورها ضعيفا في حسم النتيجة أو في منع استمرار النزاع.

كما كان التدمير الذي تعرضت له مصراتة في الأشهر الخمسة الأولى للانتفاضة وذلك الذي تعرضت له "سرت" و"تاورغاء" القريبة من "مصراتة" والذي جند العديد من أبنائها للهجوم على مصراتة في شهر أكتوبر أول شاهد على شرخ مجتمعي سيؤثر على تطور الأحداث.[1]

لقد ظهر الخلاف الشديد بين الجماعات المختلفة المساندة للتغير حتى سقوط طرابلس، إذ ظهرت دعوات نحو إزالة الوجود القديمة من المجلس الوطني، ومع تأليف حكومة جديدة برئاسة **الكيب** في نوفمبر لتعد للانتخابات خلال ثمانية أشهر ولكتابة الدستور، يبدو المشهد السياسي في أوائل 2012 أبعد ما يكون عن الاستقرار، فالمجلس الوطني الانتقالي ليست له سلطة فعلية لا في طرابلس ولا في باقي أنحاء البلاد، والوضع العسكري/الأمني في طرابلس وباقي أنحاء ليبيا تسيطر عليه الجماعات المسلحة الإسلامية وغير الإسلامية، وليس هناك ظهور لقوات الشرطة أو الجيش، وهذه الجماعات لها قيادات ومن ثم أجندات مختلفة وبعضها ينشط في العاصمة وباقي أنحاء ليبيا لترويع الخصوم وإزالتهم من المشهد السياسي والخدمة في إدارات الدولة.[2]

وتساهم المصالح المختلفة في تركيز الشرخ الاجتماعي، فلقد أخذت الجماعات المختلفة تصدر قوائم باستثناء مجموعات من الخدمة العامة والحياة السياسية[3]، كما امتد الأمر للتكنوقراط العاملين في جهاز الدولة كالدعوة إلى تقاعد من هم بعمر 55 سنة فأكثر، إن هذه الممارسات والدعوات تسهم في بذر بذور الصراع والنزاع المستقبلي، إذ أن الجماعات المستثناة ستكون أرضا خصبة لإشعال فتيل نزاع يعصف بالنظام الجديد حال ما تهدأ نشوة الفرح بإزالة النظام القديم ويبدأ الناس بالتساؤل حول ما يقدمه العهد الجديد من خدمات ومزايا.

المطلب الثاني: مظاهر الانفلات الأمني في ليبيا بعد سقوط القذافي

يشكل الوضع الأمني المنفلت في ليبيا التحدي الأكبر الذي كان يواجه حكومتها، فبوجود سلاح منفلت وعدم تشكيل جيش وطني موحد قادر على ضبط البلاد، بقي الأمن على المحك مفتوحا على كل الاحتمالات، وهو ما انتهى إلى اختطاف رئيس الحكومة "علي زيدان" يوم 10 أكتوبر 2013.

---

[1]- ريكاردو لاريمونت وآخرون، **بعد الثورة: تحديات وآفاق الانتقال الديمقراطي في الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة**،(ص 236.

[2]- حسن صبرا، **مرجع سابق**، ص 21.

[3]- مجدي يازجي، "ليبيا: انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكتائب محاولات جرت للسيطرة على الوضع الأمني وسط دفاع قادة الكتائب عن التشكيلات المسلحة"،في:

http;//www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2013/10/10،(16أفريل 2018).

فقد عاشت ليبيا أوضاعا أمنية قاسية منذ نجاح ثورتها، انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد لكتائب المسلحة التي تعمل وفقا لأجندات متباينة، كل ذلك في ظل عدم وجود توافق سياسي يشكل دعامة للبلاد في وجه العنف والأطراف المتشددة، يضاف إلى كل ما سبق تركة ثقيلة خلفها نظام القذافي، فهناك عوامل كثيرة تضافرت لتعل المشهد الأمني الليبي مشهدا ملتبسا، تعاظمت مراحله حتى وصلت ذروتها بخطف رئيس الوزراء "على زيدان" الذي تحدث كثيرا عن جهود لم شمل الليبيين.[1]

وقد جرت محاولات عدة في الفترة الأخيرة للسيطرة على الوضع الأمني، آخرها كان قرار بحل جميع التشكيلات المسلحة الشرعية وغير الشرعية وحصر السلاح بيد الجيش الوطني والشرطة، إلا أن موقف قادة الكتائب جاء مغايرا، فمنهم من رأى أن خروجهم من المشهد سيحدث فراغا أمنيا كبيرا، فقوات درع ليبيا–لواء الجنوب وثوار الجفرة التي تقع في وسط ليبيا وكتيبة درع الصحراء وحتى القائد العسكري في المنطقة الغربية كلهم دافعوا عن التشكيلات المسلحة.

هذا الوضع الأمني المضطرب دفع الأمم المتحدة إلى إصدار تقرير تعرب فيه عن قلقها البالغ إزاء تنامي حدة أحداث العنف في البلاد، حيث تشير الوثيقة إلى استمرار اغتيالات ومواصلة أنشطة المجموعات المسلحة، فضلا عن الهجمات والتهديدات لأعضاء السلك الدبلوماسي في جميع أنحاء ليبيا، بما في ذلك في العاصمة طرابلس، ومن ضمن الملفات التي تطرح أيضا حول الأمن في ليبيا قضيتا أمن الحدود والمعتقلين والمحتجزين من قبل جماعات مسلحة تسعى إلى تجاوز الدولة والقوانين[2]، وتزداد الهوة اتساعا وسط تصاعد العنف وسيطرة المسلحين على موانئ تصدير النفط في شرق وغرب ليبيا، بالإضافة إلى تدني وتدهور الأوضاع الداخلية، ويتجلى ذلك في المظاهر التي طبعت المشهد الأمني المتدهور والمنفلت وأبرزها:

[1]– يسرى أوشريف، **مرجع سابق**، 132.

[2]– "الصراعات السياسية والانفلات الأمني يجعلان ليبيا رهينة الميليشيات"، ،في:

http://alarabo.co.uk/?id=19164K،(16 أفريل 2018).

1- انتشار السلاح والمتاجرة به: يشكل انتشار السلاح العامل الأساسي في مشكلة الانفلات الأمني الذي تشهده ليبيا منذ إعلان التحرير، وهو المثبط لعودة الشركات الأجنبية والطارد لها، في الوقت الذي تعتبر فيه البلاد في أمس الحاجة إليها لتنفيذ مشاريع الإعمار، وتوفير البنى التحتية الأساسية، وغيرها من مشاريع التنمية كما يشكل انتشار السلاح عقبة كبرى للجهاز القضائي، وإجراءات العدالة ونشر الأمن، كما أنه ينقص من هيبة الدولة في الداخل والخارج.[1]

ومن أهم تبعات الحرب على ليبيا هو الانتشار المكثف للسلاح وبروز أمراء الحرب على شاكلة الصومال وأفغانستان، مما يقوض سلطة أي نظام سياسي مركزي، ويجعل الحكومة عرضة للمساومة، وقد وجدت العديد من الأطراف القبلية والسياسية في انتشار السلاح فرصة للتموقع في ليبيا مباشرة بعد ظهور بوادر التمرد الداخلي، بالنسبة للحالة الليبية لم يقتصر الأمر على سلاح الجيش الليبي الذي نهبت مخازنه التي كانت تضم الآلاف من الصواريخ السوفييتية والفرنسية مثل صواريخ كروتال، بل الأسلحة التي زودت بها فرنسا وقطر والإمارات المجموعات المسلحة المناوئة للقذافي في تحد صارخ للائحتين الأمميتين ّ1973 1970، هذه الأسلحة أصبحت أحد معالم تموقع مجموعات مسلحة وميليشيات تدين بالولاء للجهة والقبيلة دون السلطة المركزية وتعكس موازين القوى وبرزت مع تشكيل حكومة عبد الرحيم الكيب.[2]

لقد باتت المخاوف تنتاب المنظومة الأممية الإقليمية من أدوار تضطلع بها جماعات متطرفة وأخرى متمردة في المتاجرة بمئات الأطنان من ترسانة الأسلحة الليبية وتهريبها عبر الحدود، ويلقى هذا التهديد بظلاله الكثيبة على دول الجوار، التي تأثرت في العمق بالأزمة الليبية، وفي العام 2013 نجحت صحيفة "صنداي تايمز" في تسريب تقرير صادر عن الاستخبارات البريطانية يؤكد أن بوكو حرام استطاعت تأمين طريقها لتهريب السلاح من ليبيا إلى نيجيريا عبر تشاد، وأنه من بين السلاح المهرب مدافع مضادة للطائرات وقذائف هاون، وصواريخ أرض – جو، وقد أصبحت مضامين ذلك التقرير حقيقة صارخة اليوم، كما مكن السلاح الليبي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI)، وحركات التمرد الطارقية كحركة تحرير واستقلال إقليم أزواد (MNLA) من السيطرة على شمال مالي، وإدخال المنطقة في حرب أهلية أعقبها دخول القوات الفرنسية والإفريقية إلى مالي بحجة طرد الإرهابيين، وتتعاظم مصائب السلاح الليبي الذي يقف أيضا وراء حادثة عين أميناس في الجنوب

---

[1]– فوزية بريون، "مقترح بشأن نزع السلاح من الليبيين" موقع ليبيا المستقبل،في:
http://libya-al-mostakbal.org/news/clicked/35756،(17 أفريل 2018).

[2]– عبيد اميجن، "تقرير حول انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا"، **مركز الجزيرة للدراسات**، (أكتوبر 2014)، ص ص 4- 5.

الشرقي الجزائري، لقد ثبت كذلك استخدام مسدسات ليبية في الاغتيالات السياسية بتونس، وفي أحداث الشعانبي التي أريقت فيها دماء كثيرة بواسطة أسلحة خفيفة قادمة من ليبيا والأمثلة كثيرة متعددة لما خلفه انهيار النظام الليبي من مآس ودعم استقرار في المنطقة.

2- خطر تمدد داعش إلى ليبيا: أصبح خطر تمدد تنظيم داعش الإرهابي إلى ليبيا واقعا ملموسا وفق تأكيدات المبعوث الأممي الخاص إلى ليبيا "برنارد ليون" ورئيس الحكومة "عبد الله الثني"، كما أن إعلان بعض الكتائب والتنظيمات الجهادية في بعض المدن الليبية ولائها للبغدادي ولدولته الإسلامية أكدت كل التخمينات والتوقعات الممكنة بخصوص تغلل داعش وبسط سيطرته على مؤسسات الدولة الليبية.[1]

ومن الضروري النظر إلى صعود تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في سياق الفوضى الطاحنة في ليبيا ونمو الجماعات المرتبطة بالسلفية الجهادية هناك، مثل هذه المناخات تخلق جاذبية لنموذج الدولة الإسلامية وقابلية لاستنساخه وتطبيقه في العديد من المجتمعات، طالما أن المسارات البديلة مغلقة إلى الآن.

المطلب الثالث: خارطة التراع في ليبيا بعد سقوط القذافي

يسيطر على ليبيا أجزاء واسعة من المليشيات العسكرية التي تشكلت كأذرع ثورية في مواجهة كتائب ومرتزقة القذافي، وكان من الطبيعي بعد نجاح الثورة ومقتل القذافي أن تحل هذه المليشيات أو يتم استيعابها في المكون الوطني الجديد للجيش الليبي، ولكن كثرة المؤامرات الداخلية والخارجية والإنفلات الأمني الكبير وعدم إيجاد الصيغة الملائمة لمرحلة ما بعد القذافي، فضلا عن الصراع الناشب بين القوى العلمانية المدعومة من الغرب، والقوى الإسلامية صاحبة اليد العليا في إنهاء حكم القذافي، كل هذه الأمور جعلت القوى الإسلامية متوجسة من مسألة إعادة هيكلة الجيش الليبي، وتصر على الاحتفاظ بأسلحتها وتشكيلاتها القتالية خوفا من تكرار نموذج السيسي المصري.[2]

وقد قدم الباحث جميل أحمد محمود خريطة كاملة بعدد المليشيات وأماكن تواجدها داخل الأراضي الليبية، بالإضافة إلى خارطة أطراف الصراع، مشيرا إلى أن أكبر التحديات التي واجهت الدولة الليبية ولا تزال هي التحديات التي تولدت من رحم الثورة، وتمثلت في إشكالية العلاقة والتفاعل بين الأطراف المؤثرة التي شاركت في الثورة، وقد جمعتها أهداف الثورة، وفرقت بين بعضها وجهات نظر مختلفة، ووفقا للباحث فإن المليشيات الليبية

---

[1]- "داعش يمتد إلى ليبيا بسبب حالة الفوضى والانفلات الأمني"،في:

http://www.alarbo.co.uk/?id=35700،(16 أفريل 2018).

[2]- أحداث ليبيا ونظرية عش النمل، موقع مفكرة الإسلام،في:

http://islammemo.cc/Tahkikat/2014/05/17/199677.html،(16 أفريل 2018).

لها ولاءات شخصية لقياداتها، ويظهر ذلك جليا من خلال السياسات الخاصة التي تتبعها كل ميليشيا على حدا وبعيدة عن سياسات المليشيات الأخرى، مشيرا إلى أن المشهد أكثر تعقيدا في غياب الجيش والشرطة بالمعنى المؤسسي، والانتشار الواسع وغير المنضبط للسلاح، والفصائل المسلحة غير المنظمة، مؤكدا أن عملية الصراع تدور بين كتلتين رئيسيتين هما: "المليشيات التكفيرية المتطرفة والقوات الحكومية والقوى الموالية لحفتر من الجهة الأخرى".[1]

1- المليشيات المتطرفة بشقيها الجهادي والإخواني:

أ- كتيبة شهداء 17 فبراير: وهي من أهمها وأخطرها معروفة بانتمائها لجماعة الإخوان المسلمين الليبية، وتتخذ من أحد معسكرات الجيش الليبي مقرا لها في منطقة القوراش في المدينة، وتعتبر أكبر وأقوى المليشيات المسلحة في شرق ليبيا، وتحصل الكتيبة على تمويلها من وزارة الدفاع الليبية سابقا، وتمتلك مجموعة كبيرة من الأسلحة الخفيفة والثقيلة علاوة على منشآت تدريبية في أهم المواقع داخل المدينة، ونفذت العديد من المهام الأمنية ومهام إرساء النظام شرقي ليبيا وفي الكفرة وفي الجنوب، وجل أعضائها من أبناء المدينة.

ب- كتيبة الشهيد راف الله السحاتي: سميت بذلك نسبة إلى شخص قتل أثناء قتاله قوات القذافي في 19 مارس 2011 في بنغازي، وبدأت الجماعة ككتيبة ضمن لواء 17 فبراير قبل أن تتوسع وتصبح جماعة مستقلة بذاتها وينتشرون في شرق ليبيا والكفرة، وشاركت في تأمين الانتخابات الوطنية وغيرها من عمليات وزارة الدفاع في شرق ليبيا في السابق.

ج- كتيبة شهداء أبو سليم: متواجدة في مدينة درنة الليبية، وهي جماعة جهادية سابقة من بين أوائل الجماعات التي ثارت ضد نظام القذافي في فبراير 2011، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى شهداء سجن أبو سليم، وهي تحت قيادة سالم دربي، الذي أعلن في الأيام الماضية تكوين الجيش الإسلامي وجيش تحكيم الدين، وهي مليشيات مرتبطة بتنظيم القاعدة، ومن أهم تفكيرها: أنها لن تخضع إلى سيطرة الدولة التي تصفها بالكافرة.

د- جماعة أنصار الشريعة: نشأت أنصار الشريعة في بنغازي بهدف تحكيم الشريعة الإسلامية في الدولة الليبية، وهي جماعة ترفض العملية الديمقراطية والانتخابات ولا تعترف بالدولة، وتدعو إلى إقامة الخلافة وترى أن كل من لا يحكم بالشريعة فهو كافر، وكان المسؤول عنها في بنغازي محمد الزهاوي، وهو من السجناء السابقين الذين قبل

---

[1]- كريم شعبان، "ماذا يدور في ليبيا؟...الخريطة الكاملة للمليشيات "نشأتها وأماكن سيطرتها" وتأثيرها على دول الجوار" ،في: **http://www.elfagr.org/162443**، **(16 أفريل 2018).**

عنهم أنه قتل ودفن في مصراتة، ومن الملاحظ أن الجماعة عادت إلى عدد من المدن والبلدان بعد انحصارها، وكانت مسؤولة عن اغتيال الضباط العسكريين ورجال القضاء والنشطاء السياسيين ورجال القضاء والنيابة.

ه- درع ليبيا: والتي تعد من أكبر الجماعات المسلحة في شرق ليبيا، وتحصل على الدعم المادي من وزارة الدفاع سابقا، ومليشيات الدروع التابعة لجماعات الإخوان، وهي من الأذرع الرئيسية لمدينة مصراتة، وكانت تتمركز في شرق ووسط وغرب ليبيا، وتمتلك مئات الدبابات والصورايخ والأسلحة الحديثة، منها صواريخ سكود بعيدة المدى، والمضادة للطائرات والآليات العسكرية، والتي حصلت عليها من مخازن الجيش الليبي والتي كانت متواجدة في منطقة الجفرة، وبعضها حصلت عليه الجماعة من الخارج عبر الموانئ البحرية والبرية.[1]

و- مليشيات مرتزقة: تضم جزء من أصحاب السوابق الجنائية للمستفيدين من العفو الذي أصدره المجلس الانتقالي وتضم مجموعة من الجنسيات الإفريقية المختلفة، حيث بدأت في خطف وابتزاز المواطنين ثم جندتهم جماعة الإخوان المسلمين وأنصار الشريعة لتنفيذ عمليات الخطف والقتل والتفجير، مقابل دفع الأموال لهم.

ز- كتيبتي القعقاع والصواعق: وهما كتيبتين مناهضتين لفجر ليبيا، وتابعتين لمقاتلين سابقين من بلدة الزنتان الغربية، التي انضمت إلى عمليات الكرامة من جهة، ومن جهة أخرى كتائب تميل إلى الكفيريين المتطرفين والكيانات السياسية الإسلامية الأخرى.

ح- كتيبة الفاروق: أسسها أبو علي وهي أحد أبرز التشكيلات المنضوية تحت أنصار الشريعة، والتي تعد أحد أبرز الجماعات الداعمة لفجر ليبيا، وهي المسؤولة عن قتل طبيب مصري، واختطاف 13 قبطيا مصريا، حيث فرضت أفكارها على الأسواق والمحال التجارية والطرق.

وكل هذه الجماعات تنطوي تحت مظلة واحدة وتم تسميتها بفجر ليبيا وهي المسؤولة عن الصراع في المنطقة العربية، وسيطرت على مدينة طرابلس ومطاراتها وموانئها وكذلك حاولت السيطرة على الهلال النفطي.

2- القوات الحكومية الموالية لحفتر:

أ- قوات الصاعقة: يقودها العقيد ونيس بوخماد، وهي قوات الجيش الشرعية والمتبقية من الجيش الليبي، وكتيبة 21، وكتيبة 204 دبابات التي يقودها العقيد البرغثي.

ب- قوات الكرامة: وهي قوات يترأسها خليفة حفتر، تكونت بعد أن مارست المليشيات المسلحة المتطرفة عمليات اغتيال على مدار 03 سنوات، حيث قتل حوالي سبعمائة ضابط في عمليات اغتيال يومية، وتقوم فكرة "المليشيات" في الأساس على إنكار الجيش الوطني ويعتبرون أي جندي في المؤسسة هدفا مشروعا.

---

[1]- يسرى أوشريف، **مرجع سابق**، ص 138.

إن الصراع متواجد في مناطق سرت وطرابلس وأجدابية، ومناطق الجنوب حيث حقل الشرارة، كما أن القبيلة على مدار التاريخ الليبي تم استخدامها بشكل سياسي، وخير د ليل على ذلك ما قام به القذافي مشيرا أن الجيش الليبي قائما على القبائل، وبالتالي أثر هذا الاستخدام على طريقة تكوين المجتمع، وقد قال الباحث جميل أحمد محمود: "إن الصراع الذي يدور في ليبيا يكمن في ثلاث قوى أساسية:"[1]

"**القبائل العربية، وقبائل التبو، وقبائل الطوارق**"، حيث يسعى كل منهم للسيطرة على النفط وطرق التجارة، مشيرا إلى أن فجر ليبيا عندما شعرت بسحب البساط من تحت قدميها أقدمت على العمليات الإرهابية، موضحا أن المليشيات القبلية لم تعد وحدة عضوية وأصبحت تتعرض لتأثيرات من التيار السلفي فالمليشيات الجهادية مكونة في الأساس من عامل قبلي.

كما أوضح الباحث، أن الصراعات القبلية تكمن في ثلاث مناطق مختلفة وهي: "الحدود المصرية الليبية، والليبية التشادية، والليبية الجزائرية"، مؤكدا أن الصراع المتواجد في الحدود المصرية يكمن في ممرات التهريب بالمنطقة الثلاثية بين مصر وليبيا والسودان، مشيرا إلى أن هذا المثلث يتم تهريب السلاح من خلاله إلى الداخل الليبي والمصري.[2]

[1]– **داعش يتمدد إلى ليبيا بسبب حالة الفوضى والانفلات الأخير**، العرب، **نفس الموقع السابق.**
[2] - يسرى أوشريف ، **مرجع سابق** ،ص 139

المبحث الثاني: الوساطة الجزائرية في ليبيا بين المواقف والأهداف

شكل النزاع في ليبيا منذ الأيام الأولى من إندلاعه في سنة 2011 محل اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية ونشاطها الدبلوماسي، حيث دفع هذا النزاع بالجزائر مجددا إلى محاولة تكثيف جهودها وتقديم نفسها مجددا كلاعب محوري في منطقة شمال إفريقيا والساحل، والعمل على إيجاد حلول سياسية سلمية لهذا النزاع، والتوصل إلى اتفاق من شأنه تقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية، وخاصة أن هذا النزاع يمثل تهديدا مباشرا على حدود الجزائر وأمنها القومي.

المطلب الأول: دوافع الدبلوماسية الجزائرية لحل النزاع الليبي

1- دوافع أمنية إستراتيجية

جعلت الجزائر حماية أمنها القومي واستقرارها الداخلي ضمن أولويات اهتمامها بالنزاع الليبي، إذ يعتبر دورها في الحفاظ على الأمن وتوطيد أسس السلام فيها من أكبر الرهانات التي تعمل الدبلوماسية الجزائرية من أجل الفوز بها[1]، لذلك كانت دوافعها في التحرك لإيجاد حل للنزاع الحاصل في ليبيا تستند أساسا على دوافع أمنية إستراتيجية، تضمن أولا للجزائر أمنها القومي واستقرارها الداخلي، فالتحولات السياسية أو ما يسمى بثورات الربيع العربي التي نتج عنها الإطاحة بأنظمة سياسية، لاسيما الوضع في ليبيا وهو ما دفع بالدبلوماسية الجزائرية للتحرك في نطاقها الإقليمي والدولي لإيجاد حل للأزمة الليبية، لتأمين حدودها مع ليبيا، بعيدا عن فكرة التدخل الخارجي الأجنبي، والوقوف ضد محاولة تقسيم ليبيا الذي قد تسفر عنه تقسيم بعض الدول العربية الأخرى، كما أن التحول السياسي الذي مرت به ليبيا في سنة 2011 أدى إلى زعزعة الأمن والأوضاع السياسية والأمنية فيها، والتي كان لها الأثر البالغ ليس فقط على الداخل الليبي، وإنما شملت أيضا دول الجوار وشكلت تهديدا لأمنها واستقرارها، بما في ذلك الجزائر التي وقفت منذ بداية اندلاع هذا النزاع في وجه استخدام القوة العسكرية ورفضت بشدة التدخل الأجنبي المسلح، وتبنت في هذا الإطار إستراتيجية ومقاربة لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين قائمة على محاولة إيجاد جو من التوافق والحوار السياسي.[2]

[1]-Melouki sliman, "role of algerian diplomacy to keep pace and security in the teretorial region know by African Sahel", **Revre Elmofaker**, N° 19, (Février 2016), P 21.

[2]- علي مصباح محمد الوحيشي، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة"، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، مج1، ع5، (جانفي 2017)، ص 09.

02- دوافع مكافحة الإرهاب

يعد حرص الجزائر الدائم وتحذيرها المسبق من التدخلات العسكرية الأجنبية، نظرا لما ينجر عنها من كوارث وإرهاب وانتشار مذهل للأسلحة والمخدرات والجرائم العابرة للقارات، حيث أدركه صانع القرار في الجزائر واستشرف مخاطره في وقت مبكر، وحذر من تداعياته[1]، لذلك فإن مكافحة الإرهاب شكل أحد دوافع الدبلوماسية الجزائرية لإيجاد حل سريع للنزاع الليبي، حيث شكل الهجوم الإرهابي على قاعدة الغاز في عين أميناس في عام 2013 تهديدا خطيرا لقطاع إستراتيجي وحيوي للاقتصاد الجزائري، الأمر الذي دفع بها إلى إعادة وضع إستراتيجية أمنية موسعة تتماشى وطبيعة التهديدات التي عرفت تطورا كبيرا وانتشارا سريعا، بسبب الانفلات الأمني في ليبيا، وعدم قدرة السلطات الليبية على التحكم في انتشار السلاح.[2]

هذا الانفلات الأمني الذي كانت الجزائر تتخوف منه خاصة على حدودها الشرقية كونه سيؤثر عليها حتما[3]، فالواقع الأمني في ليبيا يثبت أنها تعيش في فوضى أمنية جد خطيرة سمح باختراقها من طرف العديد من الفواعل غير المرغوب فيها، ومن بينها الإرهاب الذي يعتبر الخطر المركزي هناك خاصة في ظل توفر الظروف المناسبة لتطوره، إضافة إلى وجود تباين صارخ في التشكيلات السياسية الذي قد يساهم في زيادة التأثير الفعلي والواقعي للجماعات الإرهابية والمسلحة.

كما لا يمس الإرهاب ليبيا فقط، بل قد يزحف إلى عدة دول مجاورة ومن بينها الجزائر التي تأثرت بتداعيات هذه الظاهرة على عدة مستويات، ونظرا لطول الحدود الجزائرية-الليبية التي تبلغ حوالي 982 كلم فإن ذلك يجعل الجزائر تواجه الكثير من المخاطر، وما يزيد الأمر سوءا أنها تجد نفسها مضطرة لمواجهة هذه المخاطر بمفردها، كما أن تزايد احتمالية وقوع نشاطات إرهابية في الجزائر وارد نتيجة لاستفحال نشاطات الجماعات الإرهابية بمنحى خطير في ليبيا، الأمر الذي يجعل الجزائر تسعى لبناء مقاربة فعالة ومتطورة في مكافحة الإرهاب تهدف من خلالها أولا إلى أمننة الجزائر من مشكلة الإرهاب كخطر وجودي يتطلب إجراءات ردعية لمواجهته

[1]– مصطفى بوطورة، "الدبلوماسية الجزائرية والأزمات الدولية على ضوء توجيهات الرئيس بوتفليقة"،في:
www.sawtalahrar.net/%D8%13%D9%.html، (9 أفريل 2018).

[2]– علي مصباح محمد الوحيشي، **مرجع سابق**، ص 09.

[3]– مسعود، "الجزائر والثورة الليبية أزمة دبلوماسية أم أزمة دولية"، في:
http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today/02qpt477.html،(9 أفريل 2018).

ومن ثم مساعدة ليبيا للتخلص من مشاكل هذه الظاهرة في عالم أصبحت القاعدة الأساسية التي تحكمه هي: "أن أمن الأنا ينتج من أمن الجار".[1]

03- اتفاق السلم والمصالحة في مالي

كان مصدر إلهام ودافعا أساسيا للدبلوماسية الجزائرية للبحث في إيجاد حلول عادلة سلمية ومستدامة لنزاعات أخرى، أهمها النزاع في ليبيا، من أجل إعادة بعث الاستقرار والسلم فيها، إذ اعتبر هذا الاتفاق بمثابة المحفز للدبلوماسية الجزائرية لمواصلة تكثيف جهودها في سبيل التوصل إلى إيجاد حل للنزاع في ليبيا، وإنهاء حالة اللاأمن التي تعيشها البلاد[2]، فالتهديد الأمني الذي تشكله ليبيا على أمن الجزائر يختلف عن غيره من التهديدات، فليبيا تعيش تحديات أمنية كبيرة بسبب غياب السلطة المركزية فيها وانهيار منظومة الأمن والدفاع، الأمر الذي يسمح بانتشار السلاح وسيطرة بعض الجماعات المسلحة ذات الانتماء القبلي على مفاصل الدولة، ونتيجة لذلك أصبح أمن الحدود الجزائرية مع ليبيا يواجه بعض المخاطر، فالحكومة الجزائرية في هذا الإطار ترى أنه لا توجد دولة فعالة في ليبيا توفر الأمن وتنسق مع دول الجوار، كما أن النظام في ليبيا لم يتغير بل انهار وانهارت معه الدولة.[3]

لذلك فالاحترافية التي ميزت الدبلوماسية الجزائرية والتي استطاعت من خلالها الوصول لتوقيع اتفاق السلم والمصالحة في مالي، وهو اتفاق مصيري استطاعت من خلاله أن تجنب المنطقة مزيدا من الانقسام وحسمت القضية لصالح السلام والأمن الإقليمي، وبالتالي استطاعت من خلال هذا الاتفاق التاريخي أن تكون قوة محورية للاستقرار في كل منطقة شمال إفريقيا والساحل، لذلك تعمل الجزائر في إطار خطة إستراتيجية للوصول بالشعب الليبي إلى بر الأمان، وتحقيق الوحدة الترابية، ووضع منهجية وإستراتيجية أشمل لاستئصال الإرهاب من ربوع ليبيا بعد أن بات تهديدا إقليميا ودوليا يتطلب من بلدان الجوار والمنطقة مضاعفة الجهود لحل النزاع الليبي، الأمر الذي دفع بالجزائر للعب دور أساسي في إطار الدفع نحو التسوية السلمية للملف الليبي، لذلك فهي ترمي بكل ثقلها الدبلوماسي لإنهاء هذا النزاع ومكافحة الإرهاب كونها خاضت تجربة طويلة ومريرة في محاربة الظاهرة الإرهابية وبالتالي إعادة الاستقرار والأمن في ليبيا، بل وأمن منطقة الساحل ككل.[4]

---

[1]- عادل جارش، "مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، ع1، (جوان 2017)، ص ص 3-5.

[2]- وكالة الأنباء الجزائرية، "الحوار السياسي الليبي، لقاء بين القادة والمناضلين السياسيين الليبيين"، في:
www.djazairess.com/aps/413235، (10 أفريل 2018).

[3]- علي مصباح محمد الوحيشي، **مرجع سابق**، ص 10.

[4]- أمال مرابطي، "إنجازات حققتها الدبلوماسية الجزائرية خلال عام"، في:
www.djazairess.com/echaab/56647، (11 أفريل 2018).

المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية والنزاع الليبي من 2011- 2015

منذ اندلاع النزاع في ليبيا في 17 فيفري 2011 والذي قد يشير إليه البعض بالحرب الأهلية الليبية، حيث جاءت أحداثه ضمن سلسلة من الانتفاضات التي شهدتها الساحة العربية خلال وقت قصير في عام 2011، كما جاءت متأثرة بأحداث الثورتين التونسية والمصرية[1]، وظلت تداعيات هذا النزاع تنتج آثارها المدمرة على الداخل والخارج الليبي بشكل متصاعد، وكان لدول الجوار الليبي نصيب من هذه التداعيات، لاسيما الجزائر التي لم تكن بعيدة عن هذه التطورات، حيث أصبحت التهديدات التي تواجهها في ظل تصاعد الفوضى في ليبيا، تدفعها نحو البحث عن ترتيبات تحقق التوازن بين محددات سياستها الخارجية والتهديدات غير المألوفة التي بات يواجهها الأمن القومي الجزائري، واعتمدت في ذلك على مجموعة من المحددات التي يمثل بعضها ثوابت في تحركاتها الخارجية، فإلى جانب تأكيدها المستمر على رفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، حرصت الجزائر على ضرورة تفعيل المبادرات الإقليمية لتسوية النزاع الليبي، وبلورة شراكة لإيجاد السياق المقبول للتعامل مع النزاع.[2]

ونظرا لما يشكله النزاع الليبي من تهديد حقيقي للأمن الوطني الجزائري، إضافة إلى تداعيات هذا النزاع على دول الجوار الليبي الأخرى، أسرعت الجزائر بفعل مبادئها وثوابتها إلى تبني موقف دفاعي اتجاه النزاع الليبي، حيث سعت من جهة إلى تأمين الحدود الجزائرية الليبية لمنع تنقل الجماعات الإرهابية والسلاح لداخل الجزائر، وذلك في إطار تعاون معلوماتي استخباراتي مع دول الجوار، ومن جهة أخرى سعت إلى تفعيل دبلوماسيتها لتنشيط ودعم الحوار الليبي-الليبي بين أطراف النزاع، وتهدف الجزائر من تحركاتها المكثفة لحل النزاع في ليبيا الى ترجمة رؤيتها لدفع عملية الحل السياسي على أرض الواقع بما يحول دون تجدد هذا النزاع وعودته إلى مربع الصفر، والذي سيكون له آثار سلبية على أمنها واستقرارها.[3]

وقد تضمنت الإستراتيجية الجزائرية نحو ليبيا ما يلي

- دعم الاستقرار الوطني.
- الإبقاء على مسافة واحدة من كل الأطراف.
- تعزيز الحوار السياسي الوطني.

---

[1]- إسلام نزيه سعيد أبو عون، **تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة وأثره على التنمية السياسية في الوطن العربي**، مذكرة غير منشورة، (جامعة النجاح الوطنية- فلسطين- كلية الدراسات العليا، 2017)، ص 51.

[2]- أميرة محمد عبد الحليم، "تدخل الجزائر في الأزمة الليبية، تفادي التورط العسكري"، في:
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/353903 ، (10 أفريل 2018).

[3]- مولود بلقاسمي، "الموقف الدفاعي للجزائر اتجاه الأزمة الليبية"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية** ،ع11، (ديسمبر 2017)، ص 65.

- دعم دور الأمم المتحدة في إدارة الحوار الليبي-الليبي وتشكيل حكومة وطنية.

- احتواء أنشطة تجارة الأسلحة، وتدفق اللاجئين وأفراد الجماعات المسلحة المتطرفة.

وفي هذا الإطار بادرت الجزائر في ماي 2014 إلى دعوة وزراء خارجية دول جوار ليبيا إلى الاجتماع على هامش الاجتماعات الوزارية لمنظمة عدم الانحياز في الجزائر، من أجل التشاور حول النزاع الأمني المتصاعد، وكذا احتواء التداعيات الأمنية والإنسانية لتجدد النزاع في ليبيا، ثم جاء الاجتماع الثاني في غينيا في جوان 2014 على هامش القمة الإفريقية، من أجل بلورة مزيد من الرؤى حول مساعدة الليبيين على تجاوز المحنة الأمنية، وتفادي احتمالات تقسيم الدول الليبية، وبعدها انعقد اجتماع ثالث لوزراء خارجية دول الجوار الليبي في مدينة الحمامات التونسية، ضم ممثلي كل من الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي، وكان يندرج ضمن الخيار السياسي للدبلوماسية الجزائرية التي كانت تدفع نحو الحلول السلمية والحوارات السياسية، ودعم المصالحة الوطنية بين الفرقاء الليبيين.[1]

واستمرت الجزائر في تقديم مبادرات عدة من أجل حل النزاع الليبي في إطار سياسي بعيدا عن الصدامات المسلحة، واستضافت عدة جولات للحوار الليبي من أجل ذلك، وهذا ما يؤكد مدى أهمية حل هذه القضية الليبية بالنسبة للدولة الجارة، كونها فاعل رئيسي في الحل نظرا لدورها المحايد مع جميع الأطراف، ولم تدخر أي جهد لتشجيع الليبيين على التوصل إلى حل توافقي للنزاع، وباشرت بإطلاق مبادرتها للحوار بين جميع الفصائل السياسية والعسكرية، لإيجاد أرضية مشتركة و تكون مدخلا لحوار يقضي إلى اتفاق ينهي الصراع المسلح، حتى لا تتوسع دائرته ويخرج عن السيطرة فيفجر الشمال الإفريقي ويهدد استقرار المتوسط برمته، كذلك فهي لم تركز فقط على التنسيق الإقليمي مع دول الجوار الليبي فقط وإنما امتدت إلى البيئة الداخلية الليبية.[2]

أدت هذه الجهود السياسية المكثفة للدبلوماسية الجزائرية إلى تنظيم اجتماعات ضمت ممثلين عن الأحزاب السياسية، قادة سياسيين وعناصر من المجتمع المدني الليبي، أولها الاجتماع الذي عقد في 10 و11 مارس 2015 بالجزائر، حضره الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا "برنارد نيوليون" والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، وقد توج هذا الاجتماع

---

[1]- صورية زاوشي، "الأزمة الليبية والقوى الدولية: وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع49، (ماي 2016)، ص ص 144-145.

[2]- علاء فاروق،" ليبيا المستقبل"، في:

www.libya-almostakbal.org/88/12145،(11 أفريل 2018).

بصياغة بيان ختامي مشترك تضمن تعهد المجتمعين بحماية وحدة ليبيا الترابية واستقلالها، والالتزام باحترام حقوق الإنسان وأسس العدالة، وتأكيد دعم الحوار بمساراته المختلفة والرغبة الجماعية في إنجاح أعماله.[1]

وتواصلت اجتماعات الجزائر بين القوى السياسية والشخصيات الليبية، والتي تشرف عليها بعثة الأمم المتحدة بما في ذلك ممثلون عن مجلس النواب المعترف به دوليا في طبرق والمؤتمر الوطني العام في طرابلس، لذلك عقد الاجتماع الثاني في مدينة الصخيرات جنوب الرباط بالمغرب، نص على رفض التدخل الخارجي ودعم جولات الحوار بالمغرب خاصة فيما يتعلق بتشكيل حكومة وحدة وطنية.[2]

كما سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى دعم جهود الأمم المتحدة للوصول إلى حل سياسي يلبي طموحات الشعب الليبي وينهي حالة الفرقة والانقسام، وفي هذا الإطار دعت الجزائر ومصر وإيطاليا إلى مواصلة التشاور بينهما لبحث مسألة إيجاد مخرج للنزاع الليبي، عبر الحوار الشامل بين الأطراف الليبية، وفي إطار حل سياسي توافقي اتفقت الأطراف الثلاثة في ختام اجتماع ثلاثي جمع كلا من الوزير الجزائري للشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية عبد القادر مساهل، ووزير الخارجية المصري سامح شكري، والإيطالي باولو جانيتلويني، على ضرورة الإسراع في تشكيل حكومة انتقالية يوافق عليها الشعب الليبي، وتكون مبنية على أسس تمكنها من مواجهة التحديات، خاصة الأمنية والاقتصادية[3]، وتوجت جهود هذه الأطراف الدولية الراغبة في إنهاء النزاع في ليبيا، بالتوقيع على اتفاق الصخيرات المغربية يوم الخميس الموافق لـــ17 ديسمبر 2015 من كافة أطراف الحوار الليبي الذي تشرف عليه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والذي نص على تشكيل حكومة وحدة وطنية تنهي حالة الصراع داخل ليبيا، وجاء التوقيع على هذا الاتفاق السياسي الليبي في إطار الحوار الليبي–الليبي الذي انطلق في مارس 2015 بالجزائر.[4]

المطلب الثالث: الدبلوماسية الجزائرية والنزاع الليبي من 2015 إلى 2018

بعد التوقيع على الاتفاق الذي تم إبرامه بين الفرقاء الليبيين في مدينة الصخيرات المغربية في ديسمبر 2015 برعاية أممية، تكون الجزائر بذلك قد حققت تقدما ملحوظا في سياق الحل السياسي للمعضلة الليبية، وكانت في انتظار تطبيق مضمونه على أرض الواقع، حيث لم ينتهي دور الدبلوماسية الجزائرية بإمضاء هذا الإعلان بل سيتعين

---

[1]– صورية زاوشي، **مرجع سابق**، ص 146.

[2]– وكالة الأنباء الجزائرية، التوقيع على الاتفاق السياسي الليبي: تتويج لمسار حوار دعمه المجتمع الدولي لاسيما الجزائر، في: **www.djazairess.com/aps/423550**،(11 أفريل 2018).

[3]– عثمان لحياني، "اتفاق الجزائر ومصر وإيطاليا لمواصلة المشاورات لحل الأزمة الليبية"، في:

http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/11/2، (11 أفريل 2018).

[4]– علي مصباح محمد الوحيشي، **مرجع سابق**، ص ص 13-14.

عليها فرض تطبيقه، مستفيدة في ذلك من علاقاتها الطيبة مع كل الأطراف المتداخلة في الموضوع خاصة دعم الأمم المتحدة لطرحها خطوات تنفيذه.[1]

ورغم الدعم القوي من قبل الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وجزء كبير من دول العالم لحكومة الوفاق الوطني، التي تمخضت عن هذا الاتفاق بقيادة فائز السراج، عجزت هذه الحكومة طيلة ما يزيد على السنة عن الحصول على ثقة البرلمان الليبي، كما أن شعبيتها تآكلت سريعا أمام عجزها عن إيجاد حل للمتطلبات المعيشية والأمنية التي يجب توفرها للمواطن الليبي، وذلك بسبب عدم توفر ظروف عمل مناسبة تمكن هذه الحكومة من أداء مهامها التنفيذية، لذلك جرت الترتيبات داخل الأمم المتحدة ودول الجوار خاصة الجزائر للعمل على إبرام اتفاق جديد تكون بنود "اتفاق الصخيرات" أرضية له.[2]

وقد مر عام 2016 في ليبيا من دون أن تتمكن المجهودات الدولية والوساطات الإقليمية والاتفاق السياسي الأممي من تجاوز الأزمة السياسية في ليبيا، حيث أخفقت كلها في إيجاد حلول لها، لكن مع نهاية هذا العام طرأت بعض التغيرات على المشهد سواء من الخارج أو الداخل تتفق كلها على ضرورة إيجاد تسوية سياسية لحالة الانقسام الموجودة في البلاد، ولأجل ذلك تواصل الجزائر جهودها حيث ضاعفت في الفترة الأخيرة من نشاطها الدبلوماسي لصالح الأزمة الليبية من أجل إنهائها، والذي برز من خلال الاتصالات التي تكثفت بين مسؤوليها وبين الفاعلين السياسيين الليبيين أبرزهم الجنرال خليفة حفتر، ورئيس حكومة الوفاق فايز السراج، والتي تسعى إلى جمعهم على طاولة المفاوضات، خاصة وأن الساحة الليبية عرفت بعض التغيرات في المواقف حيث أبدت أغلب الأطراف استعدادها للجلوس على طاولة الحوار لاحتواء النزاع فيما بينهم، وهو ما سهل على الجزائر مهمتها هذه.[3]

وفي هذا الإطار انتهجت الجزائر سياسة جديدة تقوم على بناء علاقات جيدة مع كافة الأطراف الليبية، بما في ذلك قوى الشرق الليبي، ومن أبرز هذه التحركات في هذا الصدد استقبالها للمرة الأولى منذ اندلاع النزاع المشير "خليفة حفتر" في 18 ديسمبر 2016 والتي سبقتها استقبال "عقيلة صالح" وعدد من نواب البرلمان الليبي في 26 نوفمبر 2016، ويعد ذلك تحولا في الموقف الجزائري من النزاع الليبي، حيث يعتبر استقبال المشير "حفتر"

---

[1]– نون بوست، "هل تنجح الجزائر حيث فشل البقية؟"، في:
www.noonpost.org/content/5850، (12 أفريل 2018)

[2]– الحسن الشيخ العلوي،" لعبة التوازنات في ليبيا مسارات التوافق السياسي"، **مركز الجزيرة للدراسات**، (فيفري 2017).

[3]– ثابت العمور، "هل يحمل عام 2017 بداية انفراج الأزمة الليبية؟"، في:
http://arabic.cnn.com/midd/eeast/2017/01/03/libya، (12 أفريل 2018).

بمثابة اعتراف جزائري بثقل الجيش الوطني في الشرق، وأهميته وجود دور له في المستقبل لهذا البلد، لإيجاد مخرج لهذا النزاع وهو ما ينطبق أيضا على استقبالها رئيس مجلس النواب، وبحث إمكانية تطوير العلاقات البرلمانية بين البلدين.

كما تقوم الجزائر بالتواصل مع عدد من المسؤولين الليبيين السابقين في عهد العقيد "معمر القذافي" والشخصيات الليبية المعروفة بقربها من النظام السابق للنظر في مدى إمكانية قيامهم بدور إيجابي في إتمام عملية المصالحة الليبية-الليبية، وتعتمد الجزائر في ذلك على استضافتها عددا من كوادر وأنصار القذافي.[1]

وعلى مستوى دول الجوار الليبي شارك وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي "عبد القادر مساهل" في اجتماعي ثلاثي مع وزيري خارجية مصر وتونس، استمر لمدة يومين في 19 و20 فيفري 2017، وتم خلاله التوصل إلى "إعلان تونس" الذي أكد رفض أي حل عسكري للأزمة الليبية، وأي تدخل في الشؤون الداخلية لليبيا، وإشراك كافة الأطراف في عملية الحوار مهما كانت توجهاتهم وانتماءاتهم السياسية، والعمل على ضمان وحدة الجيش الليبي والسعي الحثيث إلى تحقيق المصالحة الشاملة في إطار الحوار الليبي-الليبي بمساعدة من الدول الثلاث وبرعاية أممية.

كما رفعت الجزائر من مستوى تنسيقها مع تونس في النزاع الليبي خاصة وأن الدولتين تتبنيان وجهة نظر متقاربة اتجاه كيفية حل النزاع، وتقدمان دعما لتيارات الإسلام السياسي في ليبيا، حيث أعلنت الدولتان في 06 مارس 2017 عن توصلهما إلى اتفاق للتعاون الأمني بشأنها، وتعزيز التشاور بين البلدين فيما يتعلق بتسوية النزاع الليبي، وستهدف الجزائر من تحركاتها اتجاه هذا النزاع بسرعة إيجاد حل سياسي نظرا لما يمثله استمرار تدهور الأوضاع الأمنية في هذا البلد من مخاطر على أمنها، إضافة إلى سعيها إلى إقامة علاقات جيدة مع مختلف الأطراف الليبية وضمان مصالحها.[2]

كما سعت الجزائر في إطار تحركاتها الحيثية وجولاتها المكوكية التي يقوم بها نشاطها الدبلوماسي على أكثر من جبهة، حيث اجتمع وزير الشؤون الخارجية الجزائري "عبد القادر مساهل" بلقاء مع نظيره السعودي "عادل الجبير" في 31 جويلية 2017 حيث كان الملف الليبي أحد الملفات المطروحة في اللقاء وفق بيان للخارجية الجزائرية، هذا اللقاء أعقبه لقاء آخر عقده وزير الخارجية الجزائري ونظيره المصري سامح شكري في القاهرة في

[1]- عبد اللطيف حجازي، "الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية"، في:
http://afrigatenenews.net/node/166277، (13 أفريل 2018).

[2]- عبد الباسط غبارة، "الريادة الجزائرية في حل الأزمة الليبية"، في:
http://afrigatenenews.net/node/166277، (13 أفريل 2018).

02 أوت 2017، حيث أكد الوزيران على أن الحل السياسي القائم على الاتفاق هو الحل الوحيد للنزاع الليبي، وتبادل الجانبين خلال اللقاء التقييم حول مستجدات هذا النزاع، كما تعرضا لنتائج اتصالات بلديهما مع مختلف الأطراف الليبية، حيث أطلع الوزير الجزائري نظيره المصري على نتائج زيارة السراج الأخيرة للجزائر، كما استعرض الوزير شكري الجهود التي قامت بها القاهرة لتقريب وجهات النظر بين القيادات الليبية.[1]

إضافة إلى ذلك أصبحت التحركات الجزائرية لحل النزاع الليبي والتي تقوم على مواجهة الإرهاب وضرورة فرض تسوية سياسية، تثير اهتمام القوى الدولية التي اقتنعت بجدوى أن تكون الجزائر البلد المرشح في معالجة أزمة البلاد وبأنها هي الأقدر بقيادة الملف الليبي، وفي هذا الإطار تتطابق مواقف روسيا والجزائر بشأن النزاع في ليبيا، خصوصا أن كلا البلدين على اتصال مع جميع الأطراف الليبية، لتشجيعهم على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، لبدء البحث عن حل توافقي ونبذ استخدام القوة والسلاح، وتدعم موسكو موقف الجزائر في اتجاه التسوية السياسية للنزاع، مع معارضة أساسية للتدخل العسكري في هذا البلد الممزق، فالجزائر التي ترتبط بعلاقات تاريخية مع روسيا لا توافق إلا على الحل القائم على عدم التدخل الخارجي الذي تقترحه موسكو في ليبيا.

من جهة أخرى تدعم واشنطن رؤية الجزائر في سبيل تحقيق توافق بين مختلف أطراف النزاع في ليبيا، وجاء ذلك خلال محاضرة نظمت يوم 16 جانفي 2018 بالمعهد الدبلوماسي للعلاقات الدولية بالجزائر العاصمة بمناسبة إحياء الذكرى الـــ55 للعلاقات الجزائرية الأمريكية، خاصة وأن الجزائر تحرص على الحياد والبقاء على مسافة واحدة من كل الأطراف الليبية، لذلك أثنى السفير الأمريكي على الجهود الجزائرية المبذولة من أجل حل الأزمة الليبية عن طريق الحوار السياسي، مؤكدا الدعم الأمريكي لرؤيتها في هذا الاتجاه، وذلك نظرا لثقته في قدرة هذا البلد على مكافحة الإرهاب وحل النزاعات سلميا عن طريق الحوار وأوضح بهذا الخصوص بأنه من الجيد الاستماع لرأي الجزائر في سبيل تحقيق التوافق بين مختلف الأطراف الليبية.[2]

[1]– عبد الله راقدي، "النزاع الليبي: "أي دور لدول الجوار والجزائر ومصر تحديدا"، في:
http://www.raialyoum.com/*index.php/%، (13 أفريل 2018).

[2]– عبد الباسط غبارة، "هل أصبحت الجزائر الفاعل الأبرز في الأزمة الليبية"، في:
http://afrigatenenews.net/node/166277، (14 أفريل 2018).

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للتراع الليبي

إن محاولات استشراف المستقبل في أي بلد من البلدان يعتمد بالدرجة الأولى على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، يأتي في مقدمتها درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وإمكانات تطوره، و وعلاقة هذا البلد بدول الجوار وبالإقليم الذي يعيش فيه ويتفاعل مع قضاياه سلبا أو إيجابا.

ومع الأحداث المتصاعدة وبشكل سريع في ليبيا يصعب تحديد سيناريو بعينه كوضع مؤكد الحدوث على الأقل في المستقبل القريب، وهو الأمر الذي يدفعنا إلى اقتراح جملة من السيناريوهات المحتملة الوقوع في الزمن القريب في ليبيا دون أن نجزم بيقين حدوث سيناريو دون الآخر، نظرا لان التراع الليبي عرف منذ ظهوره تواترا سريعا للأحداث ومواقف إقليمية ودولية متباينة حيال هذا التراع .

المطلب الأول: تصعيد التراع الليبي وتحوله إلى حرب أهلية

مع توتر الأوضاع الأمنية والسياسية يمكن أن يستمر العنف في طريقه نحو سيطرة كتائب فجر ليبيا على أجزاء من الدولة الليبية، وذلك بحكم طبيعة القبلية الحادة والتشدد من قبل الجماعات الجهادية، بالإضافة إلى اختلال الجيش الليبي واعتماده على قادته المنشقين عنه، ومع التصعيد من الصعب توقع ما ستسفر عنه المعارك إذا ما كانت ستسترجع قوات اللواء "حفتر" مدينة بنغازي وطرابلس أم ستظل المدينتان رهينة الصراع الدائم وهذا السيناريو هو منبئ بحرب أهلية لن تؤدي إلى نظام سياسي متوازن ومستقر، خاصة في ظل تقارير تشير إلى سيطرة جماعات تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على مدينة درنة الليبية.[1]

وهناك مجموعة من المعطيات تعزز هذا الطرح إذا لم يتم إيجاد تسوية عاجلة خاصة في ظل انتشار السلاح وتعدد المجموعات المسلحة وتزايدها، التي تقدر بحوالي 1700 مجموعة تتنوع في طبيعتها وأجندها ما بين مليشيات ثورية، وأخرى قبلية وبقايا النظام السابق، وميليشيات إسلامية ومجموعات متشددة لها روابط مع تنظيمات خارجية، ورغم هذا الاختلاف إلا أن الأزمة السياسية الأخيرة جعلتها تنخرط بكل ثقلها في التراع إضافة إلى تسلح القبائل وخطر قيام حرب قبلية كما كان الأمر في الصومال.

كما يحتمل سيناريو تدويل الأزمة الليبية بمعنى تورط أطراف خارجية في الصراع الدائر في ليبيا إذا ما صدقت بعض الأخبار والاتهامات التي وجهت لبعض الدول، خاصة الإمارات ومصر من جهة وقطر السودان من جهة أخرى، وهو ما قد يجعل ليبيا ساحة لتصريف الخلافات بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي، ومؤيدي الإسلام السياسي ومعارضيه في المنطقة العربية بشكل عام.

---

[1]– إسلام أحمد حسن، "الأزمة الليبية: سيناريوهات الصراع والحل، شؤون سياسية للشرق الأوسط"، في: **http://fekr-online.com/Readarticle.php?id=104**، (16 افريل 2018).

إن هذا السيناريو يعتبر من أسوء مآلات الأزمة الليبية وأكثرها خسارة، إذ سيؤدي إلى تهالك كافة مقومات الدولة الليبية، وتآكل مقدراتها وتحاقد أبنائها وتكالب كل الأطراف ذوي المصالح المتباينة للظفر بصفقات مربحة للسلاح وإغراق ليبيا في فوضى عارمة شبيهة بالحالة الصومالية، أو جعلها معقلا للجماعات الإرهابية ومسرحا دمويا للعرقيات الإثنية والطائفية، خصوصا مع تحول أداء بعض الدول العربية وتحيزهم مع أحد أطراف النزاع في ليبيا وقيام بعضهم بالتمويل بالسلاح والطائرات والمال وبدل التوسط لإيجاد الحلول السلمية والضغط على الفرقاء للتحاور وحل المشاكل سياسيا، وهذه الخطوة بلا شك من شأنها أن تؤجج جذوة الصراع في ليبيا وترجح كفة طرف دون آخر بالقوة العسكرية بدل الطرح السلمي، مما يورث الأحقاد بين فئات الشعب الليبي ولا يقضي على أسباب النزاع من جذوره[1].

"شكلت ليبيا مصدرا لتهجيج صلب، ومحدق بأمن الجزائر ومؤثر على مكانتها الإقليمية والدولية، لهذا زاد الاهتمام بها وتصدرت الأولوية في أجندتها الأمنية ضمن الشواغل الإستراتيجية للأمن الإقليمي الجزائري".

لقد تبين لنا من خلال استجلاء الموقف الجزائري إزاء الأزمة الليبية وتطوراتها أن الأزمة الليبية شكلت مصدرا لتهديد صلب، ووجودي محدق بأمن الجزائري يؤثر على مكانتها الإقليمية والدولية، إلا أن هذا لم يجعلها تحتل صدارة اهتمامات الأجندة الأمنية الجزائرية، مقارنة بنظيرتها في الأزمة المالية، فلوحظ أن هناك تباطؤ وحذر في التعاطي مع الملف الليبي خصوصا في البدايات الأولى للأزمة وهو ما لم نستشفه من موقف الحكومة الجزائرية مع القضية المالية، مما يدفعنا إلى نفي الفرضية الأولى.

المطلب الثاني: التدخل العسكري لحل النزاع

وقد طرح هذا السيناريو في العديد من وسائل الإعلام وعلى لسان الساسة ورجال الدولة في ليبيا وفي دول الاتحاد الأوروبي على وجه التحديد، وهو أمر لا يمكن استبعاده وتحديدا بعدما أثير عن تدخل مصري لم يؤكد بعد حول تورطها في تدخل عسكري على الحدود مع ليبيا، وبالرغم من وجود رؤية لدى البعض بأن هذا السيناريو قد يكون صعب التحقيق إلا أن هناك دوافع تدفع دول الغرب والجوار إلى المشاركة في تدخل عسكري، أما الغرب فمصالحه في ليبيا تنصب حول النفط الذي لا تضمن حتى الآن إمكانية وصوله إليها في ظل ظروف متوترة تعيشها البلاد، وهو ما سيضر بمصالحها وذلك لتوتر العلاقات بينها وبين روسيا بعد الأزمة الأوكرانية وفرض العقوبات الاقتصادية على روسيا وهو الأمر الذي يحجم التعاون الأوروبي الروسي[2].

[1]– إيمان حسن، "الأزمة الليبية بين الحل العسكري والتسوية السلمية"، **في:**
http//WWW.alquds.co.uk./?p=225448. ،(16 أفريل 2018).

[2]- إسلام أحمد حسن، **موقع سابق**

أما دول الجوار فمن مصلحتها القضاء بؤر الجماعات الإسلامية في ليبيا وتحديدا في مصر، وقد يكون حادث "الفرافرة" الذي قتل فيه ما يقارب من 20 مجندا، وتهريب الأسلحة، دليلا على تراخي الحدود المصرية الليبية، وهو ما يستدعي التدخل والتخلص منهم قبل افتعال أي هجوم آخر، وعلى الرغم من ذلك تذهب بعض الآراء أن التدخل المصري كفيل بإنهاك قواها المسلحة، وعدم قدرتها على الحرب في جبهتين، بالإضافة إلى الضرر المتوقع من التدخل العسكري من تركيز عمليات هذه الجماعات على مصر بدفع الانتقام[1]، أضف إلى إمكانية إخضاع ليبيا إلى مقتضيات الفصل السابع من الميثاق الأممي مجددا، حيث يعطي لحلف الناتو الحق في استعمال القوة لضرب المجموعات الإرهابية في ليبيا، وهو ما لا تجمع حوله كل الفعاليات الليبية عكس ما كان عليه الأمر إبان نظام القذافي، فأي تدخل عسكري في ظل حالة الانقسام والاستقطاب الداخلي سينظر إليها على أنها انحياز لأحد الأطراف دون الأخر، ناهيك عن الجدل الذي ستثيره حول أي المجموعات ستستهدف، أتلك المدرجة في اللائحة الدولية للإرهاب كأنصار الشريعة، أم أن الأمر سيشمل كل الميليشيات الإسلامية في ليبيا، دون إهمال للغطاء الاجتماعي لهذه المجموعات إذ يحضر البعد القبلي في ليبيا بقوة وأي استهداف لأبناء قبيلة معينة تنتفض له كل القبيلة.

وهو ما يقود إلى اعتبار أن أي تدخل أممي بأهداف غير واضحة في الحالة الليبية تكرارا للتجربة الصومالية التي كانت نتيجتها اعتبار المنظمة طرفا في النزاع، مما اضطرها في الأخير إلى إعلان فشلها وانسحابها من البلد دون حل للأزمة.[2]

غير أن خيار التدخل العسكري مستبعد في الوقت الراهن نظرا لعدم توفر العوامل اللازمة لهن وفضلا على أنه يتطلب غطاء دوليا غير متوفر وتنسيقا إقليميا يبدو غائبا، وهو ما يجعل الخيار العسكري للحل مستبعدا ولكن ليس مغيبا وهو ما يستدعي ضرورة تنسيق الجهود الليبية لحماية البلد من عسكرة جديدة للنظام ستحذو بليبيا نحو سيناريو الصوملة، فلا الأزمة ستختفي حينها سيتسبب بل على العكس تماما سيشيع العنف أكثر ويضمحل الأمن وتتعزز الفوضى وتتصاعد التهديدات المصدرة للخارج الليبي.

"إن زيادة تصاعدة النزاع الليبي وتعقيدها هو ما زاد من تداعياتها على البيئة الأمنية لدول الجوار والجزائر على وجه التحديد".

بعد استقصاء تداعيات الأزمة الليبية وامتداداتها على دول الجوار خاصة الجزائر، وما أفرزته من تهديدات مست جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخصوصا العامل الأمني، وإرهاق خزينة الدولة بمزيد

[1]– يسرى أوشريف، **مرجع سابق** ، ص 241.

[2]– إسلام أحمد حسن، **موقع سابق**،

من الاعتمادات المالية لصالح وزارة الدفاع لسد الثغرة الأمنية على الحدود الجنوبية الشرقية، وأيضا نشوب بعض بؤر الصدام والاحتجاج على غرار ما حصل في غرداية كمحاكاة للنموذج الليبي، هي كلها معطيات تجعلنا نتجه إلى إثبات ما جاء في الفرضية الثانية.

المطلب الثالث: التسوية السلمية للنزاع الليبي

يقصد بالتسوية السلمية إيجاد حل سياسي للنزاع الليبي بعيدا عن العنف والتدخل العسكري القسري الذي ينهي حالة الاقتتال في ليبيا ويدفع بها نحو بناء دولة مؤسسات، وهو ما ترتكز عليه جل المبادرات الدبلوماسية في سعيها لبعث حوار وطني ليبي بعيدا عن لغة السلاح.

وإن كان يبدو هذا السيناريو هو الأفضل إلا أنه الأصعب، فقد يكون الخوف من تصعيد المعارك وما قد تؤدي إليه من حرب أهلية هو الدافع لدى كافة الأطراف إلى التهدئة ووضع اتفاق تسوية لاحتواء الوضع أو التخفيف من حدته، ويكون أساس التسوية استكمال الانتقالية بانتخابات برلمانية ورئاسية تضمن التداول السلمي للسلطة، بالإضافة إلى فتح الحوار والاتفاق على الملفات الآتية:

✓ المصالحة الوطنية الشاملة بين كل الأطراف.

✓ التأكيد على الديمقراطية والسعي إلى تعددية سياسية حقيقية من خلال تهيئة حياة حزبية سليمة، وتعدى الفكر القبلي في السياسة.

✓ جمع السلاح من كافة الجماعات وتوحيد الميليشيات في جيش ليبي واحد دون تفرقة بين جماعة وأخرى وبالرغم من صعوبة هذا الحل إلا أنه يظل سيناريو محتمل.[1]

✓ دعم المصالحة الوطنية في ليبيا فيظل تصاعد أعمال العنف ناشدت العديد من الأطراف الإقليمية والدولية الأحزاب السياسية والأطراف المتصارعة في ليبيا وطالبتها بضبط النفس وحل الأزمة عبر الحوار، فقد أبدت بعض الدول قلقها من أعمال العنف المتصاعدة وحثت كل الفرقاء السياسيين على التصرف بمسؤولية، وأكدت أن الاستقرار لن يتحقق إلى بمصالحة وطنية بين كل أطراف الأزمة، وهذه الآلية لن تتحقق إلا عبر:

1. أن يعطى جميع الليبيين حق المشاركة في بناء الدولة بدون أي عزل سياسي أو تمييز سياسي أو اجتماعي وعلى أساس حقوق المواطنة الكاملة لكافة الليبيين.

2. الخروج بتصور للجنة الحقيقة والإنصاف التي تحاكم المجرمين وليس بمفهوم العقاب الجماعي لأنصار النظام السابق والابتعاد عن سياسة الانتقام، واللجوء إلى القانون والحاكمة العادلة بشأن أية انتهاكات سابقة.

---

[1]- " المستقبل الليبي يبحث عن خارطة طريق"، في:.**http://almezmaah.com/ar/news-view-4145.html**، (17 أفريل 2018).

3. إعداد مرتكزات عمل للمصالحة الوطنية عبر الحوار الشامل لتحقيق التعايش السلمي المشترك، وأن لا تكون المصالحة مجرد آلية فوقية بل تكون إضافة إلى ذلك عمودية من أعلى إلى أسفل، وتكون سياسية وشعبية ودينية وثقافية.

4. اعتماد إجراءات عملية لتحقيق الوحدة الوطنية ووضع أولوية المصالح الوطنية من خلال تقديم حلول الوسط والتنازلات المتبادلة، وخلق ثقافة تقوم على احترام التعدد والتنوع وضمانه دستوريا وقانونيا وسياسيا.[1]

5. الاستفادة من تجارب العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في مناطق العالم المختلفة.

6. الحرص على عدم تدخل القوى الخارجية والغربية بشكل خاص، في السياسات الداخلية والخارجية للنظام الجديد في ليبيا.

7. ضرورة إعادة إصلاح وبناء المؤسسات الديمقراطية للدولة الليبية الحديثة، وإنجاز مهمة الوحدة الترابية والاستقرار الأمني والمجتمعي، بتجريد الميليشيات من سلاحها وبناء جيش وطني قادر على حفظ وحدة وأمن ليبيا.[2]

تتجلى صعوبة سيناريو التسوية السلمية في ضرورة إشراك كل الفعاليات الليبية كالأعيان ومجالس الحكماء ومجالس الشورى وفعاليات المجتمع المدني في عمليات الوساطة، كما تم اتفاق بنغازي، كما أن الحوار يجب أن يشمل نقطتين، تتمثل الأولى في توزيع الثورة والسلطة، لأن هذا البعد حاضر بقوة في الصراع وإن كان محجوبا بقضايا الشرعية الثورية والشرعية الانتخابية والرؤى الليبيرالية والرؤى الإسلامية للدولة، وهو حاضر أيضا في دعوات الحكم الذاتي وإحياء الفيدرالية التي تطالب بها العديد من المناطق، أما القضية الثانية فتتمحور حول نزع السلاح والطريق المتبعة لتحقيق ذلك والجهة المخولة بها.[3]

ورغم كل ما ذكر سابقا سيبقى الحل السلمي أحسن مبادرة لحلحلة النزاع الليبي بعيدا عن الحل العسكري الذي لن يساهم إلا في تمديد النزاع وتصعيده وانتشاره إلى دول الجوار ويبرر لضرورة التدخل الأجنبي لحل النزاع عسكريا وتحول المنطقة إلى مستنقع نزاعات سيغرق الجوار الإقليمي وحتى الدولي عامة بتهديدات أمنية حادة

---

[1]– يسرى أوشريف، **مرجع سابق**، ص 243.

[2]– محمد عبد الحفيظ الشيخ، "مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا"، في: **http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/6%.20%mohamed%20sheikh.pdf**، (16 افريل 2018).

[3]– إسلام أحمد حسن، **موقع سابق**.

تتورط بها العديد من الدول، وهو الأمر الذي يجعل جل الخبراء الإستراتيجيين يحذرون وبشدة من ورطة تدخل عسكري جديد في ليبيا.

ويعرف هذا السيناريو تطبيقات واقعية من خلال جولات الحوار التي بدأت بين الأطراف الليبية، على غرار حوار "غدامس 1" سبتمبر 2014، وعقدت الجولة الأولى برعاية الأمم المتحدة من خلال مبعوثها الأممي "برناردينيو ليبون" في 29 سبتمبر 2014 بمدينة غدامس الليبية على حدود الجزائر، ثم توالت بعدها جولات أخرى لم تحطها الدراسة بالتحليل لخروجها عن الحيز الزمني المقرر لهذه الدراسة.

مما سبق يتبين أن السلم هو السبيل الأمثل لتسوية النزاع الليبي،لتجنب تهديدات جديدة تلوح في الأفق في حالة تورط البلد في حرب أهلية جديدة أو حتى في حالة تدخل عسكري أجنبي بذرائع إنسانية للحفاظ على مكاسب ومصالح دولهم، وهو ما لن يتحقق إلا عن طريق تسليم زمام حل الملف الليبي لليبيين أنفسهم بعيدا عن التدخلات الأجنبية بإشراك مختلف الفعاليات الليبية دون إقصاءات مبرمجة، وعن طريق الاستفادة من تجارب الدول التي حققت مصالحة وطنية سارت بالبلد للأمام والأمان.

كما تبرز أهمية الدور الجزائري الذي تسعى من خلاله لتوفير مناخ الحوار السياسي الجاد مع ضرورة عدم التدخل في الشأن الداخلي واحترام سيادة الدولة الليبية، وتحذر من خطورة التدخل العسكري في المنطقة الذي لن يعصف بالأمن الليبي فقط بل سينجر عن هذا التدخل سلسلة من النكبات الأمنية ستشهدها جل دول الجوار ولن تسلم الدول المتوسطية من آثار ما سيصدره النزاع الليبي من تهديدات وتتبلور أهمها في موجة الهجرة السرية غير المسبوقة التي ستنطلق من السواحل الليبية نحو السواحل الجنوبية الأوروبية وما ستحمله معها من تبعات اقتصادية مضنية لتلك الدول، ناهيك عن التبعات الأمنية وحتى السياسية دون إغفال الاجتماعية أيضا.

ويظل المستقبل في ليبيا مرهونا بعدد من التغيرات يأتي في مقدمتها الوعي الحكومي لصعوبات المرحلة والعمل على وضع سياسات جادة للتغلب عليها، وكذلك موقف القوى الخارجية إزاء التطورات في الداخل الليبي خاصة في ظل تزايد التوقعات بالتدخل في حال استمرت الدولة في فقد سيطرتها على مصادر إنتاج النفط وتصاعد احتمالات توقف صادراته، فتلك خطوط حمراء غربية، مضافا إليها درجات الاستقرار في دول الجوار مثل مصر وتونس وتشاد والجزائر، والدعم الذي يمكن أن تلقاه خارطة طريق المستقبل من شركاء الإقليم في العالم العربي.[1]

[1]- يسرى أوشريف، **مرجع سابق**، ص 246.

خلاصة الفصل الثالث

نستنتج في نهاية هذا الفصل أن النزاع في ليبيا يعتبر من النزاعات الأكثر خطورة وتطورا في منطقة المغرب العربي، وذلك نظرا لما خلفه هذا النزاع من وضع أمني هش، شجع التنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة وتجارة السلاح وغيرها على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي، الأمر الذي بات يهدد أمن واستقرار الدول المجاورة وخاصة الجزائر، من خلال تخوفها من سهولة تهريب السلاح وتسلل الجماعات الإرهابية إليها وإلى البلدان المجاورة.

لذلك ومنذ اندلاع هذا النزاع سنة 2011 شكل محور اهتمام نشاط الدبلوماسية الجزائرية، التي حركت آلياتها الدبلوماسية وعملت جاهدة من أجل تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف الليبية المتنازعة في إطار حل توافقي سياسي بعيدا عن التدخل العسكري الخارجي، وجاء ذلك من خلال العديد من الاجتماعات التي نظمتها الجزائر وبعض الدول المجاورة، والتي كانت تهدف من خلالها إلى دعوة الأطراف الليبية للجلوس على طاولة المفاوضات، مستفيدة في ذلك من دعم جهود الأمم المتحدة وبعض القوى الكبرى آليا، كان الملف الليبي محور اهتمامها، والتي كانت ترى في الجزائر البلد المرشح في هذا الشأن خاصة من خلال خبرتها الطويلة في مكافحة العملية الإرهابية.

ونظرا لتوتر الأحداث في ليبيا وتطورها بشكل سريع، من الصعب تحديد واستشراف مآلات ومستقبل النزاع فيها، أو تحديد سيناريو بعينه كوضع مؤكد حدوثه، لذلك تراوحت سيناريوهات مستقبل النزاع الليبي ما بين استمرار الوضع القائم، أو التغيير أو الحل السلمي والقضاء على هذا النزاع.

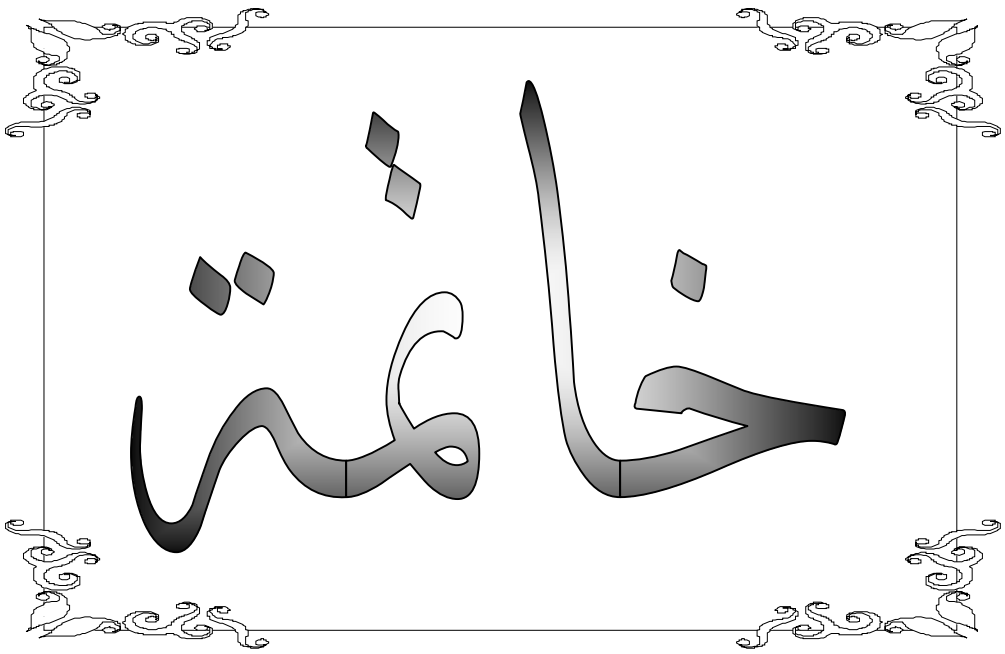
خاتمة

نستنتج مما سبق ذكره والتعرض إليه في دراستنا هذه وبعد التطرق لكافة محاورها ومضامينها، من خلال دراسة وتحليل دور الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع نزاعات دول الجوار، استطعنا التوصل إلى جملة من الحقائق التي تثبت إلى حد ما صحة الفرضيات المقدمة في هذه الدراسة، وذلك من خلال الدور الذي لعبته محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية والقائمة على عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، واحترام سيادتها والتأكيد على رفض التدخل العسكري الخارجي، وضرورة التسوية السلمية السياسية في إطار التعاون الإقليمي في توجيه نشاطها الدبلوماسي إلى مواجهة التهديدات الأمنية الناتجة عن مختلف النزاعات التي شهدها معظم دول الجوار، وما ألحقته من انعكاسات وتداعيات سلبية مست أمن واستقرار منطقة شمال إفريقيا عموما والأمن القومي الجزائري خصوصا.

ونتيجة لما أفرزه النزاع في ليبيا من وضع أمني هش، أدى إلى تصاعد المد الإرهابي فيها، وتنامي نشاط الجماعات والمنظمات الإرهابية، إضافة إلى انتشار السلاح والمتاجرة به وتهريب المخدرات وغيرها، إذ لم تتوقف انعكاسات هذا الوضع الأمني عند الأمن الصلب فحسب بل تعدته أيضا إلى جملة من الانعكاسات الأمنية اللينة من بينها تفجير مسألة الهويات الإثنية، وإعادة النظر في مشكلة السيادة على الأراضي والمطالبة بالعدالة الاجتماعية شكلت هذه الأوضاع الأمنية المتدهورة في المنطقة مصدر قلق وتخوف الكثير من القوى الخارجية عموما، ودول الجوار الليبي خصوصا، لاسيما الجزائر التي ترى أن أمنها واستقرارها الداخلي من أمن واستقرار الوضع في ليبيا.

وهو ما جعل الجزائر تتبنى إستراتيجية أمنية لمواجهة هذه التهديدات الأمنية، في إطار التعاون الشامل وتضافر الجهود الوطنية، الإقليمية والدولية، إيمانا منها بأن العمل في إطار التعاون والتنسيق مع الدول المجاورة وبعض القوى الكبرى التي تدعم جهودها في هذه القضية، بإمكانه التوصل إلى احتواء الوضع وإعادة بعث الأمن والاستقرار في ليبيا، واعتمادا على خبرة الجزائر الدبلوماسية، وتكثيف نشاطها الدبلوماسي وفق مبادئ سياستها الخارجية استطاعت وبالرغم من بعض التحديات والصعوبات التي واجهتها في التعامل مع النزاع الليبي، من تقريب وجهات النظر بين مختلف الفرقاء والفاعلين السياسيين الليبيين ومحاولة إيجاد معادلة سياسية توافقية تصون وحدة الدولة الليبية وسيادتها الوطنية.

أهم النتائج

- لعبت الجزائر دورا محوريا في منطقة شمال إفريقيا والمغرب العربي من خلال تجاربها الدبلوماسية ودورها الريادي في العديد من الوساطات الإقليمية في النزاعات والخلافات التي تشهدها معظم دول القارة، والتي أدت إلى الإخلال بالأمن والاستقرار فيها.

- شكلت محددات ومبادئ الدبلوماسية الجزائرية القائمة على مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ورفض الخيار العسكري في حل النزاعات، خط سير علاقاتها بالدول الأخرى.

- حظيت الجزائر برضا وقبول الأطراف الليبية بلعبها دور الوسيط النزيه في النزاع، بعدما وقفت على مسافة واحدة من جميع الأطراف الليبية، ونظرت إليهم على أنهم جميعا جزء من النزاع وجزء من الحل.

- رغبة الجزائر في مكافحة الإرهاب، وتخوفها من تحول ليبيا إلى دولة فاشلة، شكل إحدى أهم دوافع الدبلوماسية الجزائرية للسعي إلى إيجاد حل للنزاع الليبي، وإعادة بعث الأمن والاستقرار في الدولة الليبية.

- ارتكزت الدبلوماسية الجزائرية على رفض التدخل العسكري في النزاع الليبي، كونه يزيد من تفاقم الوضع بدل احتوائه والتوصل إلي حله، وأكدت على ضرورة الحل السلمي السياسي الكفيل بتحقيق التوافق الوطني.

- عدم إدماج جزء كبير من الشعب الليبي في العملية السياسية، ووجود كتلتين تدعي كل واحدة منهما الشرعية والممثلة الوحيدة للشعب الليبي، بالإضافة إلى اللامبالاة بما يحدث في ليبيا من طرف بعض القوى الإقليمية، شكلت أهم التحديات أمام دور الجزائر الدبلوماسي في ليبيا.

- تتراوح مآلات الأحداث ومستقبل الوضع الأمني في ليبيا ما بين خيارات عدة، أهمها تغيير الوضع القائم أو استمرار هذا الأخير على ما هو عليه أو الحل السلمي والتسوية السياسية والقضاء نهائيا على هذا النزاع.

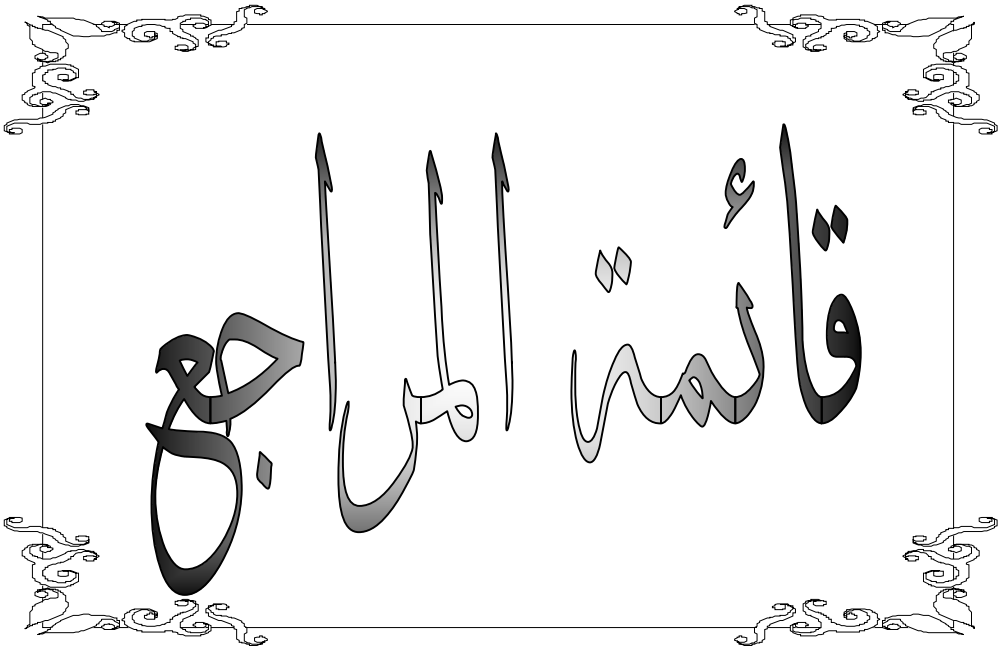
قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع

I- الكتب باللغة العربية

1. أحمد نور النعيمي، **السياسة الخارجية**، (عمان: دار زهرات للنشر والتوزيع، 2011).

2. ثامر كامل محمد، **الدبلوماسية المعاصرة وإستراتيجية إدارة المفاوضات**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع 2000).

3. الحسن الشيخ العلوي، **لعبة التوازنات في ليبيا مسارات التوافق السياسي**، مركز الجزيرة للدراسات، (فيفري 2017).

4. حسن صبرا، **نهاية جماهيرية الرعب**، ط03، (بيروت: لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون 2012).

5. حسين بوقارة، **تحليل النزاعات الدولية "مقاربة نظرية"**، (الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية 2008).

6. حسين قادري، **دراسة وتحليل النزاعات الدولية**، (الجزائر، منشورات خير جليس، 2007).

7. ريكاردو لاريمونت وآخرون، **بعد الثورة: تحديات وآفاق الانتقال الديمقراطي في الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة**.

8. سعيد أبو عباه، **الدبلوماسية "تاريخها، مؤسساتها، أنواعها، قوانينها"**، (فلسطين: دار الشيماء للنشر والتوزيع، 2009).

9. سهيل حسين الفتلاوي، **الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009).

10. صالح بن القبي، **الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم ومحاضرات أخرى**، (الجزائر، منشورات أوناب).

11. صلاح الخياط، **معجم المصطلحات الدبلوماسية والإتيكيت الدبلوماسي**، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع 2011).

12. عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث – دراسة حالة المملكة العربية السعودية**، (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2007).

13. عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية**، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008).

14. عبد الناصر جابي، **الحالة الجزائرية، في نيفين مسعد، كيف يصنع القرار في الأنظمة الحربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

15. العربي منوّر، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر**، (الجزائر: دار المعرفة، 2006).

16. علي حسين الشامي، **الدبلوماسية "نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية"**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009).

17. غازي حسن صباريني، **الدبلوماسية المعاصرة – دراسة قانونية–**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009).

18. فؤاد شباط، **الدبلوماسية**، (سوريا: منشورات جامعة حلب، 1996).

19. مارتن غريفيش، وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2002).

20. محمد الأمين بن عائشة، **قراءة في الدبلوماسية الجزائرية "مقارنة جيوإستراتيجية" (دراسة حالة مالي)**، مركز دراسات وبحوث إستراتيجية، (مارس 2015).

21. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط02، 1998).

22. محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية–الإريترية**، (بيروت: دار الجيل للنشر والتوزيع، 2004).

23. محمد بوعشة، **مدخل إلى إدارة النزاعات الدولية**، (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2008).

24. محمد نعمان جلال، **الإستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول بين الإسلام والمجتمع الحديث**، (الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2004).

25. محمود خلف، **الدبلوماسية النظرية والممارسة**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010).

26. هشام صاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، د.س).

27. يوسف محمد الصواني، **انتفاضة 17 فبراير في ليبيا: إسقاط النظام وقضايا بناء الدولة في الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة**، (بيروت: لبنان: منتدى المعارف، 2013).

II– الكتب باللغة الأجنبية

28. Libya Working Group, **MENA Programme**, Libya: challenge after liberation, (London, chatham house), Novembre 2011.

ثانيا: الجرائد والمجلات

I- باللغة العربية

29. حورية ساعو، محمد غربي، **موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي**، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 18، (جوان 2017).

30. خديجة بوريب، **الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي "الواقع والرهانات"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 42، (أكتوبر 2014).

31. رؤوف بوسعدية، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، (جوان 2016).

32. رابح زغوين، **أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي**، مجلة سياسات عربية، العدد 23، (نوفمبر 2016).

33. صالح زياني، **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**، مجلة المفكر، العدد الخامس، (مارس 2010).

34. صورية زواشي، **الأزمة الليبية والقوى الدولية: وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع49، (ماي 2016).

35. عادل جارش، **مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية**، مجلة العلوم السياسية والقانون، ع1، (جوان 2017).

36. عبد الحق بن جديد، **الاتصال وإدارة النزاعات الدولية**، مجلة العلوم الإنسانية، ع11، (ماي 2007).

37. علي مصباح محمد الوحيشي، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، مج1، ع5، (جانفي 2017).

38. غربي بومدين، فوزية قاسي، **المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 456، (فيفري 2017).

39. محمد الأمين بن عائشة، **الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية فيما يلي: بين الاستمرار والتغير**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 48، (جانفي 2015).

40. محمد عربي لادمي، **السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات**، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 25، (ديسمبر 2016).

41. منصف بكاي، **دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية**، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 14، (2012).

42. مولود بلقاسمي، **الموقف الدفاعي للجزائر اتجاه الأزمة الليبية**، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ع11، (ديسمبر 2017).

43. نور الدين دحّان، عيدون الحامدي، **مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، (جانفي 2016).

44. وهيبة خبيزي، **النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي**، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، ع1، (2016).

II- باللغة الأجنبية

45. Aida Ammour, **La coopération de sécurité au Maghreb et au Sahel: l'ambivalence de l'Algérie bulletin de la sécurité Africaine une publication**, centre d'études stratégiques de l'Afrique, N° 18, (Février 2012).

46. Melouki sliman, **role of Algerian diplomacy to keep pace and security in the territorial region know by African Sahel**, Revre Elmofaker, N° 19, (Février 2016).

ثالثا: المذكرات والرسائل الجامعية

47. إسلام نزيه سعيد أبو عون، **تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة وأثره على التنمية السياسية في الوطن العربي**، مذكرة غير منشورة، (جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2017).

48. بلقاسم لحلوح، **دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة**، مذكرة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، (جامعة سعد دحلب، البلدية، كلية الحقوق، 2004).

49. سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، مذكر غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، 2010-2011).

50. شاكر ظريف، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية "التحديات والرهانات"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، 2008-2009).

51. فاطمة الزهراء حشاني، **النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة** مذكرة غير منشورة، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007-2008).

52. فيصل مقدم، **الدبلوماسية الجزائرية والنزاع الإثيوبي–الإريتري**، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير في القانون، (جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، كلية الحقوق، 2007–2008).

53. محمد الطاهر عديلة، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة قنسطينة، كلية الحقوق، 2004–2005).

54. يسرى أوشريف، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، مذكرة غير منشورة، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015–2016).

رابعا: التقارير والمحاضرات

55. عبيد اميجن، **تقرير حول انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا**، (مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2014).

56. عصام بن الشيخ، **محددات السياسة الخارجية الجزائرية "النشأة والتطور، الفرص والقيود"**، محاضرة في مقياس سياسة الجزائر الإقليمية والدولية، (جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، قسم العلوم السياسية، 2015–2016).

خامسا: المواقع الالكترونية

57. جريدة المشوار السياسي، **الدبلوماسية الجزائرية**، على الرابط: http://www.politics-dz.com.

58. مليكة خلاف، **المسار الدبلوماسي قبل وبعد الاستقلال إنجازات كرست مكانة الجزائر**، على الربط: https://www.Vitaminedz.og/Articles-18300-2291266-0-1.html.

59. تقرير الجزيرة حول: **المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا**، على الرابط:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/4/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%.

60. تقرير **إخباري**: المجلس الوطني الانتقالي الليبي يحظى بدعم أوسع نطاقا، على الرابط:

http://arabic.people.com.cn/31662/7598158.html.

61. مجدي يازجي، **ليبيا، انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكتائب، محاولات جرت للسيطرة على الوضع الأمني وسط دفاع قادة الكتائب عن التشكيلات المسلحة**، موقع العربية، أنظر الرابط:

http;//www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2013/10/10.

62. **الصراعات السياسية والانفلات الأمني يجعلان ليبيا رهينة الميليشيات**، العرب، أنظر الرابط:

http://alarabo.co.uk/?id=19164K.

63. فوزية بريون، **مقترح بشأن نزع السلاح من الليبيين**، موقع ليبيا المستقبل، على الرابط:

http://libya-al-mostakbal.org/news/clicked/35756

64. موقع إلكتروني، **داعش يمتد إلى ليبيا بسبب حالة الفوضى والانفلات الأمني**، العرب على الرابط:

http://www.alarbo.co.uk/?id=35700.

65. **أحداث ليبيا ونظرية عش النمل**، موقع مفكرة الإسلام، على الرابط:

http://islammemo.cc/Tahkikat/2014/05/17/199677.htm.

66. كريم شعبان، **ماذا يدور في ليبيا؟...الخريطة الكاملة للمليشيات "نشأتها وأماكن سيطرتها" وتأثيرها على دول الجوار**، بوابة الفجر، على الرابط: http://www.elfagr.org/162443

67. مصطفى بوطورة، **الدبلوماسية الجزائرية والأزمات الدولية على ضوء توجيهات الرئيس بوتفليقة**، على الرابط: www.sawtalahrar.net/%D8%13%D9%.html

68. مسعود، **الجزائر والثورة الليبية أزمة دبلوماسية أم أزمة دولية**، على الرابط:

http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today/02qpt477.htm.

69. وكالة الأنباء الجزائرية، **الحوار السياسي الليبي**، لقاء بين القادة والمناضلين السياسيين الليبيين، على الرابط: .www.djazairess.com/aps/413235

70. أمال مرابطي، **إنجازات حققتها الدبلوماسية الجزائرية خلال عام**، على الرابط:

www.djazairess.com/echaab/56647

71. أميرة محمد عبد الحليم، **تدخل الجزائر في الأزمة الليبية، تفادي التورط العسكري**، على الرابط:

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/353903

72. علاء فاروق، **ليبيا المستقبل**، على الرابط: www.libya-almostakbal.org/88/12145

73. وكالة الأنباء الجزائرية، **التوقيع على الاتفاق السياسي الليبي: تتويج لمسار حوار دعمه المجتمع الدولي لاسيما الجزائر** على الرابط: .www.djazairess.com/aps/423550

74. عثمان لحياني، **اتفاق الجزائر ومصر وإيطاليا لمواصلة المشاورات لحل الأزمة الليبية**، على الرابط:

http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/11/2

75. نون بوست، **هل تنجح الجزائر حيث فشل البقية؟**، على الرابط:

www.noonpost.org/content/5850

76. ثابت العمور، **هل يحمل عام 2017 بداية انفراج الأزمة الليبية؟**، على الرابط:

http://arabic.cnn.com/midd/eeast/2017/01/03/libya.

77. عبد اللطيف حجازي، **الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية**، على الرابط:

http://afrigatenenews.net/node/166277, (13/04/2018, 16:40).

78. عبد الباسط غبارة، **الريادة الجزائرية في حل الأزمة الليبية**، على الرابط:
http://afrigatenenews.net/node/166277.

79. عبد الله راقدي، **النزاع الليبي: أي دور لدول الجوار والجزائر ومصر تحديدا**، على الرابط:
http://www.raialyoum.com/*index.php/%.

80. عبد الباسط غبارة، **هل أصبحت الجزائر الفاعل الأبرز في الأزمة الليبية**، على الرابط:
http://afrigatenenews.net/node/166277.

81. دراسة: **المستقبل الليبي يبحث عن خارطة الطريق الجزء الثاني (الأخير)**، إعداد: مركز المزماة للدراسات والبحوث، على الرابط: http://almezmaah.com/ar/news-view-4145.html.

82. إسلام أحمد حسن، **الأزمة الليبية: سيناريوهات الصراع والحل**، شؤون سياسية للشرق الأوسط، على الرابط: http://fekr-online.com/Readarticle.php?id=104.

83. محمد عبد الحفيظ الشيخ، **مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا** مجلة شؤون عربية، على الرابط:
http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/6%.20%mohamed%20sheikh.pdf.

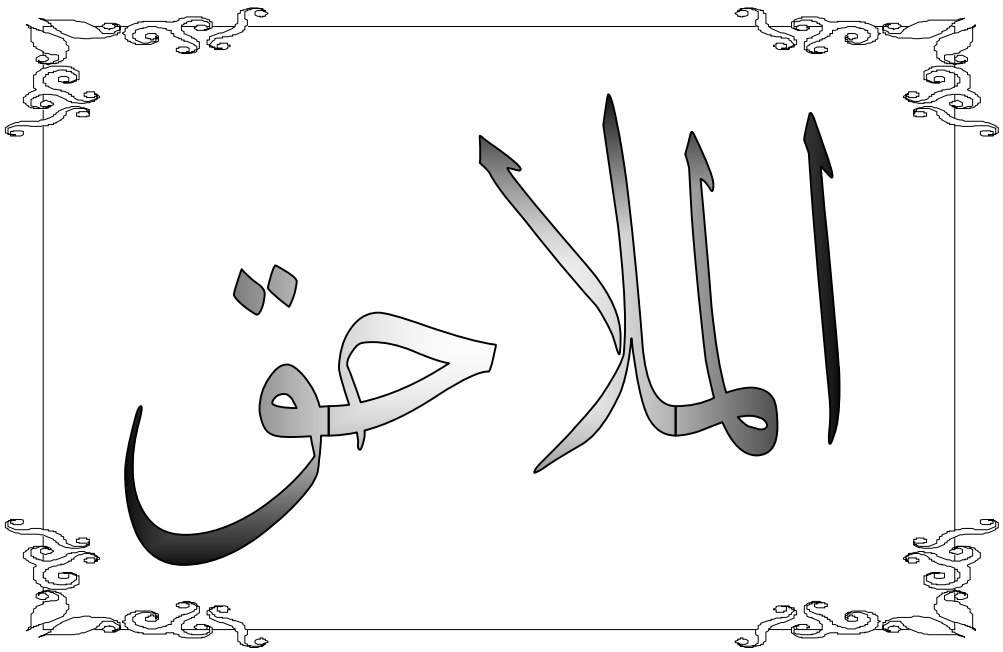
الملاحق

جدول يوضح نشاط الدبلوماسية الجزائرية (الوساطة) في نزاعات دول الجوار

النزاع	سنة النزاع	الوساطة (الأطراف والسنة)	نتيجة الوساطة
النزاع في مالي	17 جانفي 2012، حين هاجمت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد عددا من المدن المالية.	- تزعمت الجزائر منذ سنة 2014 مجموعة الوسطاء الإقليميين ساعية للوساطة بين الطرفين والتي تتشكل من: المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والاتحاد الإفريقي، والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبوركينافاسو وموريتانيا، والنيجر وتشاد كأعضاء في فريق الوساطة.	- رغم تعثر الوساطة الجزائرية في النزاع المالي أكثر من مرة وذلك بسبب عمق الأزمة وتباعد وجهات النظر بين الطرفين إلا أن الجزائر استطاعت قيادة فريق الوساطة الدولية في هذا الملف الشائك، حيث تهدف خريطة الطريق التي تمت المصادقة عليها من جميع الأطراف يوم 24 يوليو 2014 في الجزائر إلى الوصول إلى اتفاق سلام شامل ومستديم يفضي لحل نهائي للأزمة المالية الأزوادية. - كما نجحت مساعي الدبلوماسية الجزائرية في إيجاد حل للأزمة المالية حيث توجت وساطتها بتوقيع اتفاق السلم والمصالحة في أفريل 2015 وقد شهد الوضع في مالي بعدها تحسنا نوعيا بفضل الدور الجزائري وهو ما أكدته شهادات من دول أجنبية ودول الجوار والأمم المتحدة.
النزاع في الصحراء الغربية	يعود احتلال منطقة الصحراء الغربية والسيطرة الحقيقية عليها إلى القرن 19 بعد أن حصّنت إسبانيا نفسها جيدا في المنطقة سنة 1884. - وبعدها شهدت الفترة الممتدة بين سنتي 1975 و1976 تصعيدا خطيرا	ساهمت الجزائر دبلوماسيا في دعم قضية الصحراء الغربية وإيجاد حل سلمي لها في إطار المنظمات الإقليمية والدولية وذلك منذ سنة 1975، حيث تقدمت بمجموعة من المذكرات لهذه المنظمات تأكد فيها على تسوية قضية الصحراء الغربية	بدأت الجزائر حملتها الدبلوماسية لجلب الاعتراف بحكومة الجمهورية الصحراوية الغربية وعزل المغرب عن العمق الإفريقي وكان نتيجة هذه الجهود قبول انضمام الجمهورية الصحراوية الغربية الديمقراطية رسميا خلال القمة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية بأديس أبابا يوم 12

	في حرب الصحراء الغربية وذلك باجتياح القوات المغربية والموريتانية لأراضيها من الشمال والجنوب. - لذلك فالنزاع في إقليم الصحراء الغربية دائر بين كل من إسبانيا والمغرب والجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو.	وحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.	نوفمبر1984. - ولطالما نظرت الجزائر إلى القضية الصحراوية على أساس أنها قضية تصفية استعمار وتكريس لمبدأ تقرير المصير وتركت الحل في يد الأمم المتحدة.
النزاع بين إثيوبيا وإريتريا	يعود الصراع بين البلدين إلى عام 1896 أين وقعت معاهدة أديس أبابا التي حددت الحد الفاصل بينهما لتظهر إريتريا وحدة مستقلة لكن حاجة إثيوبيا للمنافذ البحرية جعلها يقود ويطالب بضم إريتريا.	جاء دور الدبلوماسية الجزائرية في الوصول إلى حل لهذا النزاع في إطار منظمة الوحدة الإفريقية منذ سنة 1988.	- على الرغم من تراجع حركات الجزائر الدبلوماسية وشللها تسببت الأزمة الشاملة التي انفجرت في أكتوبر عام 1988 والتي أدت إلى تغييبها عن الساحة الإفريقية إلا من حيث تواجدها الشكلي إلا أنها تمكنت من حث أطراف النزاع على التعاون ومن ثم قادة محادثات برئاسة وزير العدل المبعوث الخاص لرئيس منظمة الوحدة الإفريقية، أسفرت عن توقيع اتفاق سلام شامل برعاية الرئيس الجزائري في 12 ديسمبر 2000، يمنع بموجبه استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الطرفين، وتعهد كذلك طرفي النزاع بإنهاء دائم لعمليات القتال بينهما.